

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الإدارة
عن أعمال دورته الثامنة

١٦ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/35/25)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعنني
ايراد أحد هذه الرموز الا حالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٥ تموز / يوليه ١٩٨٠]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٢ - ١	مقدمة
		<u>الفصل</u>
٢	١٧ - ٣	الأول - تنظيم الدورة
٨	١٥٧ - ١٨	الثاني - المناقشة العامة
٤٢	١٨١ - ١٥٨	الثالث - مسائل التنسيق
٤٩	٤٠١ - ١٨٢	الرابع - المسائل المتعلقة بالبرنامج
٤٩	١٩٩ - ١٨٤	ألف - عرض البرنامج وتنسيقه
٥٢	٢٤٦ - ٢٠٠	باء - التقييم البيئي
٦١	٣٦٧ - ٢٤٧	جيم - مجالات البحث
٩٠	٣٩١ - ٣٦٨	دال - التدابير الداعمة
٩٣	٣٩٤ - ٣٩٢	هاء - المخصصات المرصودة في الميزانية
		واو - الاجراءات العامة المتعلقة بالانشطة
٩٤	٤٠١ - ٣٩٥	البرنامجية
٩٥	٤٢٢ - ٤٠٢	الخامس - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٠٠	٤٨٥ - ٤٢٣	السادس - صندوق البيئة وشؤون الادارة والميزانية
١٠٠	٤٥٤ - ٤٢٥	ألف - تنفيذ برنامج الصندوق وادارة صندوق البيئة
		باء - التقرير المالي والحسابات (غير المراجعة)
		لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في
١٠٦	٤٥٧ - ٤٥٥	٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩
١٠٧	٤٨٠ - ٤٥٨	جيم - شؤون الادارة والميزانية
١١١	٤٨٣ - ٤٨١	دال - مسائل أخرى
		هاء - اعتماد تقرير اللجنة وتوصيات بتدابير يتخذها
١١٢	٤٨٥ - ٤٨٤	مجلس الادارة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١١٣	٤٩٠ - ٤٨٦	السابع - مسائل أخرى
		الثامن - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس الإدارة
١١٤	٤٩٢ - ٤٩١	وموعد ومكان انعقادها
١١٥	٥٠٤ - ٤٩٣	التاسع - اعتماد التقرير
١١٨	٥٠٧ - ٥٠٥	العاشر - اختتام الدورة

المرفقات

١١٩		الأول - مقررات مجلس الإدارة في دورته الثامنة
١٥٧		الثاني - مقترحات فريق الخبراء العالي المستوى بشأن العلاقات المتبادلة
١٦١		الثالث - الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الثامنة

مقدمة

- ١ - يقدم تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الثامنة الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ .
- ٢ - وقد عقدت الدورة الثامنة لمجلس الادارة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من ١٦ الى ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٠ . واعتمد المجلس التقرير الحالي في الجلسة ١٢ من الدورة المعقودة في ٢٩ نيسان /ابريل .

المفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٣ - نظرا لغياب رئيس ونواب رئيس مجلس الادارة في الدورة السابعة ، افتتح الدورة المدير التنفيذي .

باء - الحضور

٤ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الادارة (١) ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	البرازيل
اثيوبيا	بلجيكا
الأرجنتين	بلغاريا
استراليا	بنغلاديش
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	بنما
الامارات العربية المتحدة	بوتسوانا
اندونيسيا	بوروندي
اوروغواي	تايلند
أوغندا	تركيا
ايران	ترينيداد وتوباغو
ايطاليا	تونس
باكستان	الجزائر

(١) تحددت العضوية في مجلس الادارة بالانتخابات التي جرت في الجلسة العامة

١٠٣ للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة المعقودة في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وفي الجلستين العاشرين ٨٥ و ٩١ للدورة الثالثة والثلاثين المعقودتين في ١٥ و ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ على التوالي ، وفي الجلسة العامة ١٠٧ للدورة الرابعة والثلاثين المعقودة في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

الكويت	الجمهورية العربية الليبية
كينيا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
ماليزيا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
ملاوى	رومانيا
المملكة العربية السعودية	زائير
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	السودان
وايرلندا الشمالية	السويد
موريتانيا	شيلي
النمسا	الصين
نيوزيلندا	العراق
الهند	غابون
هولندا	غينيا
الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
اليابان	فنزويلا
يوغوسلافيا	كولومبيا

٥ — كما مثلت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة :

غانا	الأردن
الفلبين	اسبانيا
فنلندا	اسرائيل
قبرص	بولندا
الكرسي الرسولي	تشيكوسلوفاكيا
كندا	جمهورية الكاميرون المتحدة
الكونغو	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
مصر	زامبيا
النرويج	سري لانكا
نيجيريا	السنغال
هنگاريا	سويسرا
اليونان	الصومال

٦ — ومثل أيضا بصفة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر الوحدة وبيين الأفريقيين لآزانيا .

٧ — ومثلت الأمانة العامة للأمم المتحدة بواسطة إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

٨ — ومثلت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة العامة التالية :

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية — الساحلية

٩ — ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية

١٠ — ومثلت المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التالية :

لجنة الاتحادات الأوروبية
أمانة الكومنولث
مجلس التعاون الاقتصادي
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الإفريقية
منظمة الدول الأمريكية

وبالإضافة الى ذلك كانت ٤٧ منظمة غير حكومية ممثلة بصفة مراقب .

جيم — انتخاب أعضاء المكتب

١١ — في الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة المعقودة في ١٦ نيسان /ابريل ١٩٨٠ انتخب مجلس الإدارة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

- الرئيس : السيد أ . ن . د . هاكسار (الهند)
نواب الرئيس : السيدة هيلين دوبا (فرنسا)
السيد ف . أ . كوزلوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)
السيد و . ن موتي (كينيا)
المقرر : السيد ل . ف غيريرو (فنزويلا)

دال — وثائق التفويض

١٢ — وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة ، فحص المكتب ووثائق تفويض الوفود التي حضرت الدورة الثامنة للمجلس . ووجد المكتب ووثائق التفويض صحيحة وقد تم تقريرها بذلك الى المجلس الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة ١٠ للدورة ، المعقودة في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

هاء — جدول الأعمال

١٣ — أقر مجلس الإدارة في الجلسة الافتتاحية للدورة جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته التي ووفق عليها في دورته السابعة (٢) . وفيما يلي نص جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها :

١ — افتتاح الدورة .

٢ — المسائل التنظيمية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

٣ — وثائق تفويض الممثلين .

٤ — تقرير المدير التنفيذي والتقرير المتعلق بحالة البيئة :

(أ) التقرير الاستهلاكي للمدير التنفيذي (يشمل قرارات ومقررات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه الأولى والثانية لعام ١٩٧٩ المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥

(A/34/25) ، الصفحتان ١٢٣ و ١٢٤ .

(ب) التقرير المتعلق بحالة البيئة .

٥ - مسائل التنسيق :

(أ) تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن التنسيق في ميدان البيئة ؛

(ب) مسائل التنسيق الأخرى (بما في ذلك التنسيق مع لجنة المستوطنات البشرية والبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة) .

٦ - المسائل المتعلقة بالبرنامج .

٧ - تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

٨ - صندوق البيئة :

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٩ ؛

(ب) التقرير المالي والحسابات (غير المراجعة) لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ؛

(ج) إدارة صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(د) مسائل الإدارة والميزانية .

٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس الإدارة وموعد ومكان انعقادها .

١٠ - أعمال أخرى .

١١ - تقرير مجلس الإدارة الى الجمعية العامة .

١٢ - اختتام الدورة . "

واو - تنظيم أعمال الدورة

١٤ - نظر مجلس الإدارة ، في الجلسة الافتتاحية للدورة ، في مسألة تنظيم أعمال الدورة ، في ضوء الاقتراحات المقدمة من الأمانة العامة في شروحات جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني للجلسات الذي اقترحه المدير التنفيذي (UNEP/GC.8/1/Add.1 و Corr.1) . واتفق على أن ينظر في البند ٤ (أ) و (ب) في إطار مناقشة عامة .

١٥ - وفي الجلسة ذاتها قرر مجلس الإدارة ، انشاء لجنتي دورة واحالة بنود من جدول الأعمال لهما على النحو التالي :

اللجنة الأولى للدورة : البند ٦ ، والجزء المتعلق بالتقييم من البند ٨ (ج)
والبند ١٠ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة : البنود ٨ (أ) و (ب) و (ج) و (د) من جدول الأعمال

وعين السيد و . ن مبوتي (كينيا) والسيدة هيلين دويوا (فرنسا) نائبا الرئيس ، رئيسيين للجنة الأولى والثانية للدورة ، على التوالي .

زاي — أعمال اللجنتين

١٦ — عقدت اللجنة الأولى ١٣ جلسة في الفترة من ١٦ الى ٢٨ نيسان /ابريل ١٩٨٠ ؛ وانتخبت في الجلسة الأولى السيد ج. هارتناك (الدانمرك) مقرا واعتمدت خطة عملها وجدولا زمنيا مبدئيا . ويرد نص تقرير اللجنة في الفصل الرابع أدناه .

١٧ — وعقدت اللجنة الثانية ٩ جلسات في الفترة من ١٦ الى ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٠ ؛ وأقرت في جلستها الأولى جدولا زمنيا مبدئيا لأعمالها وانتخبت في الجلسة الثانية السيد أحمد عزمي بولوريان (ايران) مقرا لها . ويرد نص تقرير اللجنة في الفصل السادس أدناه .

الفصل الثاني

المناقشة العامة

١٨ — كانت أمام المجلس ، عند مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال في الجلسات العامة — من ٢ الى ٧ للدورة ، الوثائق التالية : التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي (UNEP/GC.8/2) ، مع إضافات عن ترتيبات الدورة العاشرة لمجلس الإدارة (Add.1) ، وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Add.2) ، والأعمال المتصلة بالعلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية (Add.3) ، والبيان التمهيدي للمدير التنفيذي (Add.4) ، والتقرير المتعلق بحالة البيئة : مواضيع مختارة — ١٩٧٩ (UNEP/GC.8/3) و Corr.1) .

١٩ — وركز المدير التنفيذي في بيانه التمهيدي الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية للدورة ، على التطورات الرئيسية التي حدثت داخل منظومة الأمم المتحدة منذ الدورة السابعة للمجلس ، والمسائل الرئيسية المعروضة على المجلس ، والصعوبات التي واجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وانجازاته قبل وأثناء فترة ولايته الحالية كمدير تنفيذي ، والمسائل الرئيسية التي يحتمل أن تظهر خلال العقد القادم . وقال ان دورة المجلس الحالية تكتسب أهمية خاصة ، إذ أنها تسبق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعتمد الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات .

٢٠ — وأضاف انه منذ الدورة السابعة للمجلس ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية ، والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالطاقة الجديدة والمتجددة . وذكر انه نقل آراء مجلس الإدارة الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، كما ان المفاوضات بشأن الحاجة الاستراتيجية الجديدة وغاياتها وأهدافها قد أحرزت تقدما ملموسا .

٢١ — ومضى يقول ان بيانين مشتركين قد صدرا في حزيران /يونيه ١٩٧٩ في إطار البرنامج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أحدهما أصدره مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن البيئة والتنمية ، والآخر مع رئيس اللجنة العلمية لحماية البيئة التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية بشأن النظم العالمية اللازمة لاستمرار الحياة . وقال ان الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة التي بدأت في أكثر من ٥٠ عاصمة يوم ٥ آذار /مارس ١٩٨٠ جاءت نتيجة خمس سنوات من العمل الدولي الذي تولى تنسيقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للحيوانات البرية بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والأوساط العلمية الدولية .

٢٢ — واستطرد قائلا انه بعد الحلقات الدراسية الاقليمية التي عقدت عن الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة ، أقرت الحلقة الدراسية الاقليمية التي عقدت في نيروبي في آذار /مارس

١٩٨٠ ، بتوافق الآراء مدخلا متفقا عليه للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة أبلغ به رئيس اللجنة التحضيرية والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٢٣ — وأردف قائلا انه تم الآن نشر تقريرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الآثار البيئية للطاقة النووية والوقود الأحفوري ، وان التقرير الثالث عن مصادر الطاقة المتجددة سوف يظهر قريبا ، وان الاستعدادات المتعلقة بالدراسة المقارنة لتسير سيرا حسنا .

٢٤ — واسترسل قائلا أنه تم خلال الشهرين الماضيين عقد اجتماعات بشأن الغابات المدارية ، وثاني أكسيد الكبريت والدراسات المتعلقة بتأثير المناخ ، وسياسة التربة . وخلال تلك الفترة عقد أيضا الاجتماع الثاني للفريق الاستشارى لمكافحة التصحر ، والدورة الخامسة لفريق الخبراء العامل للقانون البيئي . وقال انه يتطلع للحصول على توجيه المجلس بشأن عدد من هذه المواضيع .

٢٥ — وأضاف ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التحضير للاجتماع العالي المستوى لشؤون حماية البيئة ، الذى عقد في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ وأقر اتفاقية بشأن التلوث الهوائي البعيد المدى عبر الحدود واعلانا بشأن التكنولوجيا القليلة الفضلات والعديمة الفضلات ، وقال انه سيقدر للمجلس موافاته بأرائه بشأن الرغبة التي أعرب عنها المشتركون في الاجتماع العالي المستوى للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ المقررات التي اتخذت في ذلك الاجتماع .

٢٦ — ومضى يقول انه قام بزيارات رسمية لـ ١٦ بلدا ، وأجرى مشاورات رسمية في أثناء حضوره لمناسبات محددة في تلك البلدان ؛ وان المناقشات التي أجراها مع المهتمين بمشاكل البيئة أظهرت مرارا وبوضوح وجود قلق بالغ ازاء البيئة ، وانه يجرى الاضطلاع بأنشطة معينة ، غير أنه لا تزال هناك في أغلب الأحيان أشياء كثيرة ينبغي عملها .

٢٧ — وذكر أن من بين بنود السياسة العامة المعروضة أمام المجلس ، يجرى العمل بصورة سريعة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن العلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ؛ وانه يتطلع الى الحصول على مشورة المجلس بشأن الاقتراحات التي تقدم بها في تقريره التمهيدى (UNEP/GC.8/2) فيما يتعلق بالدور الذى ينبغي أن يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٨ — وأضاف قائلا انه توجد أمام المجلس أيضا عينات من وثيقة منظور البرنامج ، والبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وكذلك وثيقة البرنامج التقليدية التي تتضمن في المقام الأول تقريراً عن مستوى الأداء في تنفيذ البرنامج منذ دورة المجلس الأخيرة . وأعرب عن أمله في أن ينظر المجلس بعناية في موضوع وثائق البرنامج ، وأن يقدم له المشورة بشأن تقديم الوثائق في المستقبل . وقال انه لكي يعكس مفهومي التخطيط والبرمجة المتوسطي الأجل ، اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة ، والمفاهيم الخاصة بالبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، فانه يقترح ادخال تنقيحات على اجراءات صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهذه التنقيحات لن تغير بأى حال من توازن السلطة بين المجلس والمدير التنفيذى ، ولكنها ستبسط العمل داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وستقلل من الجهد اللازم في الأنشطة التعاونية التي يقوم بها شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٩ — وقال ان هناك مسألة أخرى ينتظر توجيه المجلس بشأنها ، وهي الاحتفال بالذكرى مؤتمر ستوكهولم . وقال ان موقفه واضح تماما . فيجب أن تكون للدورة العادية العاشرة لمجلس الإدارة مسؤولية منفردة هي اتخاذ القرارات بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتخصيص الموارد ، بينما ينبغي أن تتصدى الدورة الاستثنائية التي تعقد في أثناء الدورة العادية ، للاتجاهات الرئيسية في مسائل البيئة خلال العقد اللاحق .

٣٠ — وأضاف ان عمليات صندوق البيئة وحالة الصندوق من بين المسائل الرئيسية . ففي عام ١٩٧٩ ، ولأول مرة ، تجاوزت جملة الانفاق جملة الموارد الجديدة . فضلا عن هذا فقد ظهرت مشكلة خطيرة أخرى في عام ١٩٧٩ : فمع أن القواعد المالية تسمح بالدخول في التزامات مالية فسي حدود الاعتمادات التي وافق عليها مجلس الإدارة ، على أساس الموارد التقديرية ، الا أنه تولى الحفاظ على سيولة الصندوق في جميع الأوقات . وقال ان هذا لا يمكن أن يتحقق الا اذا دفعت التبرعات المعلنه في وقت مبكر من السنة المقررة لها . وأضاف ان الاستجابة كانت ضعيفة لنداء المجلس لدفع التعهدات في وقت مبكر : فبالرغم من أن التعهدات لعام ١٩٧٩ كانت على مستوى أعلى من أى وقت مضى ، الا أنها دفعت في وقت متأخر بالمقارنة بعام ١٩٧٨ . فحتى نهاية حزيران /يونيه ١٩٧٩ لم يدفع سوى ٤٣ في المائة من تبرعات ذلك العام بالعملة القابلة للتحويل ، مقابل ٧٥ في المائة خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٨ ، ولذلك لم يكن أمامه أى بديل سوى وقف الالتزامات الخاصة بالمشاريع الجديدة حتى قرب نهاية العام ، ولهذا كان الوقت متأخرا تماما للبدء بأنشطة معينة في عام ١٩٧٩ لم يدفع حتى الآن . وانه يبدو أن حالة دفع التبرعات للعام ١٩٨٠ قد ازدادت تدهورا ، ان لم ترد حتى نهاية آذار/مارس سوى تبرعات بلغت جملتها ٣٩ من ملايين الدولارات فقط .

٣١ — وأردف قائلا ان المجلس في دورته السابعة أسند الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية إدارة ثلاثة صناديق استثمارية . وأوضح أن التبرعات للصندوق الاستثماري الكويتي تجاوزت الحد الأدنى لما تتطلبه التزامات المشاريع ، مع أن بعض الحكومات لم تدفع تبرعاتها ، أو دفعت جانبا منها فقط — وهو موقف يثق أنه سوف يصحح قريبا . أما التبرعات المقدمة للصندوق الاستثماري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فقد وردت بصورة بطيئة لا تسمح بالتنفيذ الفعال لخطة العمل . وأعرب عن أمله في أن تحل الصعوبات الحالية قريبا حتى يمكن السير قدما بالخطة . وأردف قائلا ان التبرعات المقدمة للصندوق الاستثماري للاتفاقية المتعلقة بأنواع المهددة بالانقراض ، وردت أيضا ببطء يفوق مما كان متوقعا ؛ وان الدعم المالي الذي التزم به صندوق البيئة ، وهو على مستوى أعلى مما اتفق عليه من قبل ، ينبغي تعديله لكي يصل الى المستوى المتفق عليه بمجرد أن تتدفق تبرعات كافية على الصندوق الاستثماري . وأضاف انه يؤسف أنه لم ترد حتى الآن أية تبرعات للحساب الخاص الذي أنشئ قبل أكثر من عام لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

٣٢ — ومضى يقول انه بالإضافة الى اضطلاع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمسؤولية عن خطة العمل لمكافحة التصحر ، فانه يتحمل الآن المسؤولية عن الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، وخطة العمل لطبقة الأوزون ، وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتحرك بسرعة في اتجاه وضع خطط عمل اقليمية وعالمية بشأن عدد من المسائل البيئية : على المستوى الاقليمي للكاربيبي وخليج غينيا

والبحار الآسيوية الثلاثة ، وعلى المستوى العالمي لدراسات تأثير المناخ ، والفجوات المدارية وثاني أكسيد الكربون ، وسياسة عالمية للتربة وازداد ان تنفيذ هذه الخطط يتطلب مزيدا من الموارد البشرية والمالية على السواء . وقال انه ينبغي لمجلس الادارة أن يواجه هذه المسألة بشكل مباشر ، وأن يقدم له المشورة حول الطريقة التي ينبغي أن يسير بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأنه لا جدوى من وضع المزيد من خطط العمل ما لم تكن هناك آليات تتوفر لها مقومات البقاء لتعبئة موارد كافية لتنفيذها .

٣٣ - وقال انه نال شرف خدمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمدير تنفيذي لمدة خمس سنوات تقريبا ، بالإضافة الى عامين ونصف عام قضاها كـ نائب للمدير التنفيذي . وأضاف انه ان يقترب من نهاية فترة ولايته الحالية ، يود أن يشرك المجلس في بعض أفكاره بشأن المصعوبات والانجازات في هذه الفترة التكوينية من تطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٣٤ - ومضى يقول ان من أكثر المشاكل الحاحا التي واجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، انشاء برنامج متوازن يعكس حاجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . فبرغم الالتقاء الشامل على صعيد العالم بين المصالح والأهداف الطويلة الأجل لهاتين المجموعتين من البلدان ، فانه لا التقاء في أحوال كثيرة بين اهتماماتها القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل ، وادراكهما للحاجات والقيود المباشرة . وبناء على ذلك فان خطة عمل ستوكهولم ، والمقرر (١) (٣) لمجلس الادارة قد أعطيا توجيهها ينشد جعل برنامج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة صالحا لكل منهما على قدم المساواة . ومضى يقول ان الأفكار المتعلقة بمسألة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تباينت كثيرا منذ البداية ، فمع محاولة التصدي لمجموعة واسعة من المسائل التي تمثل اهتماما مشروعا للمجتمع الدولي ، كان التركيز ضروريا ، واعتمدت صيغة " مجالات التركيز " . وأضاف انه اقترح الأهداف البالغة ٢١ هدفا لعام ١٩٨٢ لنهاية وحيدة هي تحقيق الكفاية في تلك المجالات ذات الأهمية الرئيسية التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية ، وانه قد يتعين عليه مرارا أن يحاول التوفيق بين الحاجة الى التركيز والمطالب الملحة من جانب الحكومات للقيام بأنشطة متنوعة . والسبب في تلك الطلبات المحددة ، كانت ثمة عوامل أخرى جعلت من الصعب تركيز الوقت والجهود والمال على المجالات التي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة وباهرة . وقال ان تشعب الاهتمامات نحو كثير من المواضيع المتصلة بالبيئة قد أدى في السنوات الأخيرة الى خلق شعور بالقلق البالغ ازاء مستقبل هذا الكوكب ، وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بحكم ولايته ، يرقب دائما هذه الاهتمامات ، ويتابع جميع التطورات عن كثب ليتأكد من أنها تحصل على الاهتمام الكافي من جانب الحكومات أو الوكالات المتخصصة أو الأوساط العلمية الدولية ، وانه حاول على هذا الأساس ايجاد برنامج عالمي متوازن يمكن أن تستفيد منه البشرية جمعاء .

(٣) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في الفترة من

٥ الى ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14) .

٣٥ - ومضى يقول انه واثق من أن المجلس يقدر تعقد المشاكل التي يتصدى لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكذلك آلياته التشغيلية ؛ وان المهمة الصعبة التي تتمثل في محاولة وضع برنامج لا يقتصر تنفيذه على برنامج الأمم المتحدة للبيئة بل يشترك فيه آخرون ، تتطلب وقتا ، ومفاوضات مثنوية ، واستعدادا من جانب الشركاء للتعاون . ومن الضروري بالقدر نفسه ، تجنب الازدواج ، وخلق جو من الانسجام وتهيئة ظروف دينامية للعمل معا .

٣٦ - وأضاف قائلا ان أول شرط لمثل هذه الممارسة هو اعداد مدخل فكري يبلغ من الموثوقية والاقناع ما يكفي للعمل بموجبه ، وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموظفيه القليلين ، لا يجد تحت تصرفه عددا متنوعا من المتخصصين . ومع هذا فانه يتعين عليه في الفترة المقبلة أن يركز على تعزيز سلطته الفكرية من عدة نواح . أما الشرط الثاني فهو أن تكون لديه تبرعات كافية لضمان فعالية تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي وافق عليها المجلس .

٣٧ - وقال ان احدى الصعوبات هي سرعة دوران الموظفين ، ولا سيما في مجال الادارة . ولقد تبين أن من الصعب للغاية اجتذاب الموظفين الاداريين ذوي الخبرة للعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي لا يوجد لديه سوى القليل من الحوافز التي يقدمها داخل أمانته الصغيرة . فضلا عن هذا فان مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة تفطني قطاعا عريضا من التخصصات ، وليس هناك مجتمع فني واضح المعالم وراسخ تماما يمكن للبرنامج أن يختار منه موظفيه الفنيين . وأضاف أن الحكومات الأعضاء كانت نشطة ، بل ومفرطة في النشاط أحيانا ، في مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جهوده فيما يتصل بالتوظيف ، ولكنها لم تقدم دائما أعلى العاملين كفاءة لاستخدامهم كموظفين أو كخبراء استشاريين . والواقع ان الموظفين الذين أعارتهم الحكومات كانوا في حالات كثيرة مخيبين للآمال . وأعترف بأن نوعية القدرات التي يريدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليست متوفرة بكثرة ، ولا سيما في البلدان النامية . ومع هذا فان استجابة الحكومات لاحتياجات البرنامج من الموظفين بحاجة الى توجيه أفضل .

٣٨ - ومضى يقول ان النقص في الموارد بالمقارنة بالرقم المستهدف الذي وافق عليه مجلس الادارة أصبح مشكلة رئيسية في العاملين الماضيين . وقد تقدمت بعض البلدان بتبرعات طرأت عليها زيادة ملموسة للفترة التخطيطية ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، ولكن مما يؤسف له أن المثل الذي قدمته لم يتبع على نطاق واسع ، ولم يقدم عدد كبير من الحكومات أية تبرعات حتى الآن . وحتى على أساس التبرعات المعلنة ، لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة دون الرقم المستهدف لفترة السنوات الأربع بما يزيد عن ٢٤ مليون دولار . ولهذا فانه يلزم ابداء قدر كبير من الحكمة عند تخصيص الأموال للأنشطة الجديدة والمهمة التي يقرها المجلس ، والتي لا تتوفر لها موارد كافية . وانما كانت البرامج المعتمدة لا تنفذ بفعالية كما ينبغي ، فان ذلك يرجع أساسا الى عدم التعمين فيما يتعلق بحجم وتوقيت التبرعات المتوقعة ، ونقص الموارد المتاحة لتنفيذها .

٣٩ - ومضى يقول ان هناك مشكلة أخرى ظهرت خلال السنوات الثلاث الماضية وهي كفاءة الاتصال وتحضير البيانات . وقال ان احدى الطرق لمعالجة هذه المسألة تمثلت في قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بانشاء محطة ارسال /استقبال عن طريق التابع الاصطناعي سيمفوني . وقد بلغت المفاوضات مرحلة متقدمة جدا مع الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وكذلك مع الحكومات المعنية :

جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وسويسرا ، وفرنسا ، وأضاف ان جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا قد تقدمتا بعرض سخي في هذا الشأن ، وان المسألة قد أصبحت الآن بين يدي الحكومة المضيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وانه يأمل في أن تستجيب كينيا دون مزيد من الابطاء لطلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبدء التشغيل قريبا تنفيذا لاتفاق المقرر لضمان أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوظائفه على نحو فعال .

٤ - وقال انه بتركيز الاهتمام على المصنوعات التي واجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة ولايته لا يريد أن يضفي على مداولات المجلس جوا من التشاؤم . فقد حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة دون شك انجازات كبيرة تضاف الى رصيده ، بما في ذلك العلاقة التي أقامها مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة لمواصلة الأنشطة التي تستهدف مساعدة المجتمع العالمي في تلبية الاهداف البيئية . فضلا عن هذا فان أساليب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع البرامج ، وهي أولا عملية البرمجة ذات المستويات الثلاثة ، ثم الانتقال الى البرمجة المشتركة ، والآن البرمجة المشتركة حسب المواضيع ومنهجية البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، تعد من الانجازات الرئيسية .

٤١ - وأضاف ان المجالات المحددة التي أثمرت فيها جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشمل : برنامج البحار الاقليمية الناجح ؛ وانعكاس آراء ومناهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التوفيق بين الاهداف الاقتصادية والبيئية في مشاريع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛ وبرنامج تحليل التكاليف والفوائد لتدابير الحماية البيئية ؛ وعلان المبادئ من جانب وكالات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف بشأن ادراج الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها وبرامجها ومشاريعها الانمائية ؛ ونتائج الحلقات الدراسية عن الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة التي عقدت بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية ؛ والدور الايجابي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتصل بالعلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ؛ والحلقات الدراسية عن الصناعة والمبادئ التوجيهية التي تنتج عنها قريبا ؛ ووضع مبادئ توجيهية لتقدير أثر البيئة ؛ وشبكة جهات الوصول الفعالة التابعة لنظام الاحالة الدولي ؛ وعدد من نظم المعلومات القطاعية ، مثل نظام المعلومات والبيانات الصناعية والبيئية ؛ والعمل الهام الذي قامت به لجنة التنسيق المعنية ببطء الاوزون ؛ ومساعدة الحكومات في وضع أولويات فيما بين برامجها البيئية ؛ واستحداث تشريع وطني للبيئة وآلية بيئية ؛ وخطة العمل لمكافحة التصحر ؛ ووضع خطة عالمية للانتفاع بالفوائد المدارية بصورة عاقلة ؛ وتولي مسؤولية برنامج الدراسات المتعلقة بتأثير المناخ ؛ والتقارير عن حالة البيئة التي بدأت تلقى رواجا كبيرا وتولد اهتماما جديا ببعض القضايا الجديدة مثل ثاني أكسيد الكربون ، وخشب الوقود ، والمواد الكيميائية السمية ، والأمراض البيئية ، ومقاومة مبيدات الآفات ، وما الى ذلك ؛ وخطة عمل تبليسي ؛ وما قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال بشأن الثقافة البيئية ؛ والتقارير عن الآثار البيئية لانتاج واستخدام مصادر الطاقة المختلفة . ومضى يقول ان هذه الانجازات اقتضت بذل جهود ضخمة من جانب موظفي البرنامج المحدودين جدا من حيث العدد ، الحاضرين منهم والفائزين على السواء ، ومن جانب عدد من كبار المستشارين . وقال انه يود أن يوجه الشكر اليهم جميعا ، والى الحكومات التي قامت دائما بتشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوجيهه .

٤٢ — وأردف يقول انه رغم بذل كل جهد لحماية البيئة وتحسينها ، الا أن عقد الثمانينات الجديد مشحون بحالات خطيرة ، منها تدمير غابات الأمطار في العالم ، والتصحر الزاحف ، وتدهور أو تدمير الأراضي الساحلية ومناطق تربية الأسماك في مصايد العالم ، والخطر الذي يهدد بآبادة أكثر من ١٠٠٠ نوع من الحيوانات ، وحوالي ٢٥٠٠٠ نوع من النباتات ، وتلوث أجزاء كبيرة من الجو والتربة والأنهار والبحار .

٤٣ — وأضاف قائلا ان هناك مجموعات جديدة من المشاكل البيئية أخذت تظهر وقد نتجت احدى هذه المجموعات بسبب التطورات الجديدة التي تحدث في مجال اسالة الفحم واستخدام المحاصيل في انتاج الكحول ليحل محل النفط . وهناك مجموعة ثانية نتجت عن نقل السلع والتكنولوجيا والخطرة ، وكذلك الفضلات السمية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . أما المجموعة الثالثة فترجع الى الأخطار المحتملة من الافراط في عمليات صيد الأسماك واستكشاف النفط في القارة القطبية الجنوبية وفي المحيط الجنوبي . وقال انه على حين أن هذه المشاكل خطيرة ، فانه ينبغي النظر اليها أيضا كفرس للتعاون الدولي الحقيقي . وأضاف انه بينما تتآكل قاعدة الموارد اللازمة للتنمية ، فان الأخطار البيئية آخذة في التزايد ، وتتخذ أشكالا أكثر تعقيدا وأوسع مدى . ولهذا فانه ينبغي محاربة أعراض تدهور البيئة ، وتوسيع نطاق المعرفة المتعلقة بالعمليات الأساسية المسببة لها ، والبحث عن حلول تعزز بعضها بعضا وتنفيذ هذه الحلول . ويجب أن يكون لهذه الحلول أثر ايجابي على كامل العلاقات المتبادلة بين الموارد والسكان والبيئة والتنمية .

٤٤ — وأضاف قائلا ان مثل هذا النهج يقتضي مفاهيم وتقنيات جديدة للإدارة قد يتعين أن تقوم فيها مجموعات أخرى غير تلك التي جنت الثمار ، بتحمل تكاليف الأنشطة المطلوبة . وذكر أن التبرير الحقيقي لمثل هذه المحاولات التي تنتج فيها التكاليف بنمط مختلف عن نمط الفائدة ، هو النمط الشامل للفوائد بالنسبة للجيل الحالي والأجيال القادمة .

٤٥ — ومضى يقول ان هناك طرقا مختلفة لوضع حلول متعددة الجوانب تأخذ في الاعتبار النظام المعقد للعلاقات الترابطية . وأضاف ان أحد المداخل المحتملة يتمثل في التخطيط المكاني الذي يمكن أن يزيد من قدرة الكوكب على الحمل ، بينما يتعلق المدخل الثاني بالطاقة حيث يكـون التفسير ديناميا لدرجة أنه يوفر القدرة اللازمة للتأثير بصورة ايجابية على مجموعة كاملة من المشاكل بدءا من استخدام المواد حتى المستوطنات البشرية وأنماط المجتمع .

٤٦ — ومضى قائلا ان المشاكل والفرص هما وجهان مختلفان لحقيقة واحدة . وذكر ان عدم القدرة على الاهتمام برفاهية الانسان في المدى البعيد ، وقبول واستخدام التغيير بطرق مفيدة ، تظهر بوضوح في البلدان الصناعية حيث أدت المشاكل الاقتصادية في بعض الأحوال لا الى حلول ذات نظرة مستقبلية ، وانما الى محاولات للبحث عن مساكنات ، والى التحرك بعيدا عن الاهتمام بالبيئة . وأضاف أن بعض المشاكل مثل زحف الصحراء واختفاء الغابات لا تلقى في البلدان النامية نفس القدر من الاهتمام مثل المشاكل التي ينظر اليها على أنها أكثر إلحاحا . وقال ان الموارد التي تنفق على سباق التسلح هي مظهر آخر من مظاهر العجز عن اتخاذ قرارات حاسمة في الوقت الحاضر من أجل حماية المستقبل ، وان القضية الحقيقية هي نقص الالتزامات للمدى البعيد . ويجب

على زعماء أمم العالم وعلى المؤسسات التي تخدم هذه الأمم اظهار الشجاعة الأدبية المطلوبة بالحاح لاحداث التغييرات الأساسية اللازمة لمواجهة المشاكل الحرجة في السنوات المقبلة .

٤٧ - وقال المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموهل) انه قد أحرز منذ الدورة السابعة لمجلس الادارة قدر كبير من التقدم في تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ؛ وان بعض الوفود في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٧٩ قد رحبت باتفاق التكامل بين برامج مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وانها تتطلع الى تحقيق نتائج هامة من تعاونهما .

٤٨ - وأضاف قائلا ان الاجتماع المشترك للمديرين التنفيذيين للمنظمتين ، ومكتبي مجلسي ادارتهما ، الذي عقد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، رحب بتحديد مجالات في برامج عمل المنظمتين - تخطيط المستوطنات وعلاقته بالسياسات السكانية والبيئية ، ودعم البحوث والتدريب في مجال تخطيط المستوطنات ، والعمل على وضع نهج قائم على النظم فيما يتعلق بتخطيط المستوطنات الريفية ، والاستعراض العالمي للمستوطنات البشرية ، واحتياجات المستوطنات لريفية وفقراء الحضر من الطاقة ، وحفظ الطاقة فيما يتصل بالبناء ، وتقدير الظروف البيئية في المستوطنات البشرية والجوانب البيئية لتخطيطها وتنميتها ، والتكنولوجيات والبحوث السليمة والملائمة بيئيا للمستوطنات البشرية ، والتدريب على معالجة هذه المسائل ونشر المعلومات عنها - وهي مجالات سيقومان فيها بالاضطلاع بالأنشطة المقبلة بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، ومع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة . وقال انه تم التأكيد بصفة خاصة على أهمية التعاون فيما يتعلق بالبيئة والتنمية ، كما وافق الاجتماع على ضرورة أن يشتمل التعاون في المستقبل على العمل المتعلق بالجهود الخارجية ، وتقدير الحاجات البشرية الأساسية ، والادارة البيئية ، والصناعة والبيئة ، والثقافة البيئية والتدريب .

٤٩ - ومضى قائلا ان الاجتماع ، بعد أن لاحظ الدور الحافز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ووظيفة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كوكالة منفذة ، أكد بصفة خاصة ضرورة اعطاء أولوية مستمرة لمساعدة الحكومات على تحديد وصياغة مشاريع تتعلق بالجوانب البيئية للمستوطنات البشرية . وأخيرا أوصى الاجتماع بأن يرفعو مجلس الادارة ولجنة المستوطنات البشرية من الجمعية العامة أن توافق على عقد الاجتماع المشترك للمكتبين مرة كل عام بدلا من مرة كل عامين .

٥٠ - وقال انه بعد الاجتماع المشترك أبرم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ مذكرة تفاهم بشأن التعاون في اعداد مبادئ توجيهية لادراج الاعتبارات البيئية ضمن تخطيط المستوطنات البشرية . وأضاف ان المشروع المشار اليه سيتولى اصدار كتيبات ارشادات تحتوي على مبادئ توجيهية عامة ومحددة بشأن مواضيع تشمل على سبيل المثال لا الحصر : المستوطنات البشرية في النظم الايكولوجية الهشة ؛ والمناطق الزراعية والمستوطنات الريفية ؛ والتكنولوجيات السليمة والملائمة بيئيا للمستوطنات البشرية وحفظ الطاقة واستخدامها ؛ ونظم النقل والهياكل الأساسية الأخرى ، ولا سيما نظم ادارة المياه والفضلات في المستوطنات ؛ والاعتبارات البيئية في تخطيط وتنمية المناطق المتروبولية الكبيرة

والمستوطنات الفريدة ؛ والتخطيط السليم بيئيا للمستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث. وسوف يعمل هذا المشروع أيضا على استحداث أساليب عملية لتنمية المستوطنات البشرية تشتمل على العوامل البيئية . وقال ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيسهم ب ٧٥ في المائة وسيسهم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ب ٢٥ في المائة من تكاليف هذا النشاط وغيره من الأنشطة المشتركة الأخرى التي رأى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، استنادا الى دراسة للبرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أنها قد تشمل : مشاريع نموذجية لصرغ التكنولوجيا السليمة بيئيا للمستوطنات البشرية ؛ ومشروعات مشتركة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتوفير مياه الشرب وتصريف الفضلات في مدن البلدان النامية (بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية للمعايير الصحية البيئية في سياقات اجتماعية اقتصادية مختلفة ، وربما اجراء دراسات هيدروولوجية وتخطيطية متخصصة للمدن التي تواجه مشاكل فيضانات خطيرة) ؛ وايجاد أنماط بديلة لتنمية المستوطنات ولأساليب الحياة .

٥١ - وقال ان المجال الأخير من مجالات النشاط الثلاثة هذه يمثل مشروعا هائلا ، ولكنه مشروع جوهري نظرا للقوى الجديدة الرئيسية التي يحتل أن تشكل تنمية المستوطنات البشرية في البلدان النامية على امتداد السنوات العشر القادمة ، وهي الحاجة الى ضغط الامدادات من الوقود والطاقة ، والمطالبة بالمساواة في توزيع فوائد التنمية ، والاهتمام مجددا بالتقاليد الحضارية المحلية وبأساليب المحلية لبناء المستوطنات .

٥٢ - واسترسل قائلا ان أولى هذه القوى سوف تؤدي بسبب احتمال الزيادة المستمرة في أسعار النفط ، الى تزايد الاهتمام بتقنيات الصناعات التي يقل اعتمادها على الوقود المستورد واستهلاك الطاقة المرتفع ، وبذلك تتمكن البلدان ذات العمالة الوفيرة المعتدلة التكاليف من الحصول على ميزة اقتصادية ، وامكانية اضافية للوصول الى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها . ويمكن أن تؤدي هذه القوة أيضا الى ايجاد أنماط وطنية لمستوطنات حضرية مركزة ترتبط ارتباطا فعالا بمصادر المواد الخام ، والأسواق الداخلية ومرافق التصدير . وقد قامت بلدان قليلة حتى الآن ببذل جهود فسي هذا الاتجاه الذي سيكون من بين المسائل ذات الأولوية في العقد الانمائي القادم . وسوف يتعين أيضا البحث عن أوجه اقتصاد في مجال النقل ، مع مراعاة أن مجرد احلال النقل العام محل النقل الخاص ليس بالضرورة أكثر فعالية من حيث الطاقة ما لم يخدم نمطا حضريا تشتمل معايير المتعلقة بالتصاميم على تحقيق الاستخدام الأمثل للنقل العام . ومن الأمور الجوهرية أيضا استحداث أنماط للمستوطنات واستخدام الأراضي تقلل الى أدنى حد من حجم الحركة الكلية . ولحسن الحظ ، فان المدن في البلدان النامية اتجهت الى التوسع في شكل وحدات تضم مزيجا من أماكن السكنى وأماكن العمل والمرافق المجتمعية ، وبذلك أصبح هيكلها الأساسي قابلا للتكيف بسهولة مع التغييرات الضرورية في أساليب الحياة لمواجهة القيود المفروضة على الطاقة والوقود .

٥٣ - وأضاف قائلا ان الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في البلدان النامية كانت تعود في الماضي في معظمها على الصفوة الفنية ، غير أن انتشار التعليم وتحسن سبل الاتصال جعل جميع طبقات المجتمع تدرك مظاهر التفاوت في ظروفها المعيشية ، وجعلوا الجماهير على غير استعداد لتقبل حالات حرمانها دون شكوى . واذا كانت الحكومات تأمل في الحفاظ على الاستقرار السياسي

على امتداد العقد القادم ، فعليها انن أن تسعى لتحقيق تطلعات الأغلبية التي بدأت تدرك تماما قوتها السياسية ، ولا سيما بازدياد اتسامها بالطابع الحضري . وقال ان برامج تحسين النوعية البيئية والوظيفية للمستوطنات البشرية تقدم أبسط الطرق وأكثرها مباشرة لتوزيع الفوائد على الجماعات المحرومة عن طريق تحسين الظروف المعيشية وتقديم بعض الخدمات المجتمعية مثل الامدادات بالمياه ، والاصحاح ، وتصريف الفضلات ، والطاقة ، والمرافق الصحية ، والتعليم ، وكلها أمور تؤثر في أساليب الحياة فضلا عن انها تقدم فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة . وأضاف ان أساليب الحياة المتغيرة سوف تؤثر بصفة خاصة على المرأة ، فتنحصرها من حياة الكدح وتمكنها من تحقيق امكانياتها الكاملة كإنسانة .

٥٤ - ومضى يقول انه مع قيام كل بلد بدماج انماطه التقليدية للانتاج والتوزيع في النظام الاجتماعي الجديد الذي لابد أن ينشأ نتيجة للتغيرات الوظيفية والاقتصادية المستمرة ، ستزداد أنماط المستوطنات البشرية اختلافا من بلد الى آخر . فكثير من مواد البناء الموحدة قياسيا ، والتي طورت نتيجة للافتراض بأن التنمية لابد أن تسلك الطريق الذي سلكته في البلدان المتقدمة النمو ، اما انها تقوم على النفط ، أو انتجت عن طريق عمليات تستخدم فيها الطاقة استخداما كثيفا ، وسوف تزداد تكاليفها بسرعة خلال السنوات القليلة القادمة . وسوف يتمين على البلدان النامية في مواجهة الابعاء الزائدة التي فرضت على عملاتها الاجنبية بسبب استيراد مثل هذه المواد ، أن تواجه احتياجات البناء المتزايدة عن طريق تكييف المواد والتقنيات التقليدية واستخدام المواد الخام المحلية لاستحداث عناصر جديدة للبناء تتواءم مع الممارسات التاريخية . ولا تحتاج القاعدة الصناعية لهذا الانتاج الى استيراد كثير من رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا أو المهارات الخاصة بإدارة المشاريع ، كما أن طبيعة صناعة البناء التي تنطوي على الاستخدام الكثيف لليد العاملة تجعل من الممكن استخدامها كأداة للنمو الاقتصادي والعمالة بشرط أن يتيسر حشد الموارد المالية الداخلية الضرورية ، نظرا لتوقع استقرار الطلب على خدماتها في معظم البلدان النامية على امتداد العقد القادم أو العقدين القادمين .

٥٥ - وأضاف قائلا ان مجالات النشاط الثلاثة المذكورة أعلاه تتيح امكانيات واسعة للتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وسوف يناقش كثير من العناصر التي تحتوى عليها في الدورة الثالثة للجنة المستوطنات البشرية (مكسيكو ، من ٦ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠) (٤) ، التي ستناقش أربعة مواضيع رئيسية في مجال تنمية المستوطنات البشرية - تمويل وإدارة المستوطنات البشرية ، والاحتياجات من الطاقة وحفظها في المستوطنات البشرية ، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات ، وتنمية المستوطنات البشرية ومراكز النمو . وقال ان جميع تلك المواضيع ، ولا سيما الموضوعين الثاني والثالث ، تنطوي على عناصر بيئية هامة .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٨

٥٦ - ومضى قائلا ان مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدأ بالكاد يطرقان موضوع اهتمامهما المشترك بالبيئة في المستوطنات البشرية . وكما هي الحال دائما ، تشكل الموارد عقبة في طريق العمل . وعلى حين توجد أموال كافية نسبيا لدى صندوق البيئة ، فان الدعم المقدم لمؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية التابعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يقل كثيرا عن المستوى المتوقع . وقال انه يرجو من الحكومات الأعضاء أن تعلن عن تبرعاتها في الدورة القادمة للجنة المستوطنات البشرية ، وحث ممثلي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهم أيضا ممثلو مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، على نقل هذه الرسالة على وجه الاستعجال البالغ الى حكوماتهم .

٥٧ - وخلال المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة من ٢ الى ٧ من جلسات الدورة ، كان من رأى الوفود بصفة عامة ، انه قد تحقق تقدم على جانب من الأهمية في بعض المجالات ، بفضل جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة والزيادة المحسوسة في الوعي بالمسائل البيئية على المستوىين الاقليمي والوطني ، وان البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تشهد الآن توافق آراء واسع النطاق حول الحاجة الى تحقيق التنمية دون الاضرار بالبيئة . وخلال السنوات القليلة الماضية ، تقدمت الحكومات كثيرا في فهم المشاكل البيئية الطويلة الأجل وازداد ادراكها باستمرار للصلة التي لا بد منها بين التنمية الاقتصادية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار وبين الادارة البيئية السليمة . ويزداد باطراد الاعتراف بأن حفظ البيئة وحمايتها والنمو الاقتصادي عاملان ضروريان لتحقيق معيشة أفضل للجميع .

٥٨ - ومع ذلك فان الجسامة المتزايدة للمشاكل الواسعة الانتشار مثل التصحر ، وندرة المياه وتردى نوعيتها ، وتحات التربة ، وازالة الأحرار ، والتلوث تعني أن عقد الثمانينات سيتطلب جهودا متزايدة من جانب خبراء البيئة . وعلاوة على ذلك ، ونظرا للحالة المالية والاقتصادية المتدهورة في كثير من البلدان ، فانه سيتعين تكريس المزيد من الاهتمام والموارد للمسائل المتصلة بميزان المدفوعات والعمالة والتضخم والانتكاس ، مما قد يترتب عليه جعل مسائل البيئة في المرتبة الثانية من الأهمية . وعليه فانه سيتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضاعف جهوده خلال السنوات المقبلة ليجاد تفهم أفضل للتكامل بين هذين الهدفين التوأمين وهما حماية البيئة والتنمية الاقتصادية وأن يضع المنهجيات الضرورية لادماج السياسات البيئية بصورة عملية في استراتيجيات التنمية .

٥٩ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لضآلة التقدم الذي أحرز في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي تعتبر اقامته شرطا أساسيا للنجاح في حماية البيئة ، ومن المأمول أن تسهم جولة المفاوضات العالمية الجديدة التي ستبدأ في عام ١٩٨١ في تذليل هذه الحالة .

٦٠ - وقالت عدة وفود ان التنفيذ الناجح لأهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتعاون الدولي الفعال لا يمكن أن يتحققا الا عن طريق اقامة سلم شامل وعادل ودائم في العالم ، وعن طريق التعايش السلمي بين الدول التي تختلف نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستوياتها من حيث التنمية ، وعن طريق تعزيز وتوسيع الانفراج الدولي وتوسيع نطاقه . وان تحقيق هذه الأهداف

رهن أيضا بمنع نشوب حرب عالمية جديدة وتحقيق تدابير فعالة لنزع السلاح ، الأمر الذي يسمح بتحويل الموارد التي تبذر حاليا في الانفاق على الأسلحة الى أهداف سلمية . وقال أحد الوفود في هذا الصدد انه بالنظر الى أن الجمعية العامة اختارت عقد الثمانينات ليكون عقد نزع السلاح الثاني ، فانه يأمل في أن تعمل جميع المنظمات الدولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة - لزيادة الوعي بهذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة : كان الفصل الخاص بالأثر البيئي للأنشطة العسكرية في التقرير عن الحالة الراهنة للبيئة ، خطوة أولى ايجابية في هذا الاتجاه . ويرى أن ثمة عنصر ايجابي آخر هو بدء نفاذ اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، التي من المأمول أن يصدق عليها عدد متزايد من البلدان .

٦١ - وأكد أحد الممثلين أن الحرب والاستغلال والعنصرية والفقر والمرور في أجسام المشاكل التي تواجه الجنس البشري : فتوجد في الواقع بيئتان مختلفتان ، بيئة الأثرياء وبيئة الفقراء ، وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب في البلدان التي تنفشى فيها مثل هذه الآفات . وأشار وفد آخر الى أن تدهور البيئة في بلده يرجع أساسا الى اتباع أسلوب حياة مستورد يقوم على أساس النزعة الاستهلاكية الغربية وتشجعه بيئة سياسية فاسدة ، مما أدى الى حدوث تباعد بين الطبقة الحاكمة التي أدارت البلد كما لو كان مؤسسة تجارية وبين الجماهير المستغلة .

٦٢ - ولاحظت بعض الوفود مع الارتياح عزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبيل تنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٣٣/٣٤ بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني و ١١٣/٣٤ بشأن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ، المؤرخين في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

٦٣ - وقال أحد الوفود ان الحروب العدوانية هي السبب الرئيسي للأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة للأنشطة العسكرية ، فقد شن الاستعمار والامبريالية كثيرا من هذه الحروب ، مما أدى الى حدوث تلف جسيم بالزراعة والى التصحر والى وقوع اختلالات ايكولوجية مختلفة ، فضلا عما فقد في هذه الحروب من ملايين الأرواح وما تبذر فيها من موارد مالية وتكنولوجية . وليس في الامكان ان الا الشعور بالقلق العميق ازاء الحالة في جنوبي آسيا حيث غزت دولة امبريالية اشتراكية بلندا اسلاميا من بلدان العالم الثالث غير المنحازة واحتلته ، مخالفة بذلك مخالفة صريحة المبادئ التي تنظم العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التي تطالب بالانسحاب التام لقواتها المسلحة والتي أيدها أكثر من مائة بلد . وفي آسيا قامت دولة اقليمية تتبع سياسة الهيمنة ، بتحريض ومعونة من الامبريالية الاشتراكية بارتكاب عدوان مماثل ضد دولة كمبودشيا الديمقراطية المستقلة ذات السيادة . وان صيانة السلم وحفظ البيئة البشرية يتطلبان معارضة حازمة للعدوان والتوسع والحرب ووضع حد لسباق التسلح واتخاذ تدابير فعالة لتخفيض ترسانات الدولتين العظميين تخفيضا محسوسا .

٦٤ - وذكر عدد من الوفود أن هذه المزاعم كاذبة وتتضمن افتراء وقد تعطل المداولات البناءة التي يقوم بها مجلس الادارة وذلك ببذر بذور عدم الثقة والعداء بين المشتركين . وقيل

ان هذا البيان أدلى به ممثل ذلك البلد نفسه الذى شن منذ زمن ليس بالبعيد حربا عدوانية ضد دول سجاورة محبة للسلم . وذكر أحد الوفود ان لدى العالم وعيا تاما بأن هذا البلد يتحمل مسؤولية ثقيلة نحو الجنس البشرى عن مأساة الشعب الكمبوتشي وان قادته يسعون وراء المطامح العسكرية ومطامح الهيمنة ويكرهون جوالانفراج ويبدون المرة بعد المرة تمسكهم بسياسة التوسع . وأعرب عن الأسف لأن منبر الدورة الحالية لمجلس الادارة قد استخدم لشن حملة افتراءات ضد حكومتى شعبي افغانستان وكمبوتشيا .

٦٥ - وتحدث الوفد الصيني ، ممارسة لحق الرد ، فأكد أنه أدلى ببيانه وفقا لمقررات مجلس الادارة ونظامه الداخلي وعلى أساس انه يجرى الآن في أفغانستان وكمبوتشيا حربان عدوانيتان . وقال ان ممثل تلك الدولة العظمى هو وحده الذى اعترض سبيل السير الطبيعي لمداولات مجلس الادارة ، وان الافتراءات والهجمات التي قام بها ضد الصين لا تستحق مزيدا من التنفيذ .

٦٦ - وأشارت وفود عديدة الى النتائج المهمة التي حققها في العام الماضي مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وأثرت على ما قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذين المؤتمرين من اسهامات وأكدت أنه سيقوم بدور مهم في تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي اعتمدها . وجرى الترحيب أيضا بالاسهام المزمع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى سينعقد قريبا ، ويعزم البرنامج كذلك على الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى سيعقد في عام ١٩٨١ . وأعربت عدة وفود أيضا عن ارتياحها للدعم الذى قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للسنة الدولية للطفل . وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رد فعل أكثر ايجابية ازاء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بهذا المؤتمر الأخير أن يشرع في تعاون أكثر تحديدا مع أمانة المؤتمر من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر .

٦٧ - وأكدت وفود كثيرة الأهمية التي تعلقها على الاجتماع العالمي المستوى لشؤون حماية البيئة الذى عقد في أوروبا في عام ١٩٧٩ تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبصورة خاصة على اتفاقية التلوث الهوائي البعيد المدى عبر الحدود والاعلان بشأن التكنولوجيا القليلة الفضلات والعديمة الفضلات واعادة استخدام الفضلات واعادة تدويرها اللذين تم اعتمادهما في ذلك الاجتماع . وبالإضافة الى ما لهذه النتائج من قيمة تقنية وقانونية فانها تنهض دليلا ايجابيا على أنه يمكن اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز التعاون الدولي بروح من الانفراج والتعايش السلمي ، ويمكن استخدامها أيضا كمنهج مجدية لمناطق أخرى ، مع اجراء التكيف اللازم لها . وأعرب في هذا الصدد عن تأييد عزم المدير التنفيذي على مواصلة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في متابعة تنفيذ المقررات التي اتخذها الاجتماع العالمي المستوى .

٦٨ - وشرحت وفود عديدة التدابير التي اتخذت مؤخرا في بلدانها في المجالات التشريعية والادارية والمؤسسية والعلمية لحماية البيئة وتحسينها . وذكرت عدة وفود أخرى الخطوات التي

اتخذتها حكوماتها في مجال التعاون البيئي الدولي سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف وأكدت بصورة خاصة أهمية تصديقها على المصكوك الدولية أو الإقليمية الخاصة بالبيئة أو انضمامها إليها وناشدت غيرها من الحكومات على المشاركة في هذه الجهود .

٦٩ - وذكر عدد من الوفود انه تم في العام الماضي تعزيز الدور والتنسيقي والحفاظ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وان هذا الدور يلقي الآن اعترافا ودعما متزايدين من جانب منظومة الأمم المتحدة والحكومات . وأكد كثير من المتكلمين أهمية الحفاظ على هذه الوظيفة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيزها ، وأشاروا أيضا الى الدور المهم الذي يقوم به مجلس ادارة البرنامج في هذا الصدد في توفير التوجيه على مستوى السياسة العامة وفي وضع أولويات العمل الصحيحة .

٧٠ - وحذر أحد الوفود من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد يتجاوز وظيفته التنسيقية والحفاظة بانشغاله بمشاكل التنمية الى الحد الذي يحول دون تحقيقه لأهدافه بنجاح . ورأى وفد آخر انه بالرغم من احراز تقدم ملحوظ في عدد من المجالات ، الا أن هناك دلائل على أن السردور التنسيقية والحفاظ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يعني بما كان معقودا عليه من آمال ، ومن بين هذه الدلائل الحاجة الراهنة الى ادخال تعديلات محسوسة على أهداف عام ١٩٨٢ ، وما تم ابرازه في تقرير لجنة التنسيق الادارية من صعوبات في عملية التنسيق فيما يتصل بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة ، والقول الوارد في وثيقة البرنامج بان العرض الأفضل والأكثر شمولاً للبيانات المتصلة بالميزانية يستدعي تحسينا في امكانية مقارنة نظم المعلومات المتعلقة بالادارة . وكان من رأى هذا الوفد ، انه لا بد لمجلس الادارة أن يتعلم بصورة متزايدة كيف يقيم الاحتياجات ويضع الأولويات المتصلة بها ويوفر التوجيه على مستوى السياسة العامة على نحو يكون واقعا من حيث الأهداف المحددة والموارد المتوفرة .

٧١ - وبينما أثنت بعض الوفود على العمل التنسيقية الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة قالت ان من الضروري تجنب أى ازدواج في العمل : وعليه فان كل عنصر من عناصر منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون له مجالات اختصاص واضحة ومحددة المعالم . وذكر أيضا بأنه بالرغم من الضغوط المالية التي يعاني منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن ، فان وظيفته التنسيقية والحفاظة لا تزال أمامها امكانيات ممتازة اذا تركزت الأنشطة في اطار برنامج شامل ومتوازن ذي اسقاطات طويلة الأجل . وذكر أحد الوفود في هذا الصدد انه وان كان صحيحا ان عددا من اجتماعات الأمم المتحدة تكون لها آثار على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فان هذه الآثار كثيرا ما تكون حدية ولا يجب أن تعرقل وضع وادارة البرامج التي يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولية المباشرة عنها . وأعرب وفد آخر عن قلقه ازاء الاتجاه الى أن تناقش في الجمعية العامة مباشرة بعض المسائل البيئية التي لم يسبق بحثها في مجلس الادارة .

٧٢ - وذكرت بعض الوفود انه ينبغي ان يظل الاهتمام الرئيسي لبرنامج للأمم المتحدة للبيئة منصبا على المشاكل البيئية التي تكون في جوهرها ذات أثر عالمي والتي يتطلب حلها حلا فعالا عملا متضافرا من جانب بلدان عديدة . وفي الوقت نفسه كان ثمة رأى مفاده أن هناك كثيرا من المشاكل التي هي في جوهرها ذات طابع محلي ولكنها تظهر في أنحاء كثيرة من العالم ، وان هذه المشاكل جديرة أيضا باهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقالت بعض الوفود في هذا الصدد

أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشترك بمزيد من الايجابية في الأنشطة الوطنية، وأن يستجيب حسب الاقتضاء لطلبات المساعدة التقنية التي تقدمها اليه الحكومات. وهذا الأمر له أهمية خاصة للبلدان النامية، التي يجعل ما تلاقيه الآن من صعوبات اقتصادية ومالية شديدة ومن العسير عليها أن تمنح الأولوية اللازمة لصياغة وتنفيذ خطط وطنية متعلقة بالبيئة، بالرغم من الحالة الخطيرة للغاية السائدة في الكثير منها في مجالات مثل ازالة الاحراج وتحات التربة والتصحر.

٧٣ - وكان هناك اعتراف واسع النطاق بأن البعد الاقليمي يُعد أساسي في تنفيذ برنامج العمل الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي تعزيز المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة. ويرى أحد هذه الوفود أن هذا التعزيز سيتيح لهذه المكاتب أن تقيم صلات أفضل مع مختلف جهات الوصل الوطنية في المناطق الواقعة تحت مسؤولية كل منها. وقال وفد آخر ان من أفيد الطرق لاغفاء الطابع الاقليمي على الدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تكييف المبادئ التوجيهية والتقارير العديدة التي ينشرها البرنامج بما يتناسب مع الظروف المحددة لمناطق معينة. واقترح وفد آخر أن تعقد قبل اجتماع مجلس الادارة مشاورات سنوية في المناطق حتى تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ مواقف اقليمية مشتركة أو منسقة.

٧٤ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لصياغة خطة عمل لوضع برنامج البيئة التعاوني لجنوبي آسيا والبرنامج البيئي الاقليمي لجنوبي المحيط الهادئ، وكذلك تنفيذ البرنامج البيئي دون الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ورحبت هذه الوفود بدائل الدعم المتزايد من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأنشطة البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصفة عامة. ورأت وفود أخرى أن نتائج الاجتماع العالي المستوى لشؤون حماية البيئة والتابع للجنة الاقتصادية لاروبا تبرر تكثيف الجهود التعاونية من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة الأوروبية؛ واقترح أحد هذه الوفود أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويل وظائف الشؤون البيئية الأربع التي يدعمها الصندوق في اللجنة الاقتصادية لاروبا. وقال وفد آخر ان من المرغوب فيه اقامة هيئات بيئية اقليمية مشتركة بين الحكومات في جميع المناطق.

٧٥ - وذكر أحد المتحدثين ان بعض البرامج السياسية ذات الطابع العالمي لها آثار بيئية قوية على المستوى الاقليمي، ومثال ذلك الوجود العسكري للدولتين العظميين في المحيط الهندي؛ وأعرب عن أمله في أن يدرس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة هذه المشاكل بعناية.

٧٦ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التخطيط والبرمجة وبصورة خاصة لمبادراته المتعلقة بوضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة، كما أعربت عن أمله في أن يؤدي هذا البرنامج الى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة. ورحب أحد الوفود بالاتجاه الطموح لوثيقة منظور البرنامج التي يعتقد أنها يجب أن تكون موجهة الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساعدتها على رسم الطرق المؤدية الى التنمية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار. وينبغي أن تكون الوثيقة أداة رئيسية في نظام التخطيط الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن تزيد من قدرته على توجيه السياسة العامة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها. إلا أن بعض الوفود أشارت الى أنه ينبغي لوثيقة منظور البرنامج،

إذا أريد أن تكون مفيدة ، أن تكون موجهة نحو المستقبل وأن تقترح حلولاً محددة ، تتم صياغتها بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في المنظومة . وذكر أحد الوفود أن الوثيقة يجب أن تتضمن تحليلاً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف التي سبقت الموافقة عليها وأن تحدد الثغرات والأولويات الجديدة وأن تقدم اقتراحات بأهداف محددة الأجل . وأعرب الوفد نفسه عن بعض الشكوك التي تنتابه حول نموذج مشروع الخطة المتوسطة الأجل المعروف على مجلس الإدارة ، وقال إن إعداد برنامج كامل متوسط الأجل لجميع أجزاء برنامج البيئة بنفس القدر من التفصيل سيؤدي إلى إصدار منشور ضخم لا يمكن استخدامه من جانب مجلس الإدارة كأداة لوضع السياسة العامة ، بل وسيكون أكثر اتساقاً بالطابع العملي بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق . وقال وفد آخر أنه يلاقي صعوبة في أن يفهم بوضوح الرابطة بين وثيقة منظور البرنامج وبرنامج البيئة المتوسط الأجل .

٧٧ - وأيدت بعض الوفود اقتراح المدير التنفيذي بتنقيح بعض الأهداف لعام ١٩٨٢ . إلا أن وفوداً أخرى أعربت عن بعض الشك في مدى استصواب ذلك ، وقال وفد منها إنه يود أن تعرض على المجلس في سنة ١٩٨٢ مجموعة من أهداف سنة ١٩٩٢ على أن تكون محددة على نحو واقعي ويمكن قياسها كميًا وأن تظل ثابتة في جوهرها طول العقد التالي وتكون قائمة على أساس نظام استشاري أوسع . ويمكن تقديم تقرير مرحلي حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة .

٧٨ - قال وفدان إن الحاجة تدعو إلى إجراء تقييم أكثر تحديداً ودقة وموضوعية لنتائج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى يتسنى عند اللزوم إنهاء أنشطة ما وتوجيه الموارد إلى حيث تقوم الحاجة إليها . وأضاف أحدهما أن وظيفة التقييم تتوقف في المقام الأول على وجود توجيه واضح على صعيد السياسة العامة ، ووضع أولويات من جانب مجلس الإدارة ، وذكر أيضاً إن الحاجة تدعو إلى إيجاد تكامل أفضل بين المكونات الخاصة بالميزانية والمكونات التقنية للمشاريع .

٧٩ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها للضغط المالي على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحثت جميع الحكومات على أن تتبرع للصندوق ، إذا لم تكن تقوم بذلك بالفعل ، وأن تزيد تبرعاتها إذا كانت تستطيع ذلك وعلى أن تدفع تبرعاتها في أبكر وقت ممكن لتوفير السيولة للبرنامج . وذكرت عدة وفود أن حكوماتها قد زادت تبرعاتها لصندوق البيئة أو ستزيدها . وقال وفد أنه يجب القيام بمزيد من الاعلان عن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لكفالة الحصول على الدعم المناسب من السلطات المالية الوطنية .

٨٠ - ورأى وفد أنه يجب تعزيز صندوق البيئة بتبرعات إضافية حتى يتاح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يزيد جهوده في البلدان النامية ، وأعرب عن استعداده للتبرع بهذه الموارد الإضافية ، إذا حذت هذه البلدان الأخرى . وذكر الوفد نفسه أيضاً أنه يجب تحديد الأرقام المستهدفة للصندوق على نحو لا تتضاءل معه من حيث القيمة الحقيقية نتيجة للتضخم . وقال وفدان إنهم سينظران بعناية في الاقتراح بحشد موارد إضافية للأنشطة التي تجرى في البلدان النامية .

٨١ - وذكرت بعض الوفود إن الحالة المالية الراهنة تفرض على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يمارس درجة عالية من الحيلة عند الشروع في مبادرات جديدة : وعليه في الحقيقة أن يستعرض بطريقة ناقدة دعمه المالي للبرامج والمشاريع المستمرة بقصد تركيز جهوده على الأنشطة ذات الأولوية العليا التي يجب إنجازها إن أمكن في مواعيد زمنية محددة ، حتى يضيف فاعلية قصوى على موارده البشرية

والمالية المحدودة . إلا أنه أشير أيضا الى أن الموارد المالية الحالية المحدودة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يجب أن تمنعه تماما من القيام بمبادرات جديدة ، لأن ذلك سوف يضعف مركزه باعتباره الضمير البيئي للمجتمع الدولي .

٨٢ - وذكر أحد الوفود ان انجاز الصندوق لنسبة ٨٣ في المائة من أهدافه يعتبر شيئا مرضيا إذا قورن بالحالة في الوكالات الأخرى ، وأنه لا ينبغي على أى حال أن يكون الصندوق هو الآلية الرئيسية لتنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة وينبغي النظر اليه لا بوصفه " رائدا " وإنما بوصفه " مكمل " للموارد المالية . ويتطلب هذا النهج تنفيذ مختلف خطط العمل المعدة أو التي يجب أن يجرى اعدادها من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مراحل تكمل كل منها الأخرى ، على أن يكون ذلك قدر الامكان بواسطة آليات جديدة مثل الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر . وهذا يعني أيضا أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وغيرها ألا تتوقع من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم الأموال اعتبارا لمجموعة من المشاريع غير المتصلة ولأن كانت مرغوبا فيها . ورأى وفد آخر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة أن يكون على وعي دائم بأخطار الازدواج الممكنة وأن يلجأ الى وكالات أخرى لتحتمل مسؤولية تنفيذ الاقتراحات والأعمال المتفق عليها .

٨٣ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لاقتراحات المدير التنفيذي حول سياسة التوظيف الطويلة الأجل ، وقالت ان من الضروري أن يعيّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة موظفين رفيعي المستوى وأن يستفيد على خير وجه من كل موظف . وأشير أيضا الى أنه يمكن على نحو ملائم استخدام المواهب المتوفرة في مختلف المناطق كمصدر للموظفين ، وخاصة للبرامج الإقليمية .

٨٤ - وذكر أحد الوفود أنه يقبل النتيجة التي وصل اليها المدير التنفيذي ومؤداها أن نسبة تكاليف البرامج وتكاليف دعم البرامج المتصلة اتصالا مباشرا بالأنشطة البرنامجية للصندوق يجب أن تكون في حدود ٢٠ في المائة . وأعربت متكلمة أخرى عن دهشتها أمام الصعوبات التي ذكرها المدير التنفيذي فيما يتعلق بتوفير الموظفين ، إذ أنه لم يطلب قط من بلدانها المساعدة في هذا الصدد ولم يخطر بوجد أي شواغل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٨٥ - ووصفت بعض الوفود الأنشطة المضطلع بها في بلدانها بعمليات غير قابلة للتحويل من صندوق البيئة . وبينما أثنى وفد آخر على جهود المدير التنفيذي في هذا الصدد ، قال ان المشاريع الممولة بمثل هذه العمليات لا ينبغي أن توضع لمجرد استيعاب هذه العمليات ولكن ينبغي أن تتفق تماما مع وظيفة برنامج الأمم المتحدة للتنسيقية والحفازة .

٨٦ - واقترح وفد - وأيده في ذلك وفد آخر - اجراء استعراض دقيق للمسائل المتصلة بالامكان المخصصة للأمم المتحدة في نيروبي ، بقصد جعل كل مجهود في هذا الصدد عمليا وفعالا قدر الامكان . ولهذا الغرض ، ينبغي وقف جميع الأعمال المخطط القيام بها في جيجيري وقيام الأمين العام بتعيين لجنة خاصة لدراسة هذه المسألة وإعداد توصيات متفق عليها . ويجب أن تضم هذه اللجنة ممثلين لجميع المنظمات والوكالات المعنية ، بما في ذلك موظفون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، تكون لهم صفة استشارية . وقال وفد آخر انه سينتظر باهتمام تقرير الأمين العام عن تنظيم وتمويل وإدارة الخدمات المشتركة التي ستنشأ في مركز الأمم المتحدة بنيروبي ، على أمل أن يتسنى بهذه الطريقة زيادة الفعالية وتحقيق بعض الوفورات .

٨٧ - وأعرب عدد من الوفود عن التهاني للمدير التنفيذي والأمانة لما تتصف به الوثائق المعروضة عليها من شمول وفائدة وجودة ، ولكن بعضها قال مع ذلك انه يجب بذل جهود اضافية لاعتماد وثائق أكثر ايجازا ووضوحا وأكثر اتساما بالطابع الوقائي ، لتمكين مجلس الادارة من النهوض بطريقة أكثر فعالية بوظيفته فيما يتعلق بتوجيه السياسة العامة ووضع الأولويات . وقال وفدان انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبذل قصاره عند إعداد وثائقه ومنشوراته المختلفة ، لاستخدام مصادر المعلومات المتوفرة لا باللغة الانكليزية فحسب وانما أيضا بمختلف اللغات الاخرى المقررة في الأمم المتحدة .

٨٨ - وكان تقرير عام ١٩٨١ عن حالة البيئة موضع تعليقات واسعة النطاق من جانب الكثير من الوفود . ورئي ، بصفة عامة ، أن طريقة عرض المواضيع المختلفة التي يتناولها التقرير تتسم بأنها شاملة وزاخرة بالمعلومات ومفيدة . ووجه عدد من الوفود الانتباه الى أهمية الفصل المستعلق بالآثار البيئية للأنشطة العسكرية وأعربت هذه الوفود عن تأييدها لاستمرار اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال . وذكر أحد الوفود أنه ينبغي معالجة الآثار الضارة بالبيئة للأنشطة العسكرية معالجة واسعة ، تتناول الأثر الكامل لمختلف أنواع الأنشطة العسكرية في الجو والمياه ، والتربة ، والكائنات الحية ، والانسان ، وكذلك النتائج الشاملة المترتبة على سباق التسلح ، وان وجد وفد آخر أن الفصل الخاص بالأنشطة العسكرية ينقصه التوازن ، وأنه عام أكثر من اللازم ونظري ، قال انه ليس لهذا الموضوع سوى أهمية هامشية بالنسبة لمهام ومسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٨٩ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق بشأن ضرورة تخفيض عدد المواضيع التي تعالجها التقارير الخاصة بحالة البيئة وكذلك بشأن الاقتراحات التي قدمها المدير التنفيذي بشأن شكل التقارير المقبلة وأهدافها . ورأى قليل من الممثلين أنه يجب انتقاء المواضيع التي يشملها التقرير بتدقيق أكبر ، على أساس المعايير التي اعتمدها مجلس الادارة في دورته السادسة (٥) ، ورأى أحد هذه الوفود أن المواضيع المختارة ينبغي أن تعالج مشاكل عالمية على قدر معترف به من الاستعجال كما ينبغي أن تهدف التقارير لا الى تقديم المعلومات المتوفرة في هذه المجالات فحسب ، بل أيضا الى اقتراح التدابير المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن الوكالات الأخرى وكذلك على الصعيد الاقليمي . وكان من رأى وفد آخر أن طبيعة وأهداف هذه التقارير لا تزال غير واضحة نوعا ما : وينبغي ألا تتضمن هذه التقارير وقائع ومعلومات أساسية فحسب وانما ينبغي أيضا أن تتضمن موجزا ذا وجهة عملية للنتائج الرئيسية . وتساءل أحد الممثلين قائلا أليس من المفيد في المستقبل مناقشة هذه التقارير في اللجنة الاولى للدورة مع المواضيع التي تحتاج الى مناقشات متعمقة .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25) .

٩٠ - وفيما يتعلق بدورة مجلس الإدارة الاستثنائية لعام ١٩٨٢ ، كان هناك اتفاق واسع النطاق حول الخيار القائل بمقدد دورة عادية لمجلس الإدارة في عام ١٩٨٢ لمدة عشرة أيام عمل تشمل أيضا اجراء المشاورات غير الرسمية ، على ان تتخللها دورة استثنائية لمدة خمسة أيام عمل للاحتفال بالذكرى مؤتمر ستوكهولم ، تكون مفتوحة لاشتراك جميع الدول بوصفها اعضاء كاملي العضوية ووافق العديد من الممثلين على أن الذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم ينبغي ان تشكل نقطة انطلاق لجهود متجدد على نطاق العالم لاثارة انتباه الحكومات والرأى العام الدولي الى أهمية الحماية البيئية . كما كان هناك اتفاق واسع النطاق حول الفكرة القائلة بأن الورقات الوطنية ينبغي أن تتاح للمؤتمر .

٩١ - وقال أحد الوفود انه لا يجب التوسع في الاحتفال بالذكرى العاشرة ؛ فبينما يمكن ان يكون التمثيل في دورة عام ١٩٨٢ على مستوى أعلى الى حد ما الا ان الترتيبات التي ستم ينبغي الا تنطوي على زيادة ملحوظة في طول مدة اعمال الدورة . وقال وفد آخر انه لا يرى حاجة الى عقد دورة استثنائية بالاضافة الى الدورة العادية ، وقد يكفي عقد دورة قصيرة تستغرق يوما او يومين يمكن ان يدعى اليها اشخاص على مستوى رفيع للقاء الضوء على المشاكل الخطيرة وتوضيح القضايا الهامة بالنسبة للمستقبل . ورأت بعض الوفود ايضا انه قد لا تكون هناك حاجة الى الاطلاق الى عقد دورة استثنائية لمجلس الإدارة ؛ ويمكن ان تعتمد الجمعية العامة رسميا تقرير عام ١٩٨٢ عن حالة البيئة بغية تركيز اهتمام المجتمع العالمي عليه . وبينما رأت بعض الوفود ان الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد نتائج مؤتمر ستوكهولم وانشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكان ذاته الذي اعلنت فيه الحكومات رسميا لأول مرة التزامها بنظام اقتصادى دولي جديد قد يكون اكثر ملاءمة ، اعربت وفود عديدة عن رغبتها القوية في ان يعقد اجتماع للاحتفال بهذه الذكرى في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ، وهو ما من شأنه ان ييسر الى حد بعيد الترتيبات الادارية والتقنية . على حين أيد وفد آخر فكرة الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم ، وأعرب عن أمله في ألا تؤدى الترتيبات التي ستتخذ لهذا الغرض الى الاضرار على نحو لا مبرر له بقدره مجلس الإدارة على الاضطلاع بولايته . كما اقترح وفد آخر ، بغية الحد من فترة الثلاثة اسابيع التي ستستغرقها الدورة ، ان يكون موعد افتتاحها في يوم الاربعاء او الخميس من الاسبوع الأول الذى سيركز فيه المجلس جهودا على نحو قصوى ، على صياغة توصيات للمعقد الثاني ، وان تناقش هذه التوصيات على نطاق واسع في الدورة الاستثنائية ، اما في الاسبوع الثالث فيمكن للمجلس ان يعالج المسائل الروتينية .

٩٢ - وقال ممثل آخر انه يمكن ان تسبق الدورة العاشرة لمجلس الإدارة حلقة دراسية علمية وتقنية لدراسة الوثائق التي سوف تتاح في الدورة وتقييم حالة البيئة على صعيد العالم بغية تحديد اتجاهات المعقد التالي واقتراح توجيهات بصدد .

٩٣ - وكان هناك رأى آخر ينادى بأن تكون للدورة الاستثنائية ثلاثة اهداف رئيسية هي : النظر في تقرير عام ١٩٨٢ عن حالة البيئة ؛ والاحاطة بمدى النجاح المحرز في تحقيق اهداف عام ١٩٨٢ والموافقة على التوجيهات العامة الجديدة التي ينبغي للبرنامج ان يسير عليها خلال السنوات العشر التالية ، مع مراعاة الاهداف المقترحة لعام ١٩٩٢ .

٩٤ - وأكد عدد من الوفود أهمية البرنامج الاعلامي بوصفه أداة لا غنى عنها لزيادة ادراك الجماهير لأهمية القضايا البيئية وأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعرب عن الارتياح في هذا الصدد

للاعتراف المتزايد من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز أهدافه . وأكدت عدة وفود جدوى الزيارات التي قام بها المدير التنفيذي لبلدانها في العام الماضي . وقال أحد الوفود ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ان يكفل على أوسع نطاق نشر النتائج التي توصلت اليها اجتماعات الخبراء الجديدة التي عقدها وذلك بغية الحصول على تأييد واسع النطاق لهذه النتائج وتشجيع تطبيقها . وأعرب عدد قليل من الوفود عن أمله ان تستكمل ترتيبات وصلة "سيمفوني" في المستقبل القريب . وقال أحد الممثلين انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة محاولة ابلاغ الحكومات رسميا في أقرب وقت ممكن بالأنشطة التي يخططها حتى تتمكن من الاعداد بفعالية لاشتراكها في مثل هذه الأنشطة .

٩٥ - وكان هناك تأييد واسع النطاق للحاجة الى ادماج الاعتبارات البيئية ادماجاً تاماً في التخطيط الانمائي بوجه عام وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بوجه أخص . ورحبت غالبية الوفود بالخطوات التي اتخذها المدير التنفيذي لتحقيق هذه الغاية . وأعرب عن ارتياح خاص فيما يتعلق بتوقيع الوكالات المتعددة الاطراف لتمويل التنمية اعلان المبادئ بشأن السياسات والاجراءات البيئية في ميدان التنمية الاقتصادية والبيان المشترك الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن البيئة والتنمية ونتائج الحلقات الدراسية الاقليمية المتعلقة بالانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة والحلقة الدراسية الاقليمية حول هذا الموضوع ، وبرنامج تحليل تكاليف وفوائد تدابير الحماية البيئية ، واعداد الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة والبدء في تنفيذها . وأعرب عن الأمل في ان تسهم كل هذه الاعمال بفعالية في انعكاس الاهتمامات البيئية على النحو الملائم في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وفي ان تشجع الحكومات على ان تعكس وضع هذه الاهتمامات في عملياتها التخطيطية . وقال أحد الوفود ، تؤيده وفود اخرى ، انه قد يكون من الملائم ان يبحث رئيس مجلس الادارة برسالة باسم المجلس الى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة تحت على ادراج الاعتبارات البيئية بصورة ملائمة في الاستراتيجية . كما اعرب عن الأمل في ان يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة ايجابية في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة التي سوف تعتمد الاستراتيجية .

٩٦ - واقترح أحد الوفود ، وفقا للمقترحات المقدمة من مجموعة ال ٧٧ ، ان يستهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أقرب وقت ممكن برنامجاً منهجياً وشاملاً لوضع منهجيات للادارة البيئية للبلدان النامية خاصة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأثر البيئي . وأعرب وفد آخر عن أمله في تؤدي الدراسة التي اجراها المعهد الدولي للبيئة والتنمية ، بشأن مدى ادراج عدد من الوكالات الشئانية للمعونة الانمائية للاعتبارات البيئية في عملياتها التخطيطية ، الى تعهدات مماثلة لتلك التي اعرب عنها في اعلان المبادئ الذي وقعت عليه وكالات المعونة المتعددة الاطراف . وأعرب عن التأييد لمشروع البيئة والتنمية المشترك بين كينيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي ينشد تقييم المعايير البيئية وادراجها في التخطيط الانمائي ؛ وأعرب عن الأمل في ان تساعد نتيجة هذا المشروع في اقامة مشاريع تجريبية اخرى وفقا لمقرر مجلس الادارة ٧/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ (٦) . وأشار أحد الوفود الى أهمية تحليل التكاليف والفوائد وقال انه ينبغي البحث عن

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/34/25) الصفحة

وسائل للتأكد مما اذا كان هذا النوع من التحليلات يمكن ان يطبق على الانشطة الانمائية الواسعة النطاق في مجالات مثل التصحر وازالة الغابات المدارية وادارة احوال الانهار . وقال وفد آخر ان نتائج الحلقات الدراسية عن الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة قد تشكل مساهمات ملموسة في الاعتماد الفردي والجماعي على الذات للبلدان النامية .

٩٧ — ورحبت وفود عديدة ببرنامج الدراسات المعني بالعلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ورأت أنه قد يؤدي الى نتائج مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها ويشجع على اتباع نهج اجمالي ازاء مشاكل التنمية من شأنه ان يدعم مفهوم النمو الذي تتوفر له مقومات الاستمرار كما اكدت عدة وفود الصلة بين هذه العلاقات المتبادلة والعمل المتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وأيدت عدة وفود ايضا توصيات العمل المقدمة من المدير التنفيذي من اجل استمرار العمل في منظومة الأمم المتحدة ككل وأكدت أهمية التنفيذ السريع لتوصيات فريق الخبراء الذي دعاه المدير التنفيذي للانعقاد . وأشارت وفود عدة ايضا الى ان العمل المتعلق باستكشاف العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية سيكون ذا فائدة جمة وينبغي ان يؤدي الى اقتراحات وقائية بأساليب عمل بديلة . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يؤمن ابراز تلك المسائل في الاستراتيجية الانمائية الدولية . واعترف ايضا بأن الدراسة المتعلقة بالعلاقات المتبادلة قد تؤثر على عملية اتخاذ القرارات التي تحدد أولويات وسياسات أنشطة منظومة الأمم المتحدة . وحظي دور المدير العام كما ورد في توصيات فريق الخبراء ، بالتأييد . وقالت بعض الوفود ان على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يمارس قيادة ثقافية فيما يتعلق بموضوع مثل العلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وان مساهمته في الدراسة لا يمكن فصلها عن الاداء السليم لدوره الحفاز .

٩٨ — وأشارت بعض الوفود الى أنه ينبغي ، لكي يكون العمل المتعلق بالعلاقات المتبادلة مفيدا وعمليا ، ان يكون هذا العمل محددا قدر الامكان وأن يعطي نتائج يمكن تطبيقها على المستويين الوطني والاقليمي . وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن المقترحات ذات الصلة تبدو نظرية اكثر مما ينبغي وأكد الحاجة الى تحديد ملموس لتلك العناصر من السكان وادارة الموارد والسياسات الانمائية التي تؤدي على خير وجه الى ادارة وحماية بيئتين سليمتين . وعلى حين وافق متكلم آخر على أن أية محاولة لوضع اطار مفاهيمي لهذا العمل يجب ان تتم على مراحل وان تكون مرنة ؛ لاحظ ان المزيج الناشئ عن الجمع بين مختلف العناصر يتسم بطابع قطري الى حد بعيد ، وأعرب عن بعض الشك فيما يتعلق بجذوى محاولة القاء الضوء على تقنيات لزيادة كفاءة كامل نظام تبادلي الفعل الى الحد الأمثل ، وقال ان هذا اقتراح يرى أنه يقرب على أغلب الظن من وضع النماذج على الصعيد العالمي . وازدادت توصيات المدير التنفيذي في هذا الصدد لا تتسم بقدر كاف من التحديد ، كما ان اعمال المتابعة غير محددة بوضوح كاف في وثيقة البرنامج . ورأى وفد آخر انه لا بد من اكمال الدراسات التي تتناول العلاقات المتبادلة بالحصول على معلومات حديثة من الاستقصاءات الميدانية والصور التي يتم الحصول عليها بالتتابع الاصطناعية وذلك حتى تساعد الدول على ان يكون لديها تفهم أفضل للحقائق المحددة للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر والتوجيهات التي يمكن ان توفر الحلول . ولوحظ أيضا أنه ينبغي ان تكون تحركات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال العلاقات المتبادلة متسمة بالحدور والطابع العملي خشية ان يشكل هذا المجال استنزافا مفرطا لموارده المحدودة ، مع تحقيق نتائج عملية محدودة .

٩٩ — وأشادت عدة وفود بنتيجة الندوة التي عقدت في ستوكهولم في آب/أغسطس ١٩٧٩ حول موضوع العلاقات المتبادلة ورأت أنها خطوة الى الامام نحو النظر على نحو اكثر شمولاً لهذه المسألة الهامة .

١٠٠ — وأبرزت عدة وفود أهمية مراقبة الاحوال الارضية بوصفها آلية التقييم الاساسية لوضع وتنفيذ برنامج الادارة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبينما رأى بعض المتكلمين ان تقدماً مرضياً قد احرز في هذا المجال ، رأى البعض الآخر ان هناك حاجة الى جهود اضافية لزيادة الفاعلية والطاقة الانتاجية لعناصره الثلاثة وهي : النظام العالمي للرصد البيئي ونظام الاحالة الدولي والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية . وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتوصيات اجتماع الخبراء المميين من قبل الحكومات (جنيف ، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩) ، الذي طلب الى المدير التنفيذي وضع خطة عمل تفصيلية للتقييم البيئي في اطار مراقبة الاحوال الارضية . وقال وفد آخر انه قد يكون من المفيد بصفة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه ود يعا لمعلوماته ومجهزاً ومستخدماً لها ان يصبح في وسع مراقبة الاحوال الارضية جمع ومقارنة وتفسير الصور التي يتم الحصول عليها بواسطة التتابع الاصطناعية ، وذلك حتى يتسنى له الى جانب الاضطلاع بالتقييم والرصد المستمرين التنبؤ باتجاهات التصحر ، وتحات التربة وازالة الغابات والتلوث . و اضاف ان انشاء وصلة عن طريق التابع الاصطناعي سيمفؤسي سيشكل خطوة أولى نحو انشاء شبكة على نطاق العالم لجمع المعلومات البيئية وتصنيفها وتفسيرها وتجهيزها ونشرها ، بما في ذلك البيانات والصور التي يتم الحصول عليها بواسطة التتابع الاصطناعية ، لاستخدامها بواسطة الدول الاعضاء .

١٠١ — واقترح أحد الوفود ان يقدم المدير التنفيذي الى مجلس الادارة في دورته العاشرة قائمة تحتوي على ما بين ١٠ و ٢٠ من أخطر المواد أو مجموعات المواد أو العمليات التي ينبغي للحكومات ايلأؤها اهتماماً خاصاً . ويمكن تقديم قائمة مؤقتة للمجلس في دورته التاسعة التي يمكن ان تحدد اجراءات اعتمادها في الدورة العاشرة .

١٠٢ — وأعرب عن الارتياح لاشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع البرنامج العالمي للمناخ بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات الاخرى المعنية . وبينما اشارت بعض الوفود بالدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بمشكلة استنفاد طبقة الاوزون ، قالت ان هناك حاجة ملحة ، في ضوء المعلومات العلمية الحديثة المثيرة للقلق ، الى اتخاذ خطوات ملائمة بصفة الاقلال من انبعاث الكلوروفلوروكاربونات على نطاق العالم من مصادر الايروسول وغيرها وفقاً لما توصل اليه الاجتماع الهام الذي عقد في اوسلو في نيسان /ابريل ١٩٨٠ من نتائج بشأن هذه المسألة . وقالت الوفود ان اعتماد سياسة للانتظار والترقب أمر غير مقبول . وقالت انها ترى ان التفاوض بشأن اتفاقية دولية لحماية طبقة الاوزون قد يكون هدفاً معقولاً فيما يتعلق بتنمية التعاون الدولي ، وان مسألة تراكم ثاني اكسيد الكربون في الجو من المسائل التي تتطلب مشاركة البرنامج .

١٠٣ — وأعرب عن القلق بوجه عام بشأن الصعاب التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر نتيجة القيود المالية القاسية التي يعمل البرنامج في ظلها . وأعربت عدة وفود في هذا الصدد عن استيائها لأن الحساب الخاص لمكافحة التصحر لم يطلع بعد أية تهرعات . وأعلن وفد المكسيك ان حكومته تنتوي قريباً المساهمة في هذا الحساب . وكان هناك

اعتراف واسع النطاق بقسوة مشكلة التصحر وأهميتها للكرة الأرضية وأشار عدد من الوفود في هذا الصدد الى بعض التدابير التي اتخذتها حكوماتها أو التي تنوى اتخاذها على المستوى الثنائي أو المتعدد الاطراف لمساعدة أكثر البلدان تأثرا بهذه المشكلة . وأعرب أحد الممثلين عن تأييده القوى للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاقناع البلدان المهددة بالتصحر بأنه ينبغي لها ايلاء هذه المشكلة أولوية عالية بدرجة كافية في خططها الانمائية الوطنية .

١٠٤ - وأعرب وفد أيده آخر عن أمله في أن يتمكن مجلس الادارة من النظر بايجابية في ادماج المشروع التجريبي لتحسين واعادة تعمير مرتفعات فوتا - جلون في اطار مشروع الحزام الاخضر عبر الوطني لجنوبي الصحراء ، وفقا للقرار الذي اتخذه بشأن هذا الموضوع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية وأيده الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ .

١٠٥ - وأشار احد الممثلين الى قرار الجمعية العامة ١٨٧/٣٤ الذي دعت فيه الجمعية العامة مجلس الادارة الى دراسة امكانية ادراج جيبوتي وغينيا وغينيا - بيساو في قائمة البلدان التي تتلقى مساعدات عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وطلبت الى مجلس الادارة الموافقة على توصيات المدير التنفيذي الواردة في الفقرتين ٦٨ و ٧٠ من الوثيقة UNEP/GC.8/6 .

١٠٦ - وأثنت غالبية الوفود على الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالم للحيوانات البرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للاعداد والاستهلال الناجحين للاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة . وأكد العديد من المتكلمين أهمية هذه الاستراتيجية للاستراتيجية الانمائية الدولية والتخطيط الانمائي بوجه عام وقالوا ان حكوماتهم تنوى وضع توصياتها في الاعتبار عند صياغة سياساتها الوطنية كما أشار العديد من المتكلمين الى خطوات اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه . وقال أحد المتكلمين رغم اشاداته بالاستراتيجية ان حفظ الطبيعة لا ينبغي ان يكون الثمن هو الحط من قيضة الانسان وينبغي ألا يضع العبء على عاتق من هم أقل قدرة على تحمله .

١٠٧ - ووافق الممثلون بوجه عام على أنه ينبغي استمرار دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستراتيجية على الأقل خلال السنوات القليلة الحاسمة التالية بغية تأمين التنفيذ الناجح لتوصياتها في منظومة الأمم المتحدة وبين الحكومات .

١٠٨ - وقال أحد الوفود ان حكومته اعدت ميثاقا للطبيعة تنوى تقديمه للجمعية العامة في دورتها القادمة لاعتماده : وتعد أهداف الميثاق مكملة لأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة . وأعرب الوفد المذكور عن أمله في ان تتمكن الدول الأعضاء في مجلس الادارة من تأييده .

١٠٩ - وقال أحد الوفود ان حكومته مولت الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر اطراف اتفاقية التجارة الدولية بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (حزيران/يونيه ١٩٧٩) وانها كانت ايضا مقرا لمؤتمر آخر في حزيران/يونيه ١٩٧٩ اعتمد اتفاقية حفظ الانواع المهاجرة من الحيوانات البرية . وناشد الوفد جميع الحكومات التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقية الاخيرة وتصدق عليها ، ان تفعل ذلك ، وهي الاتفاقية التي وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توفير خدمات السكرتارية اللازمة لها طوال السنوات الاربع الاولى التالية لبدء نفاذها . وقال وفد آخر ان التشريع الوطني المعمول به في بلده حاليا يتعارض مع المادة الرابعة عشرة (١) (أ) من اتفاقية الانواع المهددة

بالانقراض ، وهو ما يحق انضمام بلده للاتفاقية الا انه سيتصل بامانة الاتفاقية لاستطلاع امكانية تفسير هذه المادة بما يسمح لحكومته من الانضمام الى الاتفاقية .

١١٠ - وأكدت وفود عديدة أهمية النظم الايكولوجية للغابات المدارية وتوفير الادارة الحكيمة لها ، وأشادت بعزم المدير التنفيذي على وضع خطة عمل متكاملة لتحقيق هذه الغاية . وأيدت هذه الوفود بصورة عامة توصيات اجتماع خبراء الغابات المدارية (نيروبي ، شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٧٩) بوصفها توفر نقطة انطلاق مفيدة للعمل الدولي المنسق في هذا المجال . ورأت بعض الوفود ان تقرير الاجتماع قد اتيح في وقت متأخر جدا لا يسمح لمجلس الادارة باتخاذ عمل موضوعي بشأنه . وترى هذه الوفود ان المسؤولية الأولى للحماية البيئية للموارد الطبيعية بصورة عامة تقع على عاتق الحكومات ذاتها في ممارستها لسيادتها التامة والدائمة على مواردها . كما اكدت ايضا أهمية دور آليات التعاون الاقليمية . ورأى وفد آخر ان تخطيط الغابات ينبغي ان يشكل في البلدان المدارية جزءا لا يتجزأ من البرامج الانمائية ومن ثم فان هناك نهجين يستحقان اهتماما خاصا ومزيدا من الدراسة ، وفقا لحالة تدور التربة وهما : تحول التربة الى أرض تستخدم في اغراض الزراعة او الرعي بطريقتين يمكن استمرارها بيئيا مع ترك ما يكفي من الغابات التي لم تمس كما هي ؛ واقامة نظم للغابات لتجديد الارض .

١١١ - وقالت بعض الوفود ان هناك حاجة ملحة لأن يزيد المجتمع الدولي جهوده من أجل حماية التربة واصلاحها ، وان مما لا غنى عنه في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط السكانية الابقاء على الطاقة الانتاجية للأرض وزيادتها ووضع حد لمزيد من الخسائر في غلة الأرض وتحتات التربة الصالحة للزراعة . وترى هذه الوفود أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمؤسسات الاخرى المعنية ان تكثف جهودها من أجل صياغة خطة عمل عالمية لتحقيق هذه الغاية ، تمكن ترجمتها بسهولة الى برامج على المستوى الوطني .

١١٢ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء تصدير المواد الكيميائية والفضلات السامة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . وقال أحد هذه الوفود ، مستندا الى قرار الجمعية العامة ١٧٣ / ٣٤ بشأن تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المحظورة والخطرة والمستحضرات الصيدلانية غير المأمونة ، ان المجتمع العالمي والأمم المتحدة ينبغي ان يعمل على اعتماد مدونة دولية دينامية جديدة لقواعد السلوك التي تحكم جميع أوجه التجارة الدولية ، والمعونة التقنية ، والتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف فضلا عن الترتيبات المالية وترتيبات تدريب اليد العاملة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١١٣ - ورأى وفد آخر انه يتعين ايلاء مزيد من الاهتمام لمشكلة التمييز ضد الصادرات من البلدان النامية ، عن طريق المعايير البيئية .

١١٤ - وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحه للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وأيد الاقتراح القائل بعقد اجتماع سنوي في المستقبل بين مكثي مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية . ورحب وفد آخر بالاعداد المقترح لقاءها بالمؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا السلمية بيئيا للمستوطنات البشرية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وانشاء برنامج دون اقليمي للمستوطنات المهاشية في جنوب شرقي آسيا .

١١٥ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لانشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الكوارث الطبيعية وخاصة ادراج مسألة النشاط البشري في البرنامج بوصفه سببا في الكوارث الطبيعية .

١١٦ - وجرى الإشارة إلى أهمية استحداث التكنولوجيات القليلة التلويث والعدمية التلويث ونقل مثل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية ، وذكر أحد الوفود أنه ينبغي توجيه البرنامج الصناعي بصورة أكبر نحو التكنولوجيا الزراعية ، وهي مجال هام بالنسبة للبلدان النامية .

١١٧ - وتحدث عدد من الوفود تأييدا لزيادة تطوير القانون الدولي البيئي عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية وأيد فكرة عقد اجتماع عالي المستوى لوضع برنامج عمل طويل الأجل في هذا المجال . ورأى أحد الوفود أن تشكيل مثل هذا الفريق ينبغي أن يعكس توازنا جغرافيا ملائما ، بينما قال وفد آخر أن المؤهلات والخبرة ينبغي أن تكون هي المعايير الرئيسية في اختيار الأعضاء . وتساءل وفد ثالثان لم يكن الوقت قد حان لتدوين وتطوير القواعد البيئية القانونية العالمية لتأمين الإدارة والحماية الرشيدتين للبيئة . وقال أحد الممثلين ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يوسع مبادئ قانونية تستخدمها الدول في تطوير أو تعزيز أو تحسين التشريعات البيئية المعمول بها لديها ، بينما أكد ممثل آخر الحاجة إلى المساعدة التقنية في وضع تشريعات بيئية وطنية فعالة ووجه انتباه المجلس إلى التجربة ذات الصلة في المناطق ، خاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

١١٨ - ورأى أحد الوفود أن فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي قد أحرز تقدما ملائما في اضطلاع بولاية وان جدد له الزماني وضع بصورة مناسبة حتى يتمكن من انجاز مهمته قبل انعقاد الدورة التاسعة للمجلس . وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء التقدم البطيء للفريق وطالب بالاسراع في تنفيذ خطة عمله حتى يتحقق الهدف ذو الصلة لعام ١٩٨٢ .

١١٩ - ورحبت بعض الوفود بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بشأن التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، وأعربت عن نيتها في النظر في امكانية استخدام المبادئ المشار إليها في صياغة اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن هذه الموارد . وأكد أحد الوفود من جديد موقفه القائل بأن من ينبغي عدم القيام بمزيد من العمل بشأن هذه المسألة إلى أن يتم وضع تعريف لمفهوم المورد الطبيعي المتقاسم . ورأى وفد آخر أن مزيدا من الخطوات في مجال الموارد الطبيعية المتقاسمة سوف يؤثر على سيادة الدول ويتجاوز حدود ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبينما شارك وفد آخر في هذا الرأي ، ذكر أن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٦/٣٤ ينبغي ان يكون هو تجميع وجهات نظر الحكومات بشأن استخدام المبادئ المذكورة بوصفها خطوطا توجيهية وأساسا للتقرير الذي سيقدمه البرنامج إلى الجمعية العامة ؛ وينبغي تضيق نطاق الاقتراحات الواردة في الوثيقة UNEP/GC.8/2/Add.2 لتأمين اجراء التعديل المناسب لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان .

١٢٠ - وأعرب عن الارتياح بشأن التطور المستمر لبرنامج البحار الاقليمي والمنجزات التي تحققت في إطاره ، وأشارت عدة وفود إلى الخطوات التي اتخذتها حكوماتها في إطار برنامج البحر الأبيض المتوسط واتفاقية الكويت لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية ، وأوضح أحد الوفود في هذا الصدد أنه سيتم توقيع بروتوكول التلوث البري الملحق باتفاقية برشلونة في أيار/ مايو في اثينا . ولوحظ أن برنامج البحار الاقليمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد حقق بداية طيبة نتيجة التعاون

الوثيق فيما بين بلدان الرابطة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وطلب أحد الوفود أن يستطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة امكانية ادراج منطقة شرقي المحيط الهندي في برنامج البحار الاقليمية التابع له ؛ وقال وفد آخر انه قد يكون في الامكان أيضا ادراج منطقة جنوب غرب المحيط الاطلسي في البرنامج .

١٢١ - ورأى أحد الممثلين ان برنامج البحار الاقليمية يشجع على تشكيل مجموعات مغلقة من البلدان ؛ كما أن ايلاء مزيد من الاهتمام للبرنامج العالمي لدراسة المحيطات العالمية من شأنه أن يزيد من فعالية برنامج البحار الاقليمية . واقتح وفد آخر أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدراسات شاملة عن التلوث البري ويستخدمها استخداما كاملا في وضع برنامجها ، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية . ورأى وفد آخر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فسي ممارسته لدوره الحفاز ، أن يوصي بقوة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للاقلال من مخاطر نـقـطـ النفط والشحنات الخطرة الأخرى ، بطريق البحر ، وذلك على الصعيدين الوطني والاقليمي ومن قبل وكالات الأمم المتحدة مثل المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية . وقال انه يرى انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص الى حماية الاجزاء الضعيفة بشكل خاص من البيئة البحرية مثل البحر المتجمد الشمالي . واقتح وفد آخر أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في اطار أنشطته القانونية ، في أشكال التلوث الأخرى غير أشكال تلوث البيئة البحرية التي حظت وحدها حتى الآن بالاهتمام الدولي ، وأن يعمل على عقد اتفاقيات دولية لمنع التلوث البري والسيطرة عليه ، مماثلة لاتفاقيات البلطيق والبحر الأبيض المتوسط ، وان يدرس مسألة المسؤولية والتعويض عن الاضرار الناجمة عن التلوث ، ربما عن طريق عقد اجتماع دولي حول هذا الموضوع يستطلع امكانية انشاء صندوق دولي للتعويض عن مثل هذه الاضرار . وأعرب الوفد ذاته عن امتنانه لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة التي قدمت لبلده عند تقييم آثار انسكاب نفطي ضخـم حدث في عرض البحر واقتراح تدابير علاجية للاقلال من آثاره الى أقصى حد ممكن .

١٢٢ - وجرت الاشارة أيضا الى التقدم المحرز في صياغة خطة عمل الكاريبي . واقتح أحد الوفود تأجيل انعقاد الاجتماع الوزاري الذي كان من المنتظر أن يعتمد هذه الخطة في أيار/مايو الى موعد لاحق حتى يمكن للحكومات المعنية تنقيح الوثائق ذات الصلة ودراستها .

١٢٣ - وذكر أيضا انه يتعين على الدول أن تكثف جهودها للتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة لحماية البيئة البحرية ، ورأى أحد الوفود أيضا أن هناك حاجة لبذل جهود اضافية لحماية الشدييات البحرية المهددة بالانقراض .

١٢٤ - وتكلمت بعض الوفود في مسألة الطاقة والبيئة ورأت انه ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدعم المشاريع التي تمكن البلدان النامية من تحقيق اختيارات سليمة في مجال الطاقة في السنوات القادمة . وقال وفد أحد البلدان ان الغاز ودهول يعد تكنولوجيا ذات امكانية هامة ، خاصة في المناطق الريفية . واقتح وفد آخر أن يولي الاهتمام أيضا الى استحداث أشكال من الطاقة أقل سمية وهنا أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبلدين آخرين للدراسات التي قاموا بها حول مصادر الطاقة المتجددة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

١٢٥ - وذكرت بعض الوفود أن التدريب والتعليم البيئيين لهما أهمية حاسمة سواء للبلدان

المتقدمة النمو أو البلدان النامية . وأشارت بعض الوفود الى الاقتراحات التي قدمتها في دورة سابقة لمجلس الادارة لانشاء شبكة للمؤسسات التي تعنى بالتدريب والتعليم في امريكا اللاتينية . وأعرب عن الأمل في هذا الصدد في أن يتمكن المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية الذي يجري حالياً تنفيذه هيكلة واختصاصاته من مواصلة أنشطته في الاطار العربي لولايته الأصلية . وعرض أحد الوفود من جديد تنظيم حلقة تدريبية دولية عن قلوب التربة كمشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة للمساهمة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وجرت الاشارة أيضاً الى فائدة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان المساعدة التقنية التي رأى أحد الوفود أنها يمكن ان تعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٢٦ - وذكر ممثل مجلس التعااضد الاقتصادي أن البلدان الاعضاء فيه عاكفة بنشاط على وضع مشروع برنامج للتعاون في ميدان البيئة للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ . وقد ركز الاهتمام على المجالات التالية : التكنولوجيا القليلة الفضلات والعدمية الفضلات ، وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً رشيداً ، ونظم الرصد والمعلومات العالمية في ميدان البيئة . كما اشترك مجلس التعااضد الاقتصادي في اجتماع العالمي المستوى لشؤون حماية البيئة . وقال ان الاتفاق المشترك للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس التعااضد الاقتصادي الذي أصبح ساري المفعول في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ سيوفر أساساً صلباً للتعاون الفعال بين المنظمين وأنه قد رحب به عدد من الوفود . وأضاف ان مجلس حماية البيئة وتحسينها التابع لمجلس التعااضد الاقتصادي ، قد وضع مشروع مقترحات لتنفيذ تدابير محددة ترمي الى تعزيز الاتفاق ، ستقدم في المستقبل القريب الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنظر فيها .

١٢٧ - ووصف ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية باقتضاب عدداً من مجالات الاهتمام المشتركة التي أقام فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي علاقات تعاون وثيقة ، خاصة نظماً الاحالة الدولي وعلان المبادئ بشأن السياسات والاجراءات البيئية الذي وقعه صندوق التنمية الأوروبية ، وبرنامج البحار الإقليمية ، وقال ان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد صدق على اتفاقية برشلونة . وأوجز أيضاً عدداً من أنشطة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي التي تتشعب بشكل مباشر مع جوانب أخرى للبرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، خاصة تعاون الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مع ٥٨ بلداً في افريقيا والكاربي والمحيط الهادئ في اطار اتفاقية لومي الثانية ، والمسائل المتعلقة بطبقة الاوزون ، واتفاقية التلوث الهوائي البعيد المدى عبر الحدود التي يشكل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي طرفاً فيها . ورحب أيضاً بالاستهلال الناجح للاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة .

١٢٨ - وقال ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ان البدء في ٥ و ٦ آذار / مارس ١٩٨٠ في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة قد ركز اهتمام العالم على الحاجة الى حفظ الموارد الحية في سبيل تحقيق التنمية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار ، وان الاستراتيجية جاءت نتيجة عملية تعاون جريئة وأسفرت عن نهج واقعي وايجابي لمجموعة قضايا على قدر كبير من التعقيد . ومن ثم فانها ليست الا مرشداً الى حل المشاكل التي يجب أن تحل بصورة عملية في اطار استراتيجية محلية ووطنية وإقليمية . وبالتالي فان للحكومات الآن ان تستجيب بصورة جماعية وفردية ، حسب الاقتضاء لتوصيات الاستراتيجية وفقاً لما تتطلبه ظروفها . وما يجب أن يدعم بصورة مستمرة هو تفهم حقيقة أن الاهتمام بحفظ الطبيعة وثيق الصلة بالنشاط البشري بأسره ويشكل ضرورة في الواقع ،

إذا قدر لأي نشاط بشري أن تكون له جدوى دائمة . وإن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على استعداد لمساعدة الحكومات في وضع استراتيجيات وخطط وطنية لحفظ الطبيعة وتوفير المساعدة التقنية الأخرى في ميدان حفظ الطبيعة عند الطلب وكلما أمكن ترتيب التمويل المناسب .

١٢٩ - وقال ممثل الصندوق العالمي للحيوانات البرية أنه متفائل بأن الاستراتيجية ستوضع موضع التنفيذ نظرا لا مكانية المشاركة بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للحيوانات البرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبقية الحركة الطوعية لحفظ الطبيعة ولأنها تروق لجمهور كبير وتحظى بتأييده ، بما في ذلك التأييد الهام من قبل منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والأمين العام للأمم المتحدة ، ولأنها تمثل الجهد المشترك للحكومات والمنظمات غير الحكومية الذي أدى إلى توافق آراء لم يسبق له مثيل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وممثلي مختلف المذاهب السياسية ، وفي النهاية لأنها تجرهن على أن حفظ الطبيعة يشكل معونة لا عتبة في سبيل التنمية ، وأن التنمية تعد بدورها وسيلة رئيسية لتحقيق هذا الحفظ .

١٣٠ - وأشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مقرر مجلس الإدارة وقرار الجمعية العامة بشأن ظروف معيشة الشعب الفلسطيني ووصف التدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية منتهكة إعلان حقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة ، وأبرز بصورة خاصة عمليات القاء القبض على الفلسطينيين وتعذيبهم وتدابير القمع في مجال التربية والثقافة ، وتدوير القرى ومصادرة الأرض الفلسطينية واقامة المستوطنات الاسرائيلية فيها . وقال ان مثل هذه الأعمال لم تكن لتحدث بدون توفير الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة للصهاينة . وأضاف ان الحالة تشكل تهديدا خطيرا لسلم العالم .

١٣١ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه يزعمه ما جاء في البيان الذي ألقاه المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية من أكاذيب لا علاقة لها بالموضوع بشأن الولايات المتحدة الأمريكية . وقال انه يرفض هذه الادعاءات لأنها مبالغ فيها ، أو محرفة إلى حد بعيد أو لأنها ببساطة غير حقيقية . وأضاف ان مثل هذه التعليقات تعوق تحقيق الاهداف البنّاءة التي يسعى إليها مجلس الإدارة ولا مجال لها على الإطلاق .

١٣٢ - وتكلم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ممارسة لحق الرد فقال ان الولايات المتحدة الأمريكية تدعم اسرائيل عن طريق تقديم أسلحة لها تستخدمها في القتل والتدمير ، كما اتضح مؤخرا في جنوب لبنان . ووصف تدخل الولايات المتحدة المخجل في أجزاء أخرى من العالم منتهكة بذلك حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن .

١٣٣ - وتحدث ممثل طائفة البهائيين الدولية باسم عدد من المنظمات غير الحكومية التي تحضر اجتماع مجلس الإدارة فقال ان أبرز منجزات العام بالنسبة للمنظمات غير الحكومية هو البدء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، الأمر الذي يشكل معلما على طريق تحرك العالم نحو تحقيق تفاعل منسق بين الانسانية ونظمها اللازمة لاستمرار الحياة ، وقال ان المنظمات غير الحكومية تندوى بمناسبة الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٢ الاضطلاع

بدور رئيسي في تقييم الاحداث التي وقعت خلال العقد الماضي ، تستعرض في اطاره جهودها الذاتية ، وتحدد أوجه القوة والضعف في برامجها وخططها للعقد القادم وقال ان المنظمات المذكورة ترى أن عام ١٩٨٢ سيكون مناسبة ممتازة لبدء سنة المجال الحيوى .

١٣٤ - ورد المدير التنفيذى على التعليقات التي تم الادلاء بها في المناقشة العامة فقال ان الانشطة التي حظت بأكبر قدر من الاهتمام والتأييد من قبل الوفود هي البيئة والتنمية بما في ذلك المبادئ التوجيهية لادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي ، واعلان المبادئ بشأن السياسات والاجراءات البيئية في التنمية الاقتصادية ، وتحليل التكاليف والفوائد ، ونتائج الحلقات الدراسية بشأن الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة ، ومدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وأكد فيما يتعلق بهذه الأخيرة أن ورقات موقف مجموعة ال ٧٧ بشأن الغايات والأهداف وتدابير السياسة العامة قد عكست بالفعل الى حد بعيد اهتمامات وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقال انه سوف يرحب ، اذا رأى المجلس جدوى ذلك ، بأن يقدم رئيس مجلس الادارة بياناً حول هذه المسألة الى اللجنة التحضيرية .

١٣٥ - وقال انه كان هناك أيضاً تأييد واسع النطاق للأعمال المتصلة بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . ووافق على ان هناك حاجة لدراسات محدودة بشأن هذه المسألة ولبرنامج عمل تفصيلي : وهذا هو السبب في انه يعتزم عقد اجتماع لفريق خبراء لتقديم المشورة في هذه المجالات التي يعد العمل فيها شيئاً لازماً تماماً ومفيداً للغاية . وأضاف ان هذه العملية بأسرها عملية طويلة الأجل ومكلفة في آن واحد ، ومن ثم فقد اقترح الفريق المشترك بين الوكالات الذى عالج المسألة انشاء صناديق خاصة يمكن للوكالات والحكومات المعنية أن تحصل منها على الأموال . وقال ان الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة قد حظيت أيضاً بتأييد واسع النطاق . وطلب رأى مجلس الادارة بشأن الآليات الفعالة لتأمين تنفيذ هذا الاقتراح .

١٣٦ - وقال انه لا يجد صعوبة فيما يتعلق باقتراح عقد اجتماع على مستوى عال بشأن القانون البيئي لمناقشة برنامج عمل طويل الأجل في هذا المجال ، وان كانت هناك صعوبة تقنية فيما يتعلق بمشروع المقرر المقترح في هذا الصدد . ولاحظ بارتياح فيما يتعلق بازالة الغابات وسياسة التربة رأى الوفود القائل بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتخذ خطوات أولى ايجابية في الاتجاه السليم . وأشار فيما يتعلق بمراقبة الأحوال الأرضية الى الملاحظات التي أبداهـا في عام ١٩٧٩ حول صعوبة المهام التي يتطلبها الأمر : وقال انه سيرحب برأى الحكومات حول كيفية التقدم بصورة أسرع وأبعد مدى بغية انجاز أهداف مراقبة الأحوال الأرضية .

١٣٧ - وأشار فيما يتعلق باقتراحاته الخاصة بعقد دورة ذات طابع استثنائي لمجلس الإدارة في عام ١٩٨٢ ، الى أن غالبية الوفود أيدت اتخاذ الترتيبات لدورة عادية للمجلس وكذلك دورة استثنائية تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء للاشتراك فيها بوصفها أعضاء كاملي العضوية ، وتعقد في وسط الدورة العادية . وأضاف أن التوصيات المختلفة التي قدمت بشأن الدورة العاشرة لمجلس الإدارة تتسم بأنها بناءة للغاية ، وأكد للمجلس أنه سيضعها في الاعتبار عند الاعداد للدورة .

١٣٨ - ومضى قائلاً ان التقرير الشامل عن حالة الهيئة لعام ١٩٨٢ سيتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي : تجميع تقني للمواد ذات الصلة التي يمكن أن تكون شاملة ؛ وتقرير من المدير التنفيذي الى مجلس الإدارة يجمع معا الحقائق والخطط ذات الصلة ويوجه الى راسمي السياسات ؛ ونسخة مبسطة من التقرير .

١٣٩ - وأشار الى الموافقة الواسعة النطاق التي حظت بها توصياته المتعلقة بشكل تقارير حالة الهيئة ، على أساس المعايير التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته السادسة ، وبأن تعالج التقارير عددا قليلا من المواضيع . وقال ان المواضيع التي حظت بأكثر قدر من التأييد فيما يتعلق بتقرير عام ١٩٨١ هي اقتصاديات الهيئة وهنداءها الفرعيان وهما المياه الجوفية والمواد الكيميائية السامة في سلسلة الأغذية البشرية . ومن ثم فقد استخلص من ذلك أن مجلس الإدارة يرغب في أن تعالج هذه المواضيع الثلاثة في تقرير عام ١٩٨١ عن حالة الهيئة .

١٤٠ - وقال ان نقص الأموال يشكل عقبة كاداء في سبيل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، كما أنه يهدد بعرقلة التنفيذ الفعلي لخطة العمل الأخرى التي سوف تعد في المستقبل . وأضاف انه يشعر لذلك بالامتنان للمكسيك لاعلانها أنها سوف تتبرع للصندوق الخاص لمكافحة التصحر ؛ وللنرويج واليابان وفنزويلا والمكسيك لزيادة تبرعاتها للصندوق ، وللوفد السويدي لاقتراحه تعبئة أموال إضافية لتعزيز الأنشطة التي يدعمها الصندوق في البلدان النامية . وقال انه على يقين بأن الوفود التي أعربت عن اهتمامها بالاقتراح السويدي سيكون في وسعها تقديم هذه الموارد الإضافية وان السويد ستقدم ما يوازي هذه التبرعات .

١٤١ - وفيما يتعلق باقتراح كينيا ادراج شرقي المحيط الهندي ضمن البحار الإقليمية ، قال ان من الأنسب أن تقدم مجموعة البلدان المعنية ذاتها مثل هذه التوصية . وأضاف انه قد تم بالفعل تأجيل الاجتماع الوزاري المتعلق بخطة عمل الكاريبي ، وانه يؤيد فكرة اجراء مشاورات على المستوى الاقليمي بمساعدة المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قبل انعقاد مجلس الإدارة . وقال ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعده مساعدة الأنشطة الوطنية بناء على طلب الحكومات المعنية وفي حدود ولايته وموارده . ومضى قائلاً ان التغييرات في أهداف عام ١٩٨٢ جاءت نتيجة اقتراحات قدمت أثناء عمليات الهرمجة الموضوعية المشتركة ، وبالتالي فانها تعكس وجهات نظر منظومة الأمم المتحدة ، وان هذه الأهداف ينهفي ، لكي تكون واقعية ، أن تكون من المرونة ما يكفي لتكييفها مع الحقائق المتغيرة . وأعرب في النهاية عن شكره لتأييد مجتمع المنظمات غير الحكومية ، وشجع هذه المنظمات على تقديم مقترحات تؤدي الى اقامة روابط تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٤٢ - في الجلسة ١٢ من الدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ نظر مجلس الادارة في مشروع مقرر اقترحه المكتب بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه (UNEP/GC.8/L.9 و Corr.1). واعتمد المجلس بتوافق الآراء مشروع المقرر على نحو ما عدله وفد تونس بتأييد من وفود اوروغواى والجزائر والسويد ويوغوسلافيا (انظر المرفق الأول ، المقرر ١/٨) .

١٤٣ - وفي الجلسة نفسها اعتمد المجلس بتوافق الآراء مشروع مقرر اقترحه المكتب بشأن دورته ذات الطابع الخاص التي ستعقد في عام ١٩٨٢ (UNEP/GC.8/L.8/Rev.1) (انظر المرفق الأول ، المقرر ٢/٨) .

١٤٤ - في الجلسة ١١ من الدورة المعقودة في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ نظر مجلس الادارة في مشروع مقرر مقدم من مجموعة ال ٧٧ بشأن علاقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجمهورية جنوب افريقيا (UNEP/GC.8/L.6) .

١٤٥ - وقال ممثل بوتسوانا أن اعتماد مشروع المقرر لا يجب ، نظرا لموقع بوتسوانا الجغرافي السياسي في الجنوب الافريقي ، أن يحول دون مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي لهوتسوانا وزمبابوى وسوازيلند وليسوتو وأخيرا ناميبيا المستقلة في المسائل ذات الصلة بالقضايا التقنية ، وان تطلب ذلك قدرا من التعاون التقني مع جنوب افريقيا وبلد أو أكثر من البلدان المشار اليها أعلاه ، شريطة ألا تؤدي مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى دعم مباشر (مالي او استشارى) لجنوب افريقيا أو الى اتفاق أية أموال من أموال البرنامج في جنوب افريقيا أو على منتجاتها .

١٤٦ - واعتمد مشروع المقرر بأغلبية ٣٦ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٢ عن التصويت (انظر المرفق الأول ، المقرر ٣/٨) .

١٤٧ - وتكلم ممثل ايطاليا تعليلا للتصويت باسم الدول الأعضاء في الاتحادات الأوروبية الممثلة في دورة المجلس فأكد معارضة هذه الدول للفصل العنصرى وسياسة البانتوستانات التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وقال انها لم تعترف بأية " أوطان " . الا أن مسألة ما اذا كانت سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ليست من اختصاص مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقال ان هذه الدول تشعر بالاستياء للزج بقضايا سياسية في أعمال الوكالات والأجهزة التقنية التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اعتقادا منها بأن الاداء الفعال لوظيفة منظومة الأمم المتحدة يتطلب أن تكون مشاركة الدول عالمية قدر المستطاع ، وانه من غير الملازم استبعاد الدول الاعضاء على أسس سياسية .

١٤٨ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة معللا تصويته فقال ان حكومته تعارض التمييز العنصرى ، وان موقف وفده من المقرر نابع من الاعتقاد بأنه يمثل استمرارا للاتجاه نحو اضعاف الطابع السياسى على الهيئات المتخصصة والتقنية في منظومة الأمم المتحدة ، وهو ما تعارضه حكومته . وأوضح أن الفقرة الأولى من ديباجة المقرر تشير الى تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وان حكومة الولايات المتحدة ومجلس الأمن لم يقبلا مطلقا هذه الصياغة ، وان وفده لا يمكن أن يقبلها في هذه المناسبة . وقال ان موقف حكومته الثابت من طرد جنوب افريقيا أو دول اخرى من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

قائم علي أن دساتير هذه الوكالات أو وثائقها الأساسية الأخرى لا تنص مطلقا على مثل هذا الطرد على الأسس المستخدمة وبالتالي فإن عمليات الطرد غير سليمة قانونا . وأضاف ان الفقرة الأخيرة من الديباجة تعد مثلا اضافيا على اعضاء الطابع السياسي على أنشطة وكالة تقنية . وذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في مجلس الأمن في ادانات الغارات العسكرية لجنوب افريقيا في كل من زامبيا وأنغولا . الا أن الأمر كان من صميم اختصاص مجلس الأمن الذي نظر بالفعل فسي هذه الغارات . وأخيرا فإن الفقرة ٢ تدعو المدير التنفيذي الى وقف جميع أشكال التعاون البيئي مع جنوب افريقيا . وحكومته لا يمكن أن تقبل ذلك . وإذا كان هدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو تعزيز التعاون البيئي لصالح الجنس البشري بأسره ، فإن استبعاد الدول التي يمكن أن يكون تعاونها هاما في هذا الجهد ، لأسباب سياسية ، يعد أمرا لا معنى له .

١٤٩ - وقال ممثل السويد معللا تصويته ان حكومة السويد أعربت بصورة مستمرة في جميع المحافل الدولية عن بفضها لنظام الفصل العنصري الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ، وان وفده يؤيد تماما عنصر ادانة الفصل العنصري الوارد في المقرر . كما أنه يعترف بالحاجة الى تركيز الاهتمام على الجوانب البيئية التي أهملتها حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك المشاكل البيئية المتعلقة بناميبيا ومناطق البانتوستانات . الا أن المقرر يتناول أيضا مبدءا عالمية . وان وفده يصترض على أية صياغة تشير ضمنا الى استبعاد أية دولة من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة ، ولذلك فقد صوت ضد مشروع المقرر .

١٥٠ - وأشار ممثل استراليا الى أن حكومته أعلنت في مختلف المحافل معارضتها للفصل العنصري وانها تقدر المشاعر القوية التي كانت حافزا لمقدمي المقرر . الا أنها غير مقتنعة بأن استبعاد جنوب افريقيا من الجهود الدولية لمعالجة المشاكل البيئية هو النهج السليم نظرا لأنه لن يفيد غالبية سكان هذا البلد ، كما أن هذا الأمر ينطوي على عدم التسليم بأن التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا يمكن أن تؤثر على البيئة في أي مكان آخر تماما كما يمكن للتطورات التي تحدث في أي مكان آخر أن تؤثر على البيئة في جنوب افريقيا . ومن ثم فقد امتنع وفده عن التصويت على مشروع المقرر .

١٥١ - ونظر مجلس الادارة في الجلسة ذاتها في مشروع مقرر مقدم من مجموعة ال ٧٧ بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني (UNEP/GC.8/L.7) .

١٥٢ - وقال ممثل اسرائيل ان مشروع المقرر لا يتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأعرب عن استيائه لمحاولة تحويل المجلس الى مجال آخر للصراع السياسي . وقال ان ظروف معيشة العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تحسنت بالفعل في ظل الادارة الاسرائيلية عن طريق التنمية المنهجية للزراعة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ، وان دخل الفرد فيما بينهم قد ارتفع خلال العقد الماضي بمعدل سنوي متوسط قدره ١١ في المائة ، وان القضية في الواقع ليست قضية ظروف معيشية ، وانما هي قضية سياسية محضة ، ترجع جذورها الى رفض الدول العربية الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود : فقد انشئت منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ، بهدف إعلان هو تدبير دولة اسرائيل . وأضاف ان مجلس الادارة يجب ألا يكرس وقته الثمين لقضايا هي على وجه التحديد من مسؤولية الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وان اسرائيل تعترف بالحقوق المشروعة للعرب الفلسطينيين وتسمى فقط في مقابل ذلك للحصول على الاعتراف بحقوقها . والواقع ان من المؤسف

أن يقدم مشروع القرار في وقت تهذل فيه جهود مكثفة في الشرق الأوسط للوصول الى حل سلمي وعلمي للعرب الفلسطينيين حيث أن مشروع القرار هذا لن يؤدي الى أي شيء بناءً وإنما سيشجع فقط أولئك الذين يرغبون في تعطيل هذه الجهود .

١٥٣ - وأكد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أن القضية الأساسية هي أن الشعب الفلسطيني لم يتمكن بعد من ممارسة حقه في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وقال ان الاتهام القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى لتدمير اسرائيل التي تحتل الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ لا يستحق الرد ، وان الظروف في الأراضي المحتلة واضحة من قرار الجمعية العامة ١٨٣٣/٣٤ . وان اسرائيل تواصل ، على نحو ما أوضح في البيان الذي ادلي به في المناقشة العامة ، اتباع سياستها التوسعية ، وتشن الغارات في الاردن ، وجنوب لبنان وتتدخل في الشؤون الداخلية للشعب اللبناني ، فضلا عن تقديمها الدعم لحكومة جنوب افريقيا والنظم العنصرية الاخرى ، وانه قد سقط في الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٨ حوالي ٥٠٠٠ شهيد فلسطيني دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في الوجود في بلده . ومن الطبعي اذا لم يتم الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له حقوقه الوطنية وأرضه أن يواصلوا الكفاح للحصول على هذه الحقوق التي يعترف بها غالبية العالم كما يدل على ذلك وجود مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في حوالي ١٢٠ بلدا .

١٥٤ - وقال المدير التنفيذي انه لا يوافق على أن مشروع المقرر يشكل خطوة أخرى في سهيل اصفاء الطابع السياسي على أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث أنه يدعو فحسب الى القيام بعمل لتأمين تنفيذ الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٨٣٣/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٥٥ - وطرح الرئيس بعد ذلك مشروع المقرر للتصويت . وأجرى التصويت بندااء الأسماء بناءً على طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية . واعتمد مشروع المقرر بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٠ عن التصويت (انظر المرفق الاول ، المقرر ٨ / ٤) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : (٧) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الامارات العربية المتحدة ، اوروغواي ، أفغندا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بروندي ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، السودان ، الصين ، العراق ، غابون ، غينيا ، فنزويلا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ماليزيا ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، النمسا ، الهند ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا .

(٧) أبلغ وفد اندونيسيا الأمانة فيما بعد ، انه لو حضر التصويت لصوت في صالح مشروع

المقرر .

١٥٦ — وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وفده صوت ضد مشروع المقرر لأنه يدعو إلى تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة التي تصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها ممثل الشعب الفلسطيني .

١٥٧ — وتكلم ممثل إيطاليا باسم الدول الأعضاء في الاتحادات الأوروبية الممثلة في دورة المجلس فقال انها امتنعت عن التصويت ، كما امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة ١٣٣/٣٤ ، وفقا لموقفها المعروف جيدا من القضية الفلسطينية .

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

١٥٨ - كان معروضا على مجلس الإدارة ، لدى نظره في البندين ٥ (أ) و (ب) من جدول الأعمال في وقت واحد في جلستيه العامين ٨٧٢ ، تقرير لجنة التنسيق الإدارية (UNEP/GC.8/4) ، الجزء الأول) ، وتقرير المدير التنفيذي بشأن مسائل التنسيق الأخرى (UNEP/GC.8/4) ، الجزء الثاني) ، وثلاث مذكرات تفاهم فيما بين الوكالات (UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.3 و 4 و 5) ، وتقرير عن اجتماع مع مؤسسات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف (UNEP/GC.8/INF.1) .

١٥٩ - وقال المدير التنفيذي ، لدى عرضه لهذا البند ، أن لجنة التنسيق الإدارية تعتقد أن السبب الرئيسي لمشاكل التنسيق فيما بين الوكالات يكمن في سعة نطاق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعقد تلك الأنشطة ، وان أعضاءها يقدمون ما يوليه المدير التنفيذي من اهتمام جـــدى لمصاعبهم . وهم يعتقدون أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يلعب دورا قياديا في عرض آراء منظومة الأمم المتحدة على اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، لضمان مراعاة هذه الاستراتيجية الاعتبار البيئية تمام المراعاة . وأضاف أن لجنة التنسيق الإدارية ترى أن الأعمال التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن العلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية أساسية للولاية المسندة الى البرنامج ، وأن أعضاء اللجنة مستعدون للتعاون مع البرنامج في وضع البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، لكنهم يحتاجون الى مبادئ توجيهية ، لمساهماتهم التفصيلية ، يتعين الاتفاق عليها . وقال انهم يرحبون أيضا بالمقترح الداعي الى انشاء لجان اقليمية مشتركة بين الحكومات ووضع مبادئ توجيهية بشأن تقييم الأضرار البيئية الضارة المترتبة على الأنشطة الانمائية والتقليل من تلك الآثار الى أدنى حد . ومضى المدير التنفيذي قائلا ان لجنة التنسيق الإدارية تعتقد أن الفقرة ٦ من مقرر مجلس الإدارة ٣/٧ ، بشأن استعراض المشاريع التي يستغرق انجازها أكثر من أربع سنوات ، ستكون مفيدة في استحداث أنشطة تعاونية جديدة ، في حين أن التخطيط المتوسط الاجل على مستوى المنظومة وما ينجم عن ذلك من تغييرات في الاجراءات الخاصة بالميزانية ستسهل التحويل الكامل للمسؤولية عن المشاريع الى الوكالات المعنية . أما فيما يتعلق بالتصحر ، فقد عينت لجنة التنسيق الإدارية المقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ خطة العمل ، وخاصة الموارد المالية المحدودة المتوفرة .

١٦٠ - وفيما يتعلق بمسائل التنسيق الأخرى ، أشار المدير التنفيذي الى الملاحظات التي أدلى بها في بيانه التمهيدي المتعلق بالبرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه) ، والتمس المشورة بشأن ما اذا كان ينبغي أن يعرض على المجلس ، في دورته التاسعة أو العاشرة ، وثيقة منظور البرنامج . وقال انه يرى أن الوثيقة سيصبح لها قيمة أكبر اذا ما أُرجئ تقديمها الى الدورة العاشرة ، بغية إتاحة مزيد من الوقت لاعدادها . وعليه فانه سيكون معروضا على المجلس في دورته التاسعة الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، التي تتضمن خلاصة موجزة لأول سنتين في الفترة ، وتتضمن ، فيما يتعلق بالسنتين التاليتين ، عملية وضع ميزانية برنامجية أولية توضح تطبيق منهجية البرنامج المتوسط الاجل ، فضلا عن وثيقة تتعلق

بغايات وأهداف البرنامج على مستوى المنظومة . أما في الدورة العاشرة ، فسينظر المجلس فـي البرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، وفي وثيقة منظور البرنامج ، ووثيقة أداء البرنامج .

١٦١ - كما وجه المدير التنفيذي النظر الى التنسيق القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، والى تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اللجان الاقليمية .

١٦٢ - وأثناء مناقشة هذا البند ، أعربت وفود عديدة ، في معرض ترحيبها بالصراحة التي اتسم بها تقرير لجنة التنسيق الادارية الى مجلس الادارة ، عن تأييدها بوجه عام للنتائج والتوصيات المقدمة في التقرير ، الذي يوضح أيضا انه مازالت تبرز بعض الصعوبات في تنسيق المسائل البيئية ، وقال أحد الوفود انه ينبغي للمدير التنفيذي ان يتقيد بشدة بتوصيات لجنة التنسيق الادارية . وأكد وفد آخر ان تنسيق الأنشطة البيئية على الصعيد الوطني عملية شاقة ، الامر الذي يبين المشاكل التي يمكن مواجهتها عندما تبذل محاولات مماثلة على الصعيد الدولي .

١٦٣ - وذكر أحد الوفود انه يرحب بزيادة تعزيز اشتراك لجنة التنسيق الادارية في حماية البيئة وتوسيع نطاق ذلك الاشتراك . وشاركه وفد آخر في اقتراح أن تنسق الحكومات موافقها في الوكالات الاخرى لمنظومة الأمم المتحدة ، لكي يعمل الرؤساء التنفيذيون لتلك الوكالات أيضا على تنفيذ مقررات لجنة التنسيق الادارية تنفيذا تاما . وقال وفد آخر انه كان بوجه أن يرى دليلا أكثر تحديدا على ان الدور الحفاز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حفز على إحداث تغييرات في الميزانيات البرنامجية للوكالات . وقال أحد الوفود انه يرى ان التركيز على المجالات الرئيسية ذات الأولوية المالية كان يمكن ان يساعد في اقامة تعاون أكثر فعالية داخل منظومة الامم المتحدة ، بينما قال وفد آخر انه يرى أن الاستفادة على نحو أفضل من البرمجة المشتركة حسب الموضوعات من شأنها ان تمكن من استحداث أنشطة برنامجية مع الوكالات بطريقة أرشد . وقال وفد آخر انه لا ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بالضرورة ان يأخذ دورا طليعيا في اتخاذ ترتيبات خاصة للتنسيق بشأن كل مسألة تتبين فيها الحاجة الى النظر في القضايا البيئية : وقد يكفي في كثير من الأحيان ، ان يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلا في المناقشات التي تجريها منظمات أخرى . ولا حظ وفد آخر انه يبدو أن ثمة شيئا من التناقض في تقرير لجنة التنسيق الادارية بين الحاجة الى التركيز والطبيعة الشمولية للقضايا البيئية .

١٦٤ - ورحبت بعض الوفود بتوقيع مذكرتي التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبين البرنامج ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . كما لقي التعاون الوثيق الذي تمت اقامته مع اللجان الاقليمية ترحيبا مماثلا ، واقترح أحد الوفود على المدير التنفيذي ان ينظر في تعزيز وحدة التنسيق البيئي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

١٦٥ - ورحب وفد ان بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتي أفضت الى قيام وكالات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف بتوقيع اعلان المبادئ بشأن ادماج الاعتبارات البيئية في السياسات والبرامج والمشاريع الانمائية .

١٦٦ — أما فيما يتعلق بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فقد رحبت وفود عديدة بالعلاقة الوثيقة بين الأمانتين . وساد اعتقاد بأن ليس ثمة ضرورة لعقد اجتماعين كل عام للمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع مكثبي مجلس الإدارة ولجنة المستوطنات البشرية . وأشار أحد الوفود الى التوصيات المعتمدة في الاجتماع المشترك الثاني والتي تدعو الى تقديم تقارير مرحلية عن الأنشطة المشتركة في الاجتماعات التي ستعقد مستقبلا ، واقترح أن تتاح لمجلس الإدارة التقارير المعتمدة في الدورات المشتركة للمكثبيين .

١٦٧ — وحظيت مقترحات المدير التنفيذي بشأن وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة بالترحيب . فهذه العملية ستبرز دور لجنة التنسيق الإدارية ، الذي أعربت عنه اللجنة بوضوح في تقريرها الى مجلس الإدارة ، وستتيح تطويرا مجديا للأدوات الأساسية للبرمجة المشتركة والبرمجة المشتركة حسب الموضوعات . وسيطلب الاتفاق بشأن مضمون البرنامج على مستوى المنظومة مفاوضات واسعة النطاق مع شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولهذا البرنامج دور رئيسي يلعبه في تنسيق الأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة ، وسيساعد على تمكين مجلس الإدارة من الاضطلاع بالدور المحدد له في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) ، لا من حيث التنسيق فحسب بل من حيث المشورة التي يسديها للأجهزة التنفيذية الأخرى في المنظومة . وتم تأييد النتيجة التي خلصت اليها وحدة التفتيش المشتركة والقائلة بأنه ينبغي تقديم شرح أكثر تفصيلا للأسباب الداعية الى اختيار برامج معينة : وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن توفر الوثيقة وسيلة لتقييم النتائج المحرزة تضمن الاستعاضة عن البرامج التي أدت الفرض المرجو منها ببرامج جديدة . وساد اعتقاد بأن المنهجية الخاصة باعداد البرنامج على مستوى المنظومة ستتيح المجال لاجراء تقييم بسيط وعملي للبرامج ، وبأنه ينبغي للوثيقة أن توفر الأساس لقيام لجنة البرنامج والتنسيق بدراسة الفصل المتعلق بالبيئة في الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة . وقال أحد الوفود أنه ينبغي أن تكون الوثيقة المعروضة على لجنة البرنامج والتنسيق هي ذاتها المعروضة على مجلس الإدارة .

١٦٨ — وذكر أحد الوفود أنه يعتقد أن هذا الاجراء معقد أكثر من اللازم . ولعله كان من الأكثر فعالية مواصلة النهج البرنامجي المرضي الحالي ، مع القيام في الوقت ذاته بوضع البرنامج على مستوى المنظومة بغية تكييف وثيقة البرنامج الحالية مع مقررات الجمعية العامة فيما يتعلق بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .

١٦٩ — وساد الاعتقاد بأنه ينبغي ان ينصب الاهتمام في الفترة الممتدة حتى الدورة التاسعة على وضع اطار وأهداف تفصيلية للبرنامج على مستوى المنظومة ، على صعيد البرامج والبرامج الفرعية ، مما يمكن المجلس من اتخاذ مقررات مناسبة كأساس لصياغة البرنامج الشامل . ويقتضي وضع أهداف متسقة قيام تعاون مكثف فيما بين الوكالات ، مما ينبغي أن يسفر عن مبادئ توجيهية لمساهمة الوكالات في البرنامج على مستوى المنظومة . وأعربت وفود كثيرة عن رأي مفاده انه ، تمشيا مع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، ينبغي لمجلس الإدارة ألا ينظر في تقديم خطة منقحة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ في دورته التاسعة . بل انه ، بالنظر الى تعقد عملية وضع البرنامج على مستوى المنظومة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، ينبغي أن يكون معروضا على المجلس

وثائق البرنامج المعتادة في تلك الدورة ، وأن ينظر في البرنامج على مستوى المنظومة ، على النحو المقترح ، في دورته العاشرة . وبالنظر الى كمية العمل التي يلزم ان يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتعاونة معه ، لوضع كل من البرنامج على مستوى المنظومة والوثيقة المنظورية ، قال أحد الوفود انه ينبغي ان تتجه النية لادراج اعتماد مستقل في الميزانية لهذا الغرض .

١٧٠ - وعلقت وفود عديدة على الفصل المقدم كعينة للبرنامج على مستوى المنظومة والذي ناقشته اللجنة الاولى للدورة . وكان من رأى عدد من الوفود انه يتضمن أكثر مما يلزم من التفاصيل ، وأنه ينبغي استخلاص المواد ذات الصلة بوظيفة مجلس الادارة المتعلقة باتخاذ القرارات وينبغي عرض تلك المواد على المجلس بصورة مستقلة عن المواد التفصيلية ، مع أن تلك المواد التفصيلية توفر أداة لادارة ينبغي أن تتاح للمجلس عند الطلب . ومن جهة أخرى ، أعرب عن رأى مفاده أن من الجوهرى اجراء عرض مفصل ، على النحو المتوخى في العينة . ويمكن للمجلس بعد ذلك أن يقرر التركيز على المسائل الخاصة بالسياسة العامة ، التي يمكن ابرازها في اطار العرض الكامل . وقال أحد الوفود انه ينبغي لمستوى التفصيل للسنتين الاوليين أن يكون في مستوى الميزانية الرباعي الارقام ، على أن تقل كثافة المعلومات في السنتين التاليتين ، ثم تزداد قليلا في السنتين الاخيرتين للبرنامج . واقترح ايضا انه ينبغي بذل جهد لاتاحة المجال للمجلس للنظر في المسائل البرنامجية والمالية في الوقت ذاته .

١٧١ - وأشار عدد من الوفود الى الوثيقة المنظورية المقترحة . وكان من رأى بعض الوفود أنه ينبغي عرضها على المجلس في دورته التاسعة حيث انها توفر أساسا للمقررات المتعلقة بالأهداف للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وتوفر التوجيه للمدير التنفيذي بشأن التفاوض من أجل البرنامج على مستوى المنظومة . غير انه اعتبر بوجه عام أن اعداد المنظور الخاص بالدورة العاشرة سيكون الامانة من توفير وثيقة أفضل ، تستند الى مشاورات كافية مع وكالات التعاون ، وتستخدم الخبرة الفنية الخارجية المناسبة ونهجاً قائماً على أساس النظم . غير أنه سيلزم بذل جهود ضخمة من قبل الامانة لاعداد وثيقة منظورية عملية الطابع وعالية الجودة . وأعرب أحد الوفود عن شكه فيما اذا كان ثمة حاجة لوثيقة منظورية مستقلة : وأوضح انها ستكون مدمجة بشكل أفضل في عملية البرمجة اذا وضعت بوصفها مقدمة للبرنامج على مستوى المنظومة . وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لهذا الرأى .

١٧٢ - وقال وفد ان انه ينبغي ان تكون الوثيقة قصيرة الى حد معقول وأنه ينبغي اعدادها بطريقة تسمح بتعيين مشكلة ما ووصف تلك المشكلة وتعيين سبل العمل البديلة الممكنة ، مع بيان أى واحد منها هو الأفضل . وقال أحد تلك الوفود ، مشيراً الى اقتراح المدير التنفيذي بأن تعكس الوثيقة المنظورية وجهة نظر برنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتصل بالمشاكل البيئية وبأن تناشد الآخرين أن يتبعوا دروا معينة ، ان هذه الوثيقة قد تكون قيمة كيان ، لكنها لن تكون مناسبة كعنصر برمجة ينبغي أن يكون بارع الايجاز وذات صياغة واضحة .

١٧٣ - وأبرزت عدة وفود أهمية تقرير اعداد البرنامج ، وأشارت الى ضرورة ربطه بالمنهجية التي تضمها لجنة البرنامج والتنسيق لمثل هذه التقارير .

١٧٤ - وقال أحد الوفود أن تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يكون أكثر فعالية اذا

أمكن للبرنامج تعزيز ثقة الدول الأعضاء والحفاظ على تلك الثقة . أما إذا لم يفعل البرنامج ذلك فإنه قد يمتشي على نفس الدرب الذي سلكته الامم المتحدة ذاتها ، أى أن يقع تدريجيا تحت تأثير الدولتين العظميين ويصبح غير ذى فعالية في الحالات المتعلقة بمشاكل الدول الصغيرة . وبغية بناء الثقة اللازمة ، يستحسن اعضاء الطابع الاقليمي على برامج برنامج الامم المتحدة للبيئة وادارتها ، مع عدم توسيع المقر على النحو المعتزم حاليا . ومن شأن اعضاء الطابع الاقليمي هذا ، بتفويض مزيد من المسؤوليات الى المكاتب الاقليمية ، أن يجعل من الأيسر معالجة قضايا مشـل استخدام العملات غير القابلة للصرف ، والبحث والتنمية ، والتقييم ، وينبغي أن يوضع موضع التنفيذ في موعد لا يتجاوز بداية " عقد البيئة " الثاني . وان الاعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بشأن تقييم التكنولوجيا تتأثر بمبادئ توجيهية واستراتيجيات وضعت في البلدان الصناعية ، على الرغم من ان التكنولوجيات المصدرة قد لا تحتاج الى ان تنطوى على الضمانات البيئية ذاتها الموجودة في بلد المنشأ ، أو لا يمكنها أن تفعل ذلك . ولا ينبغي استخدام موارد البرنامج الخاصة بالبحث والاستحداث في الأنشطة التي تهم البلدان المتقدمة تكنولوجيا في المقام الاول ، مثل مشكلة ثاني أكسيد الكربون أو المعادن الثقيلة ، أو تقييم الاثر الذى يحدثه النقل على البيئة ، أو الصناعة الحربية : وينبغي فيما يتصل بمثل هذه المسائل تطبيق مبدأ " الملوث يدفع " . كما أن من المفيد تقييم فوائد الاجتماعات الكثيرة التي يعقدها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لا من حيث الكلفة فحسب بل أيضا من حيث ما تستنفده هذه الاجتماعات من موارد بشرية ووقت .

١٧٥ - وتكلم ممثل اليونسكو باسم الوكالات المتعاونة ، فوجه النظر الى الجزء المتعلق بالمشاكل الحالية الخاصة بالتنسيق والتعاون من تقرير لجنة التنسيق الادارية ، وأعرب عن أمله في امكانية التخفيف من الصعوبات ، التي لا تنشأ دوما عن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأشار الى البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، فأكد الطابع المعقد لعملية تخطيط البرنامج الشامل في الأمم المتحدة ، خاصة وأن للمنظمات المختلفة مناهج مفاهيمية وآليات تخطيطية مختلفة ، ومن الصعوبة تعيين أهداف وأنشطة تتصل بشكل محدد بموضوع البيئة . وفي حين يبين ممثل اليونسكو أن الصعوبات الحالية في التنسيق لا تعزى بصفة رئيسية الى عدم وجود خطة على صعيد المنظومة ، كرر الاعراب عن استعداد الوكالات المتعاونة لمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضعها ، وفي الشروع في الأعمال ذات الصلة مع أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدون تأخير .

١٧٦ - وأعرب المدير التنفيذي ، في ختام المناقشة ، عن ارتياحه للارشاد الملموس الذى تلقاه من المجلس بشأن موضوع الوثائق الخاصة بالبرنامج . وقال انه يوافق تماما على أن الشروع في وضع برنامج بيئي متوسط الأجل على مستوى المنظومة هو مهمة شاقة جدا ورائدة . وأضاف أن الوكالات المتعاونة قد اتفقت على ضرورة اجراء مناقشات رفيعة المستوى ومكثفة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة . وقال انه يوافق تماما على هذا النهج ، ويتصور عقد سلسلة من الاجتماعات ، يكون أولها قريبا . وأعرب عن أمله في أن تكون الوكالات على استعداد لمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام المقبل ، مع انه يقر بحجم العمل الاضافي الذى يمثله ذلك بالنسبة لها .

١٧٧ - ويمكن ايجاز الارشادات التي وجهها المجلس على النحو التالي :

(أ) انه لا يلزم تقديم الوثيقة المنظومة في عام ١٩٨١ ؛

(ب) ان المعلومات التفصيلية التي يجب أن تكون متوفرة لتمكين المجلس من اتخاذ قرارات محددة قد تجعل حجم وثيقة الخطة المتوسطة الأجل أو وثيقة البرنامج البيئي المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة يبلغ حوالي ٤٠٠ صفحة . وفي حين أن المجلس قد يرغب في أن يكون استعراضه مستندا الى وثيقة أقصر بكثير ، ينبغي توفير المواد الاساسية التفصيلية لأعضاء المجلس بوصفها ورقة معلومات ، أو تعميمها قبل الدورة ، اذا أمكن ذلك . وينبغي للبرنامج على مستوى المنظومة ان يكون أداة للإدارة ليس لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة فحسب ، انما أيضا للوكالات المتعاونة والمجلس ذاته ؛

(ج) انه سيتم اعداد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة استنادا الى الاستعراض الذي أجرته الدورة التاسعة للمجلس للأهداف على صعيدى البرنامج والبرامج الفرعية . وستكون المعلومات التي يتضمنها مفصلة جدا للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وأقل تفصيلا في السنتين التاليتين ، ثم أقل بكثير في السنتين الاخيرتين . وسيتم رفع مستوى مضمون المعلومات كل سنتين بحيث يتسنى للمجلس مواصلة الاضطلاع بمهامه المتعلقة بالسياسة العامة ؛

(د) انه يبدو أن ليس ثمة اتفاق بعد حول ما اذا كان ينبغي له ان يقدم خطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الى الدورة التاسعة ، أم أن يقدم وثيقة في شكل وثيقة البرنامج ، أم أن يتصرف وفقا لتوصيته الداعية الى اعداد تجربة تمهيدية اولى لعملية وضع الميزانية البرنامجية . ولا تعتمزم الامانة وضع تقييمات مسهبة أو معقدة في اطار البرنامج على مستوى المنظومة ، بل تعتمزم فقط تقديم مؤشرات جيدة عن الانجاز .

١٧٨ - وذكر المدير التنفيذي ، فيما يتعلق بجوانب التنسيق الاخرى ، ان وفودا عديدة قد رحبت بالبيانات الصريحة للجنة التنسيق الادارية ، وانه يوافق تماما على تقرير لجنة التنسيق الادارية ، وانه في الواقع مسؤول عن العملية التحضيرية للتقرير . وأضاف قائلا انه ، كما أوضح أحد الوفود ، قد يوجد بعض الالتباس في فقرتين من التقرير ، غير أن ذلك ناشئ عن صعوبة التوفيق بين الدور الواسع الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والرغبة في التركيز على مسائل قليلة يمكن تحقيق نتائج ملموسة بشأنها . وسيستمر بذل الجهود مع الوكالات المتعاونة لاعداد معلومات شاملة على المستوى الثاني - مع ان هذه عملية شاقة - ولمعرفة كيف يمكن الحيلولة دون الفصل بين المواضيع الخاصة بالسندوق والمواضيع الخاصة بالبرنامج ، من حيث الوثائق ومن حيث استعراضها من قبل المجلس . فضلا عن ذلك ، فانه قد يبدو أن من المستحب بالفعل تقديم وثائق البرنامج ذاتها الى كل من مجلس الادارة ولجنة البرنامج والتنسيق . غير ان ذلك لن يكون بالمستطاع بسبب التحديات المفروضة على عدد الصفحات المقبولة للفصل المخصص للبيئة في الخطة المتوسطة الاجل للأمم المتحدة ، ولأن لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة لن تقوما باستعراض المعلومات المتعلقة ببرامج الوكالات . ومع ذلك ، ينبغي التفكير في كيفية اتاحة المعلومات المتعلقة بالأنشطة المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في برنامج المنظومة كلها للجنة البرنامج والتنسيق في الفصل الخاص بالبيئة من الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة .

١٧٩ - وقال المدير التنفيذي ، رداً على بيان ادلى به أحد الوفود ، انه يعتقد أن عليه أن يؤكد ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يعمل بآراء مجموعة معينة من البلدان ولكنه ، كما بين في بيانه التمهيدى ، يعمل وفقاً لبرنامج متوازن يمكن لجميع البلدان أن تستفيد منه . وأوضح أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات طبيعة عالمية ، ولذلك فهو لا يرى أن من الممكن تحقيق اللامركزية في البرنامج بتوزيع أنشطته على المكاتب الإقليمية . كما انه لن يكون بالمستطاع اجراء تقييم للاجتماعات ، فهي جزء من برنامج ولا يمكن بالتالي النظر اليها بمعزل عن هذا البرنامج .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٨٠ - يتضمن المقرر بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة فيما يتعلق بمسائل التنسيق .

١٨١ - وعلاوة على ذلك ، اعتمد المجلس بتوافق الآراء ، في الجلسة ١٢ من الدورة المفقودة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، مشروع مقرر اقترحه مكتب التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (UNEP/GC.8/L.12) (أنظر المرفق الأول ، المقرر ٨ / ٥) .

الفصل الرابع

المسائل المتعلقة بالبرنامج

١٨٢ — أحيل البند ٦ من جدول الأعمال الى اللجنة الأولى للدورة لكي تنظر فيه . وللاطلاع على سرد لتنظيم أعمال اللجنة ، أنظر البند ١٦ أعلاه .

١٨٣ — وكان معروضا على اللجنة لدى النظر في هذا البند الوثائق التالية UNEP/GC.8/5 و Corr.1 و Add.1 و 2 ، و UNEP/GC.8/L.1 ، و UNEP/GC/INFORMATION/1/Rev.2 و Corr.1 و Supplement 1 ، و 3 و UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement ، و UNEP/GC.8/INF.2 و UNEP/GC.8/INF.3 و Corr.1 . ووافقت اللجنة على النظر في بندي جدول الأعمال ٨ (ج) (UNEP/GC.8/7 ، الفرع الثالث) ٩ . و (UNEP/GC.8/9) ففي الأوقات المناسبة أثناء نظرها في برنامج البيئة .

ألف — عرض البرنامج وتنسيقه

١٨٤ — قال مساعد المدير التنفيذي لمكتب البرنامج في بيانه التمهيدى أن الوثائق UNEP/GC.8/INF.2 و 3 و Corr.1/INF.3 تحدد طريقا جديدا لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل . ولذلك فإن من المهم معرفة آراء اللجنة عن الكيفية التي يصعب بها نموذج وثيقة منظور البرنامج في نموذج البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وعن قيمة المعلومات التي تتضمنها نماذج الوثائق ، واما اذا كانت هذه النماذج تتلاءم بسهولة مع عملية اعداد تقارير الأداة ، وكذلك عن الطول المرغوب فيه لكامل وثيقة منظور البرنامج ووثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، اللتين سيتم اعدادهما لدورات المجلس المقبلة .

١٨٥ — وأعربت عدة وفود عن ارتياحها للمجهود الذى بذلته الأمانة في اعداد نماذج الوثائق ، وهو أمر جدير بالثناء بصفة خاصة نظرا لطبيعة هذه المهمة الصعبة . وان عملية التخطيط المعقدة التي تستخدمها الأمم المتحدة في الوقت الراهن تقتضي بالضرورة اعداد وثائق معقدة ، وأن جزءا من الصعوبة ينجم عن عدم امكانية فصل شكل أية وثيقة تتناول مسألة معقدة عن مضمونها .

١٨٦ — وأثنت عدة وفود على نموذج وثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة UNEP/GC.8/INF.3 و Corr.1 الذى كان من رأى هذه الوفود أنه يتضمن المعلومات اللازمة لتخطيط البرنامج واعداد ميزانيته ويبين الأنشطة المخططة في اطار برنامج البيئة لا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة فحسب ولكن أيضا في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بالإضافة الى الموارد المطلوبة والأفراض المحددة التي ستستخدم فيها هذه الموارد . ولذا فإنه يوفر أساسا يمكن الاعتماد عليه في عمليات استعراض الأداة التي تجرى داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو خارجه عن طريق علامات التقدم أو مؤشرات الانجاز أو معايير أخرى .

١٨٧ - غير أن بعض الوفود أشارت الى أن النموذج المذكور يحتوى على تفاصيل زائدة لا صلة لها بضروب التوجيه العام المنشودة من المجلس ، وسيؤدي الى اعداد وثيقة تبلغ من الطول ما يجعل المجلس عاجزا عن تناولها في دوراته العادية . وتساءل وفد آخر عما اذا كانت الأنشطة التي ذكر أن وكالات أخرى ستضطلع بها ، قد وافقت عليها هيئات الادارة المخولة سلطة تحديد أهداف هذه الأنشطة ، وتساءل أيضا عما اذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السلطة النهائية فيما يتصل بالأعمال المقترحة ، أم أن هذه الأعمال تخضع لاعادة النظر فيها من قبل لجنة البرنامج والتنسيق أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة .

١٨٨ - وقد مت عدة وفود اقتراحات للاقلال من كمية التفاصيل في وثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة . واقترح أحد الوفود استعمال الرسوم البيانية والتخطيطية بدلا من الوصف المطول للأنشطة . واقترح وفد آخر الا تناقش الأنشطة بالتفصيل اذا كانت تعنى بها وكالات أخرى ولا يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة اشتراكا مباشرا ، وأن تستبعد المعلومات المتعلقة بمؤشرات الانجاز لأنه يمكن استخلاصها من دراسة الاستراتيجيات المبينة . وبدلا من ذلك ، يجب ان تربط معلومات التكاليف الواردة في وثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ببيانات الميزانية ذات الرقمين العشريين الواردة في وثائق الصندوق .

١٨٩ - غير أن عدة وفود عارضت استبعاد المعلومات عن أنشطة الوكالات الأخرى من الوثيقة وكان من رأيها ان هذه الأنشطة تتسم بالاهمية نظرا لأن الدور الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو تنسيق وحفز العمل . وأشار الى أنه يجب اعداد وثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة بالتشاور مع الاجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ، والى أن الوثيقة المذكورة ستعكس مساهمات هذه الاجهزة المتفق عليها .

١٩٠ - وأعربت عدة وفود أيضا عن قلقها بشأن شكل نموذج وثيقة منظور البرنامج (UNEP/GC.8/INF.2) وقالت ان هذا الشكل لا يقدم منظورا بحثا ولكنه يميل بدلا من ذلك الى تناول الأنشطة السابقة ، كما انه لا يعكس النهج الشامل الذي يتصوره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الراهن ، وانه ينبغي أيضا أن يفحص بعمق أكبر العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية والموارد والسكان ، وينبغي بوجه عام أن يكون في عرضه أكثر اتساما بالطابع الوقائي .

١٩١ - ولم يكن هناك موافقة اجماعية فيما يتعلق بالفرض من وثيقة منظور البرنامج . وكان من رأى بعض الوفود انها يجب أن تكون ذات طبيعة تمهيدية ومحتوية على تحليل عام لمشاكل البيئة وتوقعاتها : يجب أن توجه الى عموم الجماهير على أوسع نطاق ، وأن تخلق الاحساس بالاهتمامات البيئية العالمية وحلولها المحتملة . ومن ناحية أخرى ، كان من رأى وفود أخرى أن الوثيقة يجب أن تعكس مقتضيات الترتيبات البرنامجية وأن تكون أساسا للمبادئ التوجيهية ، ولذا يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرارات بمجلس الادارة .

١٩٢ - وبينما سلم أحد الوفود بالصعوبات المذكورة آنفا ، قال أنه لا بد من تصور مجموعة من الوثائق تكون فيها الوثيقة المنظورية والبرنامج المتوسط الأجل ووثيقة الأداة عناصر رئيسية . ويمكن حينئذ أن ننظر الى الوثيقة المنظورية كوثيقة تصف الأنشطة المتوقعة على أساس التقدم الذي تتم

أحراره في سبيل تحقيق أهداف محددة الوقت سبق أن ووفق عليها لمشكلة معينة ، وتعين مجالات عمل محددة تعطى الأولوية في البرنامج البيئي . وقال أن هذه الوثيقة ستقدم لمجلس الإدارة مرة كل سنتين ، وستوفر القرارات المتخذة بشأنها الإطار اللازم لوضع البرنامج المتوسط الأجل لفترة ست سنوات . ومن الناحية المثلى ، ينبغي ألا تعنى الوثيقة المنظورية بالبرنامج المتوسط الأجل للمنظومة الأمم المتحدة فحسب ، وإنما ينبغي أن تحتوى أيضا على معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد العام لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية .

١٩٣ - ولم يكن ثمة اجماع في الرأي حول ما إذا كانت وثيقة منظور البرنامج ينبغي أن تقدم رسميا للمجلس في دورته التاسعة أو العاشرة . وقالت عدة وفود أنه ينبغي من الناحية المثلى أن تسبق وثيقة منظور البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، بينما قال أحد الوفود أنه يجب ألا يكون هناك قاعدة لا سبيل إلى اغفالها في هذا الشأن . واقترح أحد الممثلين أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فورا فرقة عمل لتراجع وثيقة منظور البرنامج بالتشاور مع الوكالات المختصة ، وأن يكون فريق استشاري رفيع المستوى ليعمل مع فرقة العمل في تحديد محتوى الوثيقة وشكلها .

١٩٤ - ونذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن لجنة التنسيق الإدارية قد وافقت على مساندة مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع برنامج بيئي متوسط الأجل على مستوى المنظومة ، كجزء من المجهود الشامل للأمم المتحدة في ميدان تخطيط البرامج . وأكد جسامه وصعوبة المهام التي ينطوي عليها ذلك ، خاصة أن من العسير وأحيانا من غير الملائم ، التمييز بين الأنشطة المتعلقة بالبيئة وتلك التي تعنى بجوانب التنمية المختلفة ، ومحت على ألا ييلور الأمر في الدورة الحالية للمجلس نظرا للحاجة إلى إجراء قدر كبير من المناقشات لهذه المسألة في محافل أخرى . وقال علاوة على ذلك أنه بالرغم من أن البرمجة على مستوى المنظومة هي هدف مرغوب فيه جدا فإنها لن تشكل علاجا عاما لكل الصعاب المتعلقة بالتنسيق في ميدان البيئة .

١٩٥ - وأشار مساعد المدير التنفيذي إلى أنه بالرغم من صعوبة المهمة قيد البحث فإن الخبرة السابقة فيما يتعلق باعداد برامج مشتركة وبالبرمجة المشتركة حسب المواضيع ستكون ذات فائدة . ولا تنوى الأمانة أن تنشئ فئات نهائية التحديد وصارمة . وهي تعتزم ، ما ان تحصل من المجلس على التوجيهات المناسبة ، ان تتصل بالوكالات وان تناقش معها الطريقة التي ينبغي بها اعداد وثيقة منظور البرنامج ووثيقة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة على حد سواء . وبالرغم من امكانية بذل مجهود لتقديم الوثيقة المنظورية إلى الدورة التاسعة ، فإن الامانة يمكن أن تتعرض لضغوط من ناحية الوقت ، خاصة اذا كان لابد من اعطاء الوقت الكافي لتلك المناقشات .

١٩٦ - وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن وثيقة البرنامج (UNEP/GC.8/5 و Corr.1) ليست قائمة بذاتها بل يتعين قراءتها مقترنة بالوثيقة المقابلة التي قدمت للمجلس في دورته السابعة (UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و 3) . بل ان المشكلة ستزداد سوءا في الدورة التاسعة اذا تمسك قراء الوثيقة المقدمة مقترنة بالوثيقتين السابقتين . وشكى بعض الوفود من تعقيد النظام الرامح لرموز الوثائق وعدم سهولة استعماله في الأغراض المرجعية . بيد أن أحد الوفود أشار إلى أن تغيير طريقة ترقيم الوثائق قد يؤدي إلى مزيد من البلبلة .

١٩٧ - وقال أحد الوفود أنه ليس من الضروري اعداد وثيقة منفصلة لاداء البرنامج ، لأن المعلومات المطلوبة يمكن الحصول عليها من وثيقة منظور البرنامج ووثيقة البرنامج المتوسط الأجل .

١٩٨ - وشكك أحد الممثلين في استصواب عقد ذلك العدد الكبير من الاجتماعات والحلقات الدراسية المذكورة في نموذجي الوثيقتين المعروضتين على اللجنة ، واقترح تقييم فعالية هذه الاجتماعات والحلقات لا على أساس التمويل المباشر الذي سيوفر لها فحسب وإنما أيضا على أساس الوقت الذي ستقضيه الأمانة في تنظيمها وحضورها .

١٩٩ - وأبدى عدد من الوفود قلقه لأن الاضافة لوثيقة البرنامج (UNEP/GC.8/5/Add.1) لـم توزع الا خلال الدورة ، مما لم يترك للوفود وقتا كافيا لكي تدرس بعناية كافية ما ورد بها من مسائل تتطلب اتخاذ قرارات أساسية بشأنها . وأفاد مساعد المدير التنفيذي بأنه لا يمكن اصدار الاضافة المذكورة في موعد أبكر لأنها تغطي التطورات خلال الشهرين السابقين مباشرة لدورة المجلس ، وأن بعض المسائل الموضوعية التي تناولها هي حصيلة للاجتماعات التي طلبها المجلس في دورته السابعة ، والتي تعين عقدها خلال تلك الفترة نظرا للوقت الذي يستلزمه اعدادها .

باء - التقييم البيئي

٢٠٠ - ذكر أن برنامج مراقبة الأحوال الأرضية ، الذي يتلاءم تماما مع خاصتي الحفز والعالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يبدو أنه مبني على أساس علمي متين ، ينبغي أن يعتبر البرنامج الفرعي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقال وفدان من الوفود أن نوعية مراقبة الأحوال الأرضية تقاس بمدى ما أنتجته من التقييم البيئي الذي يمكن الاستفادة منه مباشرة في قرارات السياسة المتعلقة بالادارة البيئية ، بينما أشار وفد آخر الى أن المشاركة والتعاون النشطين من جانب الدول الأعضاء أساسيان لتحويل برامج مراقبة الأحوال الأرضية الى حقائق واقعية . وأكد وفدان آخران الحاجة الى تحديد نطاق البرامج العالمية مثل مراقبة الأحوال الأرضية ، والنظام العالمي للرصد البيئي ، والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية لصالح المشاريع الاقليمية والوطنية التي ينبغي ان يوليها المدير التنفيذي عناية أكبر ، وأكد هذان الوفدان بصفة خاصة الحاجة الى تنفيذ قرار مجلس الادارة ٣/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ .

٢٠١ - وأعرب عن التأييد بوجه عام لتوصيات اجتماع جنيف المعقود في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ بشأن التقييم البيئي ، ورحب بالخطوات الأولى التي اتخذها المدير التنفيذي لتنفيذ هذه التوصيات ، واتفقت عدة وفود على أن التركيز على عدد محدود من المشاكل ، مثل ثاني أكسيد الكربون وطبقة الأوزون والفضلات الكيميائية وفقدان التربة ، هو أكثر السبل فعالية للتقييم البيئي في إطار برنامج مراقبة الأحوال الأرضية . ومع ذلك فقد أشير الى أن الأولويات قد تختلف من اقليم الى آخر .

٢٠٢ - وأبدى عدد من الوفود قلقه لأن تأثيرات الأنشطة الزراعية ، وكذلك في رأى أحد الوفود ، تأثيرات الأنشطة الحراجية ، على البيئة لا تحظى بالاهتمام الكافي في إطار برنامج مراقبة الأحوال

الأرضية ، بينما أكد وفد آخر أن الطبيعة المتعددة التخصصات للمشاكل التي تتطلب تقييماً بيئياً تستلزم تبادل أكثر للمعلومات بين المجموعات البحثية ، وقال ان بعض البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن ان تضطلع بها أفرقة الخبراء الوطنية القائمة . وتساءل وفد آخر عن المعايير التي تتبع في اختيار المشاكل البيئية التي تولى عناية خاصة في الخطة المفصلة للتقييمات البيئية وعن آثار هذه التقييمات على الميزانية .

٢٠٣ - وصرحت الأمانة بأن الموضوعات قد جمعت بعد مناقشات تمهيدية بسيطة مع الوكالات والحكومات وأن هذه الموضوعات قد اختيرت على أساس مدى الحاحيتها وامكانية عمل تقييم عنها في فترة معقولة من الزمن . وينبغي أن تؤدي المشاورات الاضافية مع الوكالات بشأن الاستعراض المتعمق لبرنامج مراقبة الأحوال الأرضية والمداولات التي يجريها الفريق العامل المعني بمراقبة الأحوال الأرضية والتابع للجنة التنسيق الادارية الى مزيد من التعديل في القائمة ، كما ينبغي لهذه المشاورات والمداولات أن تعالج مسألة الآثار المالية . وأضافت أنه تم بالفعل معرفة بعض الآثار المالية للنقل الطويل المدى للملوثات ، والتلوث في البحار الاقليمية وغطاء الأحراج المدارية ، والبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية التابع لمنظمة الصحة العالمية .

٢٠٤ - وصرح ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية بأن هذه اللجنة ستستمر في المساهمة على نحو ملموس في الأعمال الراهنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية وينظم الاحالة الدولي على أساس أنشطتها الراهنة في اطار شبكة البيانات والمعلومات الكيميائية البيئية وعلى أساس البيان المفصل للمشروعات البحثية المحتوى على ١٠٠٠ مصدر .

٢٠٥ - وخطب مساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية اللجنة باختصار في عدد من المسائل السياسية ورجا من الوفود الحاضرة أن تنقل آراءه لرؤساء وفودها .

١ - النظام العالمي للرصد البيئي

٢٠٦ - أعربت بعض الوفود عن ارتياحها ازاء التقدم الذي احرزه حتى الان النظام العالمي للرصد البيئي . وعبرت وفود أخرى عن قلقها بشأن بعض أوجه القصور المحددة . وأكد وفد ان النظام العالمي للرصد البيئي ينبغي أن يستمر في تشجيع القدرات الوطنية للرصد ، بينما صرح آخر بأن معلومات النظام العالمي للرصد البيئي ينبغي أن تكون أيسر منالاً وفهماً لغير التقنيين ، وغير آخر عن الأمل في تعجيل التطور في سبيل انشاء نظام عالمي للرصد البيئي يمكن تشغيله . وأكد وفد آخر الحاجة الى استراتيجية شاملة للنظام العالمي للرصد البيئي تكفل الادماج الفعال كعناصر فرعية في هذا النظام لما يتصل به من برامج يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة ، والى الاشتراك الفعال في أنشطته الاقليمية والوطنية .

٢٠٧ - وعبر أحد الوفود عن قلقه عما اذا كانت كل أنشطة النظام العالمي للرصد البيئي ذات صلة بمهمة التقييم المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واقترح اعادة تقييم المشروعات المدرجة في خطة العمل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ لمعرفة مدى أهميتها لهذه المهمة ومدى صلتها بها . ذلك

أن الرصد عنصر أساسي في عملية التقييم ويجب أن يعطي معلومات تؤدي إلى تقييمات لمساائل بيئية مختارة ، يستخدمها صانعوا القرارات . وينبغي أن يكون المقصود بالنظام العالمي للرصد البيئي " القابل للتشغيل " هو وجود تجمع لأنشطة الرصد الدولية والموارد والبيانات الوطنية المصممة خصيصا لتعطي تقييمات للمخاطر البيئية الرئيسية . وفي حالة توفر ما يلزم من موارد مالية وموظفين ، يمكن للنظام العالمي للرصد البيئي أن يضع قائمة بأنشطة الرصد الهامة الجارية في العالم كله ، وبيانا بنتائج هذه الأنشطة ، وأن يكملها بما يجد معطيا بذلك صورة واضحة عن القطاعات التي يوجه إليها المال والجهد ، وعن الأنشطة التي يمكن ادخالها في التجمع الخاص بالنظام العالمي للرصد البيئي . ولا ينبغي لاجتماعات التقييم التي يعقدها النظام العالمي للرصد البيئي في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ أن تحدد ما اذا كانت أنشطة الرصد قد قومت فيما بينها ونظمت بطريقة صحيحة فحسب ، ولكن ينبغي أن تحدد أيضا ما اذا كانت نتائجها ذات اسهام فسي التقييمات البيئية ومفيدة لراسمي السياسة ومتاحة على نطاق واسع .

٢٠٨ - وأثنت عدة وفود على أنشطة رصد الموارد المتجددة ، خاصة في ميادين الاحراج المدارية والتصحح وتردى التربة والمراعي . وأشار بارتياح الى خطط التعاون بين النظام العالمي للرصد البيئي وبرنامج الانسان والمحيط الحيوى التابع لليونسكو ، في رصد احتياطات المحيط الحيوى ، واتفق على ان النظام العالمي للرصد البيئي ينبغي ان يواصل تعزيز أنشطته المشتركة مع الوكالات الأخرى ومع الأوساط العلمية .

٢٠٩ - وعبر أحد الوفود عن تأييده للدراسات التقييمية التجريبية المتعلقة بتردى التربة ، وحث على ربط هذه الدراسات بتوصيات الاجتماع المشترك بين المجلس الدولي للاتحادات العلمية واللجنة العلمية لحماية البيئة المنعقد في حزيران / يونيه ١٩٧٩ . وأشار وفد آخر الى أن الصور التي يتم الحصول عليها من التابع الاصطناعي (لاندسات) يمكن ان تكون ذات فائدة عظيمة فسي تخطيط استعمال الأرض والهيديرولوجيا وادارة المراعي . ولذلك فمن الواجب التماس السبل لتحسين امكانية حصول البلدان النامية على هذه الصور . وقال وفد آخر انه ينبغي تعزيز ادخال تكنولوجيا الاستشعار عن بعد في برنامج رصد الموارد المتجددة .

٢١٠ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لأنشطة الرصد الراحنة المتصلة بالصحة ، وحثت على التوسع فيها وذلك على سبيل المثال بادماج أول أكسيد الكربون والخصائص المحمول في الهواء في برامج الرصد بالمناطق الحضرية أو بتعزيز رصد ملوثات مياه الشرب والأغذية . ووصف أحد الوفود التوسع الذي تم حديثا في الشبكة المعنية بنوعية الهواء والماء في المناطق الحضرية في بلده .

٢١١ - ولاحظت وفود عديدة بارتياح أن رصد النقل البعيد المدى لملوثات الهواء وكذلك الجهود المبذولة للتحكم فيه قد أعطيا دفعة جديدة على اثر الاتفاقية والقرار المتعلقين بالتلوث الهوائي البعيد المدى عبر الحدود اللذين تم اعتمادهما في الاجتماع العالمي المستوى الذي عقد في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) وحثت هذه الوفود على أن يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم هذه الأنشطة .

٢١٢ - وقال ممثل كينيا أن دراسة الجدوى لاقامة محطة في شبكة رصد تلوث الهواء قد أكملت ، وكرر دعوة حكومته لاقامة المحطة وردت الامانة بأن على حكومة كينيا ان تبدأ المناقشات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق بالشؤون الادارية والتفاصيل العملية واستجابة لطلب وفد يمين من الوفود بان يدخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجال الرصد المتكامل بأسرع ما يمكن ، أشارت الامانة الى أن هناك مناقشات تجرى فعلا بغية تحقيق هذا الهدف .

٢١٣ - وقال ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن هذه المنظمة تشارك بنشاط في برنامج رصد الموارد التابع للنظام العالمي للرصد البيئي . ففي مجال التربة ، قامت هذه المنظمة ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، لوضع منهجية لتقييم تحات التربة ينبغي اختبارها وزيادة تطويرها من خلال شبكة للمؤسسات الوطنية . وقد وضعت المنظمة أيضا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة منهجيات لرصد الفطائر الحراجي المدارى الرطب من خلال مشاريع تجريبية في افريقيا ، كما تنوى ، بالاشتراك أيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أن تشرع في أنشطة معاشلة في آسيا والمحيط الهادئ خلال سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وذلك من خلال شبكة للمؤسسات الوطنية وفي اطار مشروع اقليمي جامع لمسح الاحراج تشترك فيه منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد شرع حديثا في مشروع تجريبي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة لتطوير القاعدة العلمية لرصد الأراضي العشبية . كما أن منظمة الأغذية والزراعة تطور قاعدة بياناتها عن الموارد الطبيعية للأغذية والانتاج الزراعي ، خاصة في مجال التربة والاحراج (بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ومصادر الأسماك والأرصاد الجوية الزراعية ، وقد وضعت طرقا للتنبؤ بالمحاصيل تقوم على أساس بيانات أرصاد جوية زراعية لمنطقة الساحل والمناطق المدارية الرطبة ، وقد طبقت هذه الطرق بنجاح في ١٦ بلدا بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وقد تم الانتهاء من وضع منهجية محدودة لتقييم استعمال الأرض الراهن والمحتمل حسب المناطق الزراعية الايكولوجية ، وذلك لكل من افريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الادنى ، وستكون هذه المنهجية جاهزة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في نهاية عام ١٩٨٠ .

٢١٤ - وقد تم منذ عام مضى مشروع صغير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع منهجيات لرصد بقايا المبيدات الحشرية . وتأمل منظمة الأغذية والزراعة أن يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القيام بدوره الحفاز في هذا المجال ذي الأهمية الخاصة للبلدان النامية وأيضا في مجالي رصد تلوث الأغذية والاعلاف والتكسينات الفطرية .

٢١٥ - ورحب ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالاهتمام الذي تلقاه الآن احتياطات المحيط الحيوى كأداة في تنفيذ النظام العالمي للرصد البيئي ، وطالب بوضع مثل هذه الاحتياطات ، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في المناطق التي تلزم فيها لأغراض الرصد ، بما في ذلك الأراضي القاحلة وشبه القاحلة .

٢١٦ - وردا على أحد التساؤلات ، صرح ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن الارقسام الخاصة بهذه المنظمة والموجودة في الجدول الوارد في الصفحة ١٤ من الوثيقة UNEP/GC.8/5 تعكس

مجموع التقديرات المعطاة في وثائق المشاريع المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الرصد . وتشمل الأرقام لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ الموارد المالية المنفقة على الصعيد الوطني ومن خلال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في استحداث وإقامة نظم مراقبة طبقات الهواء العليا التي تم استحداثها على الصعيد الدولي ، وتمت إقامتها خلال التجربة العالمية الأولى للبرنامج العالمي للبحوث الجوية (التجربة العالمية الأولى للبرنامج العالمي للبحث الجوى) .

٢١٧ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن الدورة الثامنة لكبار المستشارين لحكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المشاكل البيئية (جنيف ، شباط/فبراير ١٩٨٠) قد نظرت في المسائل التنظيمية والاجرائية ، وخاصة تلك المتعلقة بعلاقات العمل بين كبار المستشارين والجهات التي تنفذ المؤقت المنشأ حديثاً والذي سيكون مسؤولاً عن التنفيذ المؤقت لاتفاقية التلوث الهوائي عبر الحدود الى حين دخولها حيز النفاذ . وسيستعرض الاجتماع الأول للجهاز التنفيذي المقرر عقده في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بخفض تلوث الهواء الناجم عن مركبات الكبريت ، وذلك على أساس تقرير شامل ستقوم امانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإعداده .

٢ - تبادل المعلومات

(أ) نظام الاحالة الدولي (INFOTERRA)

٢١٨ - عبرت معظم الوفود التي علقت على نظام الاحالة الدولي عن ارتياحها ازاء التقدم المحرز في أنشطته ، وقالت أن النظام ينبغي أن يستمر في تطوير قدرته لتسهيل تبادل المعلومات البيئية . وأبدت عدة وفود قلقها ازاء المعدل المتدنئ الواضح لاستعمال النظام ، وشددت على الحاجة الى مزيد من التعزيز للنظام والسعى لمزيد من التدريب لموظفي جهات الوصل الوطنية والى قيام اتصالات أوثق بين تلك الجهات وبين مركز النشاط البرامجي التابع للنظام ، والى زيادة أكبر في الأنشطة الوطنية والاقليمية . ودعا وفد ان الى توسيع نطاق أنشطة النظام على المستوى الوطني بحيث تتعدى مجرد الاحالة لتشمل توفير المعلومات الاساسية في شكل بيانات أو مقتطفات من وثائق رئيسية . وحث أحد الوفود على تدعيم شبكة جهات الوصل الوطنية عن طريق قيام الحكومات بالسزام موارد لتضمن بها وجود جهات وصل محلية عاملة على نطاق كامل ، وعن طريق توجيه أفضل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى الحكومات عن دور ومسؤوليات جهات الوصل . وقال وفد آخر ان نظام الاحالة الدولي يجب أن يساعد في اقامة جهات وصل في البلدان النامية ، بحيث تتمكن هذه الجهات من المشاركة في النظام بينما طلب وفد آخر من النظام أن يساعد في اقامة مرافق تجهيز البيانات .

٢١٩ - وألمح أحد الوفود الى أن التقييم المستمر لنظام الاحالة الدولي قد يكون سابقا لاوانه ، بينما رحب وفد آخر به وعبر عن أمله في أن يتضمن هذا التقييم دراسة تجرى عن كثر لفعالية تكاليف النظام بالنسبة الى الاجزاء الاخرى من البرنامج . ورحب وفد آخر بنتائج اجتماع تنظيم جهات الوصل (موسكو ، ١ الى ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩) ، خاصة فيما يتعلق بصلتها بعملية التقييم . وشدد على أن طريقة التقييم يجب أن تركز على تقييم كفي .

٢٢٠ - وقالت الأمانة انه من حيث عدد الاستفسارات المعالجة فان نظام الاحالة الدولي يحتل مرتبة جيدة اذا قورن بأنظمة الاحالة الأخرى التي مضى على وجودها أكثر من عشر سنوات ، وأضافت الى ذلك أن الخدمات التي قدمها النظام لا يتوقع أن تكون واضحة للعيان تماما ، وذلك بحكم طبيعة هذه الخدمات . وبسبب الطابع اللامركزي للنظام لابد أن تكون المسؤولية عن تحسين الوعي به وتقديم التقارير عن استعماله واقعة بالضرورة على عاتق جهات الوصل الوطنية ، وقالت ان الأمل معقود على أن يساعد التقييم في ضمان توفير واستمرارية الموارد اللازمة لشبكة نظام الاحالة الدولي ككل .

(ب) السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية

٢٢١ - شددت وفود عديدة على أهمية السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، وأثنت على التقدم الذي أحرزته حتى الآن وعبرت عن أملها في توفير الأموال لضمان أن يصبح السجل عاملاً على نطاق كامل في القريب العاجل . وأكدت أحد الوفود أن جمع البيانات نشاط أساسي . وحثت عديد من الوفود على أن يركز السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية جهوده على المواد الكيميائية ذات الأولوية وطالب بالعمل بصورة أنشط على نشر البيانات المقيمة المتاحة . كما حثت الوفود على قيام تعاون أوثق بين السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ونظام الاحالة الدولي .

٢٢٢ - وأثنت عدد من الوفود على السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية للتقدم الذي أحرز في انتاج لمحات عامة بالبيانات ، وشددت على أهمية النشر على نطاق واسع للمعلومات القانونية عن المواد الكيميائية المحتملة السمية . وأكدت وفود عديدة أن نجاح السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية سوف يعتمد على نظام عالمي من المراسلين الوطنيين والشركاء في الشبكة ، وحثت هذه الوفود الحكومات التي لم تفعل ذلك حتى الآن على أن تعين مراسلين وطنيين ، وأن تساند المراسلين الوطنيين مساندة كاملة ، وأن تتخذ الخطوات التي تضمن أن تصبح هذه الحكومات أعضاء نشطين في شبكة الشركاء في السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية .

٢٢٣ - وطالب عدد من الوفود بتدريب أكبر للمراسلين الوطنيين في الحلقات التدريبية الشبيهة بتلك التي عقدت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بينما أوصى وفد آخر بوضع دليل للمراسلين الوطنيين لارشادهم في تنفيذ مهامهم .

٢٢٤ - وزكى أحد الوفود بصفة خاصة استخدام الخطط المتعلقة بالسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية كمنصر بيانات للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية . وقال وفد آخر أن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبذل كل ما في وسعه للاسراع في تنفيذ خطة عمل السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، لكي يساعد البلدان النامية على معالجة المشاكل الناجمة عن تسويق مواد كيميائية محتملة السمية ولم تختبر اختباراً كافياً ، في البلدان النامية .

٣ - الحدود الخارجية

(أ) تقييم الاحتياجات البشرية الأساسية فيما يتعلق بالحدود الخارجية

٢٢٥ - أشنت عدة وفود على برنامج الاحتياجات البشرية الأساسية بوصفه يتمشى مع الدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقالت أنه بالرغم من أهمية البرنامج للبلدان النامية ، فإن الجهود الانمائية المبذولة لتلبية الاحتياجات الأساسية قد تتضارب أحيانا مع حماية البيئة ، لذا فإن الأمر يتطلب توجيهها بشأن كيفية التوفيق بين هذه الاهتمامات ، بل أن أحد الوفود ألمح بصفة خاصة الى أن الدراسات البحثية المقترحة يمكن أن يكون لها اسهام مفيد في ذلك الشأن .

(ب) التغييرات المناخية

٢٢٦ - كان هناك تأييد عام لخطة العمل المتعلقة بدراسات أثر المناخ . وأعرب عدد من الوفود عن الرأي في أن تنفيذ الخطة ينبغي أن يسير تدريجيا داخل نطاق الموارد المتاحة من صندوق البيئة على أن تكمله المشاريع التي قد ترفب بعض البلدان في القيام بها منفردة أو مجتمعة . وأشار الى المشروع المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، المتعلق بأثر التغييرات المناخية على الافذية ، بوصفه اسهاما في تنفيذ الخطة ، وتم الاعراب عن الأمل في أن تقوم بلدان أخرى والمنظمات الدولية بغير ذلك من الدراسات والمشاريع .

٢٢٧ - كان ثمة اتفاق عام على أن يؤذن للمدير التنفيذي بإنشاء لجنة علمية استشارية لتقدم له النصح بخصوص تطوير وتنفيذ خطة العمل ، وكذلك انشاء أمانة لوضع الخطة وتنفيذها ولأخذ مـة اللجنة . واقترح أحد الوفود أن تكون اختصاصات اللجنة على النحو التالي : تقديم التوجيه الى البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، ووضع المفاهيم العلمية وتنسيق التقارير العلمية ، وتحديد الأهداف الأساسية للبحث ، واستعراض وتقييم كل عناصر البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، وضمان تبادل المعلومات بين العلماء القائمين بالدراسات . واقترح وفد آخر أن يكون مقر وحدة الأمانة في جنيف .

٢٢٨ - ورأى أحد الوفود أن ترتيب الأولويات في خطة العمل يجب أن يكون : مجال البرنامج ١ يليه مجال البرنامج ٤ ثم مجال البرنامج ٣ ، ذلك أنه نظرا الى الموافقة على خطة العمل المتعلقة بثاني أكسيد الكربون فلن تكون هناك حاجة الى أنشطة أخرى في مجال البرنامج ٢ .

٢٢٩ - وقال ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تنفيذ البرنامج المناخي العالمي يجري حاليا بنشاط وأن التقدم المحرز ستستمره اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في دورتها الثالثة والثلاثين في أيار/مايو ١٩٨٠ . وأيدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خطة العمل لدراسات الأثر المناخي ، التي كانت معروضة على اللجنة . وقد حدثت التطورات التالية فيما يختص بالعناصر الأخرى للبرنامج المناخي العالمي :

(أ) البرنامج العالمي للأبحاث المناخية : نظرا اجتماع اللجنة العلمية المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (استردام - آذار/مارس ١٩٨٠) في الخطة الشاملة للبرنامج العالمي للأبحاث المناخية ومجالات الأولوية للأنشطة البحثية

المتعلقة بدراسة ديناميات المناخ ، وقد اقترحت في الاجتماع اجراءات محددة يمكن الاضطلاع بها ، فيما يختص بثاني أكسيد الكربون والمشكلة المناخية ، بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية .

(ب) البرنامج العالمي للتطبيقات المناخية : كانت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقوم بتنفيذ هذا العنصر من عناصر البرنامج المناخي العالمي بالاشتراك مع غيرها من الوكالات المتخصصة . وكان الهدف من البرنامج العالمي للتطبيقات المناخية هو تطبيق المعرفة المكتسبة عن المناخ في أنشطة تخطيطية وتنفيذية متعددة مع الاهتمام بصورة خاصة بمشاكل الأفضية والمياه والطاقة . وحيث أن هذه القطاعات اقترحت أيضا للبرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي يصبح من المستصوب للغاية انشاء آلية فعالة للاستعراض العلمي والتنسيق تشمل العنصرين كليهما .

(ج) في البرنامج العالمي للبيانات المناخية الذي يهدف الى خدمة العناصر المكونة الثلاثة الاخرى من البرنامج المناخي العالمي يجرى تحديد الاحتياجات من البيانات لوضع خطط لإدارة البيانات .

٢٣٠ - وشدد ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على ما يحتمل أن يحصل عليه البرنامج المناخي العالمي من المدخلات من البرامج العلمية الحكومية الدولية التي تعتبر عناصرها المختلفة دقيقة التشابك وتتطلب تنسيقا كاملا ، وأشار الى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية والبرنامج الهيدرولوجي الدولي والبرنامج الدولي للتغاضي الجيولوجي وبرنامج الانسان والمحيط الحيوي في هذا الشأن ، مما يمكن أن يعزز الجهود الوطنية لمجموعات مختلفة دعم للبرنامج المناخي العالمي .

(ج) ثاني أكسيد الكربون

٢٣١ - جرى الاعراب عن تأييد عام للخطوات التي اقترحها المدير التنفيذي لوضع خطة عمل للتقييم المستمر لمشكلة ثاني أكسيد الكربون ، وأشار الى الحاجة الى انشاء آلية تنسيق . ودعا ممثل النمسا باسم حكومته برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى عقد أول اجتماع للخبراء بالنمسا في أواخر عام ١٩٨٠ . واقترح أحد الوفود أن يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في اجتماع مجموعات العمل المماثلة عند ما تكون لديها الدراية الفنية والاختصاص للاسهام في أعمالها .

٢٣٢ - وقال ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن اللجنة العلمية المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية كانت قد أوصت ، وقد وضعت فسي الاعتبار الحاجة الى اطار للعمل الدولي في مجال ثاني أكسيد الكربون ، بأن تشترك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية فسي انشاء مجلس دولي يتكون من علماء معروفين ليحافظ على استعراض مستمر للأعمال البحثية والتقييمات ويضمن تنسيق الكمية الهائلة من العمل المستمر . وقال ان هذا المجلس يمكن أن يفي بالغرض المقترح لفريق الخبراء المذكور في الاضافة الى وثيقة البرنامج .

(د) الأخطار المحدقة بملبقة الازون

٢٣٣ - أخبر أحد الوفود اللبنة ان اجتماع حكوميا د وليا (اوسلو ، ١٤ و ١٥ نيسان /ابريل ١٩٨٠) يتعلق بتنظيم الملاق الكوروفلوركربونات في الجو قد وافق على أن هناك حاجة ماسة الى خفض مثل هذا الملاق ولذا فان سياسة الانتظار والترقب التي يمكن أن يؤدي الى أضرار لا يمكن عكس اتجاهها ، يجب الا تتبع . واقترح الوفد أن يبادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى اتخاذ اجراء لوضع اتفاقية دولية لحماية ملبقة الازون .

٢٣٤ - ووجه وفد هولندا دعوة لعقد الاجتماع القادم للجنة التنسيق المعنية بملبقة الازون فسي هولندا .

٢٣٥ - وأطلع ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية للجنة على القرار الاخير الذي اتخذه المجلس الوزاري بشأن تنظيم الكلوروفلوركربونات والذي هو جزء من عملية مستمرة من حيث أن لجنة الاتحادات الأوروبية ستستعرض القرار في اجتماع للمجلس سيعقد في أيار /مايو ١٩٨٠ . وقال ان اللجنة تتطلع الى قيام مزيد من التعاون مع لجنة التنسيق المعنية بملبقة الازون .

(هـ) الانتاجية الحيوية ، والاحتياجات البشرية الأساسية ، والحدود الخارجية الاجتماعية

٢٣٦ - لاحظت اللجنة بارتياح التقدم الذي أعلن احرازه المدير التنفيذي في مجالات الانتاجية الحيوية والاحتياجات البشرية الأساسية والحدود الخارجية الاجتماعية . وأكدت عدة وفود الامة المستمرة للعمل المتعلق بأنظمة انتاج الافذية .

(و) التغيير في الطقس

٢٣٧ - تم الاعراب عن تأييد عام لمشروع المقرر المقترح والمرفق بالاغافات عن الأحكام المتعلقة بالتعاون بين الدول في مجال التغيير في الطقس . وقال بعض الوفود انه يجب تطوير الأطر القانونية الملائمة بما يتفق مع البحث العلمي بشأن تغيير الطقس .

٤ - البيانات البيئية

٢٣٨ - لاحظ أحد الوفود أن جمع البيانات وحده لا يحل المشاكل البيئية ، وانه ينبغي دائما الاضطلاع بتحليل الاحصاءات البيئية ليحيب على أسئلة محددة . ورأى وفد آخر أنه يجري احراز تقدم كبير في العمل المتعلق بالاحصاءات البيئية ، وحث برنامج الامم المتحدة للبيئة على مواصلة دعم عمل المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة . وتساءل وفد آخر عن طبيعة تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المكتب الاحصائي ، وقال ان مراقبة الأحوال الأرضية يقيم المسائل العالمية، بينما يتعلق مشروع المكتب الاحصائي الى درجة أكبر بجمع المعلومات الوطنية والاقليمية . ومما أن الاحصاءات الوطنية تستخدم في برامج التقييم والرصد المتعلقة بمراقبة الأحوال الأرضية ، فان مشروع المكتب الاحصائي ينبغي أن يكون متفقا مع جهود جمع البيانات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وساندا لها .

٢٣٩ - وأوصت اللجنة في ختام نقاشها عن مراقبة الاحوال الأرضية بأن يعتمد المجلس الإداري مشروع المقررين بشأن تغيير الطقس بشأن الكلوروفلوروكربونات (انظر المرفق الاول أدناه ، المقرران ٧/٨ ألف وباء على التوالي) .

التغيير في الطقس

٢٤٠ - قدم الرئيس مشروع المقرر الذي اشترك معه في تقديمه كل من فينيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٤١ - وبينت الامانة انه لن تترتب عليه آثار مالية اضافية لصندوق البيئة .

٢٤٢ - وأشار أحد الوفود الى أن حكومته تفهم أن المعنى لاجتماع الخبراء في الحكيم الرابع والخامس هو التشديد على أن الاخطار والتقييم سيجريان في الاحوال العادية بالاتفاق مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية . ووافق ممثلو المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على هذا التفسير ، ولم يعترض أى من الوفود عليه .

الكلوروفلوروكربونات

٢٤٣ - اشتركت في تقديم مشروع القرار وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) وايطاليا وبلجيكا وبوتسوانا والدانمرك والسويد وفرنسا وكندا وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا ونيجييريا ونيوزيلندا وهولندا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٤٤ - وبينت الامانة انه يمكن تنفيذ المقرر من داخل الموارد المتاحة .

٢٤٥ - وصرح وفد اليابان أن البحوث تجرى في اليابان عن امكانية تدوير طبقة الأوزون بالكلوروفلوروكربونات . وقال انه لم تتخذ تدابير ادارية في انتظار نتائج هذه البحوث ، وان استخدام الغاز النطلي المسال كبديل للكلوروفلوروكربونات قد تقرر تقييده وذلك كتدبير أمان .

٢٤٦ - وذكر وفد أوروغواي ان نقص المعلومات عن بعض المنتجات والعمليات يجب ان يكون سبباً وجيها لتجنب استخدامها بدلا من الاستمرار في هذا الاستخدام .

جيم - مجالات البحث

١ - ملاحظات عامة

٢٤٧ - أكد أحد الوفود ان على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجند الى أقصى درجة ممكنة مساعدة بقية هيئات منظومة الامم المتحدة في تنفيذ الأنشطة بمقتضى مختلف مجالات الموضوع وأن يكون يقطا الى أقصى درجة في التأكد من أن المقترحات المتعلقة بتطوير البرامج فعالة التكاليف ومصممة بحيث يكون لها أثر عملي . وقال ان تكاثر اللقاءات واعداد التقارير عن مجالات سيـــــقق ارتيادها بكثرة يجب تجنبها بكل دقة . وبصفة خاصة يحتاج مجلس الادارة الى أن يرى أدلة على

كيفية قيام المنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة باعادة توجيه برامجها لتدمج فيها اعتبارات الادارة البيئية . وأضاف انه ينبغي أن يتجنب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاشتراك في تنفيذ تلك الأنشطة (مثل الاحراج ومصادد الأسماك) التي يتعين على منظمات أخرى مختصة داخل المنظومة القيام بها كواجب طبيعي حتى بدون مساندة مالية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقد تكرر الاعراب عن هذا الاقتناع من قبل عديد من الوفود في اشاراتها اللاحقة الى مجالات البحث المحددة . وشدد عدد من الوفود على أهمية قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستمرار طريقته في الاشتراك الحالي في مجالات البحث المعنية ، وبالتأكيد من أن الأنشطة الجديدة المقترحة تنفذ من خلال التمويل المتاح فقط . وانصب التشديد على أهمية المحافظة على الطابع العالمي للبرنامج ، وفي نفس الوقت على حفز الأداء العملي على المستويين الاقليمي والوطني . وتساءل عدد من الوفود عن المنطق وراء التنقيحات المقترحة للأهداف المختلفة . وشرحت الأمانة أن اعادة صياغة الأهداف في مجالات بحث عديدة حفزتها المشاورات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ، ونتائج مختلف اجتماعات الخبراء التي عقدت استجابة لتوجيهات مجلس الادارة ، والخبرة المكتسبة في تطوير البرنامج .

٢ - المستوطنات البشرية والصحة البشرية

(أ) المستوطنات البشرية

٢٤٨ - أبدى عديد من الوفود ارتياحه لتوقيع مذكرة التفاهم بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، التي تذكر صراحة التفاعل بين المستوطنات البشرية والبيئة ، وبين الوكالتين . وقالت هذه الوفود ان من شأن هذا التفاهم أن يعزز التعاون ويعزز وضع سياسات محددة تتعلق بالاعتبارات البيئية في المستوطنات البشرية خصوصا في ميداني التخطيط والتكنولوجيا ، فيرانه لا بد من ايلاء عناية في تخطيط المشاريع المشتركة للتأكد من أن اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يتجاوز حدود ولايته . وقد ذكر بعض الوفود بوجه خاص المواقيع التسعة التي عددها المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة ، واقرحت هذه الوفود أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور أصغر في المواقيع الخمسة الأولى بالرغم من أن المواقيع الأربعة المتبقية تنطبق على ولاية برنامج البيئة . واقرحت وفود أخرى ، ساندت هذا الرأي ، أن يقصر برنامج الامم المتحدة للبيئة جهوده على آثار تنمية المستوطنات على البيئة الطبيعية ، متجنباً بهذا ازدياد واجبة المجهود والتعارض الممكن بين المنطقتين . فيرأن وفودا عديدة اقترحت أن يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا اضافيا في عدد من الميادين الاخرى . ذلك أن تنمية المستوطنات البشرية مثلا يجب أن يأخذ في الاعتبار المتطلبات الصحية والمساحية الأساسية لأي مسكن ، ويجب أن توجه العناية اللازمة لتعزيز بيئة صحية اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا . ولا بد من أن ينصب مزيد من التركيز على العامل البشري مع أخذ وضع القيم الحضارية التقليدية في الاعتبار .

٢٤٩ - واعتبرت بعض الوفود أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال المستوطنات البشرية مرغوبة وشاملة ، بينما دعت وفود أخرى الى مزيد من العمل في ميدان التخطيط المتكامل للمستوطنات

البشرية ، وذلك باستعمال تقنيات الادارة السليمة بيئيا ومصادر للطاقة متجددة وغير ملوثة ، وتكنولوجيا قابلة للاستمرار من الناحية الأيكولوجية . وأشار الى أن التصميمات الملائمة للمناطق المعتدلة لا يمكن تطبيقها في المناطق الحارة ، كما أشار الى الحاجة الى تشجيع المحافظة على الأرض الزراعية لأن الاستعمال البديل للتربة كثيرا ما أهمل لصالح المستوطنات . ويجب اقامة الهياكل الأساسية للمجتمع والمحافظة على معايير أساسية قانونية للصحة . وشدد أحد الوفود على الحاجة الى النمو المتوازن بين الأقاليم ، وأعرب عن تأييده لتوصيات اللقاءات الإقليمية بشأن تمويل وإدارة المستوطنات البشرية .

٢٥٠ - وأبدت بعض الوفود ارتياحها ازاء الاهداف وخطة العمل للفترة المقبلة ، بما في ذلك بيان الحاجات الملحة ، ووافقت على التنقيح المقترح للهدف ١٢ (٨) . غير أن وفد يـن تساءلا عما اذا كان في اقامة شبكة عالمية من المؤسسات لا اختبار وتطبيق المبادئ التوجيهية التي يجري وضعها للمستوطنات البشرية أفضل استعمال للموارد المتاحة من حيث فعالية التكاليف ، واقترحا حذف الإشارة الى هذه الشبكة من الهدف . وقال وفد آخر ، يسانده وفدان آخران ، أنه يجب بالأحرى تنقيح الهدف ليصبح : " . . . مبادئ توجيهية عن تكنولوجيا ملائمة وسليمة بيئيا يمكن تطبيقها في تخطيط المستوطنات البشرية " . فالصيغة المقترحة للهدف ١٢ ، كما هي الآن ، تدمج عددا من الاهداف لعناصر محددة من البرنامج لم تظهر في سياق التعميم . أما بشأن خطة العمل المقترحة ، فاقترح أحد الوفود أن الحلقات الدراسية الإقليمية عن تكنولوجيا المستوطنات البشرية السليمة بيئيا ستكون أكثر فائدة من الحلقات الدراسية الإقليمية لان المشاكل تختلف كثيرا بين اقليم وآخر .

٢٥١ - وأشار ممثل اليونسكو الى نجاح الدراسة عن المناطق الحضرية كنظم وهي الدراسة التي يجري الاضطلاع بها بموجب برنامج الانسان والبيئة ، وطالب باستمرار الدعم لهذا المشروع ولتدريب مدبري المستوطنات البشرية .

(ب) صحة الناس وصحة البيئة

٢٥٢ - أبدت وفود عديدة موافقتها على الأنشطة التآزرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الاخرى ، وبصورة خاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، وأكدت هذه الوفود الحاجة الى جهود مستمرة مشتركة من شأنها أن تعزز من الدور الحفّاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال يصعب فيه الفصل بين أنشطة ومسؤوليات الوكالات المختلفة . وأشارت الى البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والمتعلق بالتأثيرات الصحية للملوثات ذات الأولوية ، وأوصى بتوسيع نطاقه وتشجيع مشاريع انمائية مماثلة خاصة بشأن السيطرة على الأمراض التي تنقلها

(٨) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/32/25) ، الفقرة ٣١ .

الحشرات ، والأمراض المدارية والتصاح والتخلص من النفايات . وجرى الاعراب عن التقدير للعمل الذي أنجز حتى الآن عن أثر التنمية الحضرية على الصحة ، ولكن دعي الى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعمل أكثر تحديدا لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وأوصى بأن يتخذ برنامج البيئة مزيدا من الاجراءات المموسة في تلك البلدان التي تتطلب فيها الصحة البيئية اهتماما خاصا . وأعربت عدة وفود عن موافقتها على العمل المشترك بشأن حدود التعرض والمستويات المسموح بها للملوثات في الهواء والماء ، وذكرت أن اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيوسع نطاق الأنشطة في ذلك الميدان ، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل في مجال الآثار الضارة للفلزات الثقيلة والتركيزات السامة الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . واعتبر وفدان البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية الذي يتولاه برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية برنامجا ذا أسبقية أولى ، نشاطا ذا مرتبة عالية من الأولوية وحثا على زيادة اشتراك منظمة الافذية والزراعة فيه .

٢٥٣ — وركز بعض الوفود على أضرار النفايات الكيميائية ، خاصة السامة منها ، وأشار الى أنه بالرغم من أن عملا كبيرا قد أنجز فعلا بواسطة منظمة الصحة العالمية ، والسجل الدولي للمواد الكيميائية محتملة السمية وبرنامج الصناعة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فإن مزيدا من العمل مطلوب وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في تصدير أو نقل النفايات الخطرة من بلد الى آخر . وسيكون برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة دور هام يقوم به في وضع مبادئ توجيهية للتخلص المؤمن والمناسب في مثل هذه النفايات .

٢٥٤ — وأبدى عدد من الوفود تأييده لاشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع تدابير سليمة بيئيا لمكافحة الأمراض المدارية مثل الملاريا والبلهارسيا ، وذلك نظرا لسمية المواد الكيميائية التي تستخدم حاليا وللمقاومة الملحوظة لبعض السلالات للمبيدات الحشرية الشائعة الاستعمال . ويجب تكثيف بحوث الأمراض الوبائية ووضع نظام رصد للأطفال والجراثيم شبيه بنظام الرصد البيئي العالمي . وذكر وفدان أهمية التزويد المؤمن والكافي بالمياه في تعزيز الصحة واحتواء انتشار الأمراض المعدية والأمراض التي تنقلها الحشرات . وحث وفد آخر على اهتمام أكبر بتعزيز البيئة الصحية للأطفال وبأثر تلوث ما قبل الولادة .

٢٥٥ — وأيد أحد الوفود خطة العمل المقترحة ، وأهداف الهدف ٦ وتنقيحه ، بينما أوصى وفد آخر بحذف عبارة " كاسهام في خطط العمل " من الهدف المنقح ٦ .

٢٥٦ — وأكد ممثل منظمة الأمم المتحدة للأفذية والزراعة تعاون المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أنشطتها في ميدان الإدارة المتكاملة للآفات ، وتلوث الطعام وبقايا مهيدات الآفات . وقال أن المفاوضات تجري مع منظمة الأمم المتحدة للأفذية والزراعة بشأن البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية . وفي غضون ذلك تستطيع منظمة الافذية والزراعة أن تتعاون مع هذا البرنامج من خلال آليات التنسيق المنشأة داخل إطار الدستور الغذائي .

٢٥٧ - وقد م مثل منظمة الصحة العالمية موجزا عن البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية ، الذى سيجرى أية تقييمات عن تأثيرات المواد الكيميائية على صحة على صحة الانسان ونوعية البيئة ، ويتولى نشرها ويضع مبادئ توجيهية عن حدود التعرض ، ويضع المنهجية المناسبة لاختبار السمية ودراسات الأوبئة وتقييم الخطر ، وينسق الاختبار المعمل في حالة وجود نهج دولية ملائمة ، ويحلل المعلومات لمعالجة الحوادث ، وينهى بتدريب القوى البشرية والتعاون التقني . وقال ان البرنامج يجمع بين الأنشطة القائمة وسيشرع في أنشطة جديدة الى الحد الذى ستتبعه التبرعات الاضافية . وأعلن ان الموارد تتاح في الوقت الحاضر من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وكذلك من منظمة العمل الدولية والوكالة الدولية لبحوث السرطان . وقد قدمت ثمانية بلدان تعهدات أكيدة بموارد اضافية مالية أو عينية والأمل معقود على أن تعقد ثمانية بلدان أخرى على الأقل تبرعات مماثلة . وتوجد تحت تصرف البرنامج حاليا موارد تبلغ ١٥ مليون دولار ، وممن المحتمل أن تزداد بقيمة (١١ مليون دولار اضافية ، بما في ذلك الموارد التي أبدت بعض البلدان استعدادا لاتاحتها لمؤسساتها الوطنية الخاصة - ٢١ مؤسسة في ١٢ بلدا حتى الآن التي ستأخذ على عاتقها القيام بوظائف قيادية في البرنامج . وسيتولى السجل الدولي للمواد الكيميائية محتلة السمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان أيضا وظائف قيادية ، كل منهما في ميدانه الخاص . وللتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ، تم انشاء الفريق العامل المشترك بين القطاعات ليقدم الارشاد الى وحدة التنظيم المركزية . وقال ان هناك أيضا لجنة استشارية للبرنامج ولجنة تقنية . وقد خصصت اللجنة الاستشارية للبرنامج في دورتها الاولى (٩ الى ١١ نيسان /ابريل ١٩٨٠) أعلى درجة من الأولوية للتقييم ونشر تقييمات الخطر وتدريب القوى البشرية ، وفيما يختص بمجموعات محددة من المواد الكيميائية ، للمواد الكيميائية المنزلية والكيمويات التي تضاف الى الأفذية ولمبيدات الآفات وبعض الكيمويات الصناعية . ثم ناشد وكالات حماية البيئة الوطنية أن تدعم البرنامج باتاحة خدمات مؤسساتها الوطنية .

٢٥٨ - وأوصت اللجنة في ختام مناقشتها لموضوع المستوطنات البشرية وصحة الانسان بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر ، بالصيغة التي عدله بها وفد فرنسا ، عن تصدير النفايات الكيميائية الخطرة والتخلص منها ، قدمته وفود استراليا وأوروغواي وايطاليا وبلجيكا وكولومبيا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية واليونان (انظر المرفق الأول ، المقرر ٨/٨) .

٢٥٩ - وبينت الامانة أن الآثار المالية المترتبة على المقرر يمكن أن يتحملها احتياطي برنامج صندوق بقدر ما يتعلق بالتقرير المطلوب تقديمه الى مجلس الادارة في دورته التاسعة .

٢٦٠ - وصرح وفد كندا أنه يفهم أن النفايات المشار اليها في المقرر لا تشمل النفايات المشعة .

٢٦١ - وأعلن وفد استراليا أن برنامج الامم المتحدة للبيئة يجب أن يركز في تنفيذه للمقرر على حاجات البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بالمعلومات ، وأن عليه أن يتجنب ازدواجية العمل الذى يتابعه كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأن المقرر يجب ألا يقلل من الموارد المخصصة للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتلة السمية .

٣ - النظم الايكولوجية الأرضية

(أ) ملاحظات عامة

٢٦٢ - شارك عدد كبير من الوفود في وجهة النظر القائلة بأن الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة تهيء قاعدة عريضة يستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساسها أن يضع برنامجا آخر في مجال النظم الايكولوجية الأرضية ، ورؤى أن هذه الاستراتيجية لابد ان تؤثر على صياغة الاستراتيجية العامة الانمائية الدولية الجديدة ، نظرا لأن حفظ الطبيعة ، ونشوء نظم ايكولوجية مخططة بعناية ، أمران بالغ الأهمية للتنمية القابلة للبقاء ، ولا استمرار انتاجية الموارد الطبيعية ، والتقليل الى الحد الأدنى من التكاليف التي يمكن الاستغناء عنها في التنمية الاقتصادية ، وهي التكاليف الناجمة عن إهمال البيئة .

٢٦٣ - وأعرب اثنان من الوفود عن اعتقادهما بأن التعديل المقترح لأهداف الخطة فيما يتعلق بعدد من المجالات الفرعية ، يجعل من الصعب تقييم عدالة الاعتمادات المقترحة في الميزانية حيث أن الأهداف تكون أحيانا ، بعد اعادة صياغتها ، ذات صلة بأكثر من مجال فرعي واحد ، وتحتاج صلتها الخاصة بهذه المجالات الفرعية الى إيضاح . ولوحظ أيضا أن بحث الاحتياجات العاجلة للعمل بحسب المجالات الفرعية وحدها يمكن أن يسفر عن نتائج غير مرضية . ويتطلب الأمر إيجاد وسيلة أفضل من أجل تحديد الأولويات وتوزيع الموارد في إطار موحد . وفوق هذا ، فإن من الضروري للغاية ضمان زيادة المشاركة الأساسية والعالية لمنظمتي اليونسكو ، والفاو في المجالات الفرعية التي تعنيهما .

(ب) النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، والتصحر

٢٦٤ - لوحظ أن أنشطة المراقبة الفعالة للتصحر تتطلب ادماج مختلف التدابير والسياسات القطاعية في إطار موحد ، مثل التدابير والسياسات المتعلقة بأعمال التربة ، والمياه ، والتحريج . ويتطلب الأمر تدعيم المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان ، كما يتطلب تعزيز الامكانيات الوطنية اللازمة لتدريب الموظفين المطلوبين . وبوجه خاص يجب أن تقوم المكاتب الاقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور نشط في عملية انشاء المراكز الخاصة بهذا التدريب والنهوض بها . وأكدت الوفود أن اعادة التشجير هي عامل حاسم من عوامل مكافحة التصحر . وأشار في هذا الصدد الى مشروع الحزام الاخضر الذي يبشر بالخير في شمال افريقيا . وعلى حين كان هناك تأييد عام للأنشطة المقترحة ، علق أحد الوفود بالقول انها تكاد لا تشتمل على مشروعات ميدانية عملية الاتجاه .

(ج) النظم الايكولوجية للأحراج والغابات الاستوائية

٢٦٥ - وافقت معظم الوفود على أن عملية ازالة الغابات اتخذت أبعادا خطيرة ، مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي العواقب الوخيمة في المناطق المتأثرة . ولا حظت اللجنة الدور المتنوع البعيد الأثر ، الذي تقوم به النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية وما له من أهمية على الصعيد

العالمي فيما يتعلق بالانتاج الاقتصادي ، وتوفير المواد الخام للصناعة ، والغذاء ، ومكافحة تدهات التربة والتصحر والتلح ، وتنظيم شبكات المياه ، والمحافظة على الأنماط المناخية الصفيرة المواتية ، الخ . وجاء بعضهم بوصف للأنشطة الوطنية لمكافحة إزالة الغابات ، ولوحظ مدى فائدة التقييم الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على الصعيد العالمي ، لمراد الغابات الاستوائية .

٢٦٦ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتعاون الناجح من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع كل من الفاو ، اليونسكو ، في الأعمال التحضيرية لاجتماع الخبراء المعني بالغابات الاستوائية ، والنتائج التي أسفر عنها . وأيد عدد من الوفود التوصيات التي وضعها الاجتماع وأعربوا عن اعتقادهم أنها تقدم أطارا مفيدا لوضع برامج دولية شاملة ومتكاملة من أجل ترشيد استخدام الغابات الاستوائية . وأيد عدد من الوفود الاجراء المقترح للمتابعة ، بما في ذلك اقتراح عقد اجتماع ثان للخبراء من أجل التوصل الى خطة مفصلة لمكافحة إزالة الغابات الاستوائية . ولتنفيذ ذلك ، ينبغي اتخاذ نهج متكامل ، يحدد على المتغيرات المادية والسياسية - الاقتصادية الهامة . واعتبر اقتراح المدير التنفيذي نقل تقرير اجتماع الخبراء الى الحكومات بغية الحصول على استجابتها الموضوعية ، اقتراحا سليما . وشدد على أهمية تلقي المعلومات الموضوعية ، لتمكين الاجتماع الثاني للخبراء من الانعقاد في موعد مناسب يجعل في الامكان احالة تقريره والنتائج الأخرى التي يخلص اليها الى الدول الاعضاء قبل انعقاد دورة مجلس الادارة بوقت كاف . وأعرب بعض الوفود عن اعتقادهم بأن الحكومات تحتاج الى مزيد من الوقت لدراسة التوصيات ؛ ومن هنا يكون من السابق لأوانه في المرحلة الحالية التوصية باتخاذ أى اجراء بشأن التقرير الذي يسفر عنه الاجتماع . وقال أحد الوفود ان بعض توصيات الاجتماع ، على الأقل ، ينبغي أن يوضع موضع التنفيذ العاجل ، وهي التوصيات الخاصة بمكافحة غزو مناطق الغابات ، وسياسة استخدام الارض والتخطيط من أجل تشجيع الاستعمال الأمثل لامكانيات الغابات الاستوائية ، وتوزيع وتبادل المعلومات ، والتعليم والتدريب . وأضاف أن من المهم كذلك ، التأكد من أن خطط العمل العالمية المتعلقة بالغابات الاستوائية تتماشى تماما مع الخطط الوطنية والاقليمية . وصرح اثنان من الوفود بأن أى عمل دولي في ميدان الغابات الاستوائية يتعين أن يقوم على الاعتراف بالسيادة الكاملة للدول على مرادها الطبيعية ، وبالدور الرئيسي للآليات الاقليمية . وأشار البعض الى التعاون الاقليمي القائم في امريكا اللاتينية ، بمقتضى معاهدة التعاون بين بلدان هوض الامازون .

٢٦٧ - وأعرب وفدان آخران عن رأيهما أنه نتيجة للأداء الفعال للدور الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة للبيئة ، وعلى أثر التقرير الشامل والمفصل الذي قدمه الاجتماع ، لم يعد هناك ما يدعو الى زيادة اعتمادات الميزانية . وأعرب الوفدان ايضا عن رأيهما أن الاهداف الجديدة المقترحة للبرنامج فيما يتعلق بالنظم الايكولوجية للغابات والاهراج الاستوائية ليست مناسبة لأسباب عديدة ، لاسيما وأن صياغتها تميل الى احداث اختلال رئيسي في التوازن ، وذلك بالمقارنة بأهداف المقرر ١٩٨٢ للأجزاء الأخرى من البرنامج : فإذ ما اعتبرت محتويات التذييل أطارا زمنيا للتخطيط ، فسوف يكون الأمر أقل صعوبة . واقترح أن ينظر في تنفيذ هدف واحد لعام ١٩٨٢ ، مع ترك المجال لاجراء بحث واف للأهداف الطويلة الأجل لكامل البرنامج الذي سيضعه برنامج

الأمم المتحدة للبيئة لينظر فيه مجلس الإدارة في دورته العاشرة . واقترح أحد الوفود أن يركّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتمامه على وضع وتعزيز نهج متكاملة لإدارة الغابات الاستوائية واضعاً في اعتباره الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية لازالة الغابات . وتساءل وفد آخر لماذا أصبحت الإشارة الى البرنامج العالمي للتشجير ، الذي سبق اقتراحه على المجلس إشارة عابرة .

٢٦٨ - وشدد أحد الوفود على الحاجة الى انشاء شبكات تمثلية من المناطق المحمية في الغابات الاستوائية ، وترشيد استخدام الغابات الثانوية لتخفيف الضغوط على الغابات المقفلة ، وانشاء آليات مؤسسية تضمن أن تقوم شركات الاخشاب الدولية بسداد التكاليف الكاملة لعملياتها ، بما فيها التكاليف المتعلقة بأضرار البيئة ، للبلدان المعنية . واقترح أن يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الفاو ، مدونة لقواعد السلوك للمؤسسات المشتغلة باستخراج الأخشاب في مناطق الغابات الاستوائية . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً ، أن يشجع البلدان المتقدمة صناعياً والوكالات التي تقدم المعونات ، على تدعيم البرامج الوطنية المتصلة بحفظ الغابات الاستوائية . ويجب تشجيع ترشيد استخدام منتجات الغابات الاستوائية في البلدان المستوردة ، التي ينبغي أن تحاول تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في الاخشاب .

٢٦٩ - وأشار مختلف الوفود الى المشروعات الارشادية في ميادين ادارة البيئة بوصفها ميادين لها أولوية بمقتضى البرنامج ، وذلك فيما يتعلق بالنظم الايكولوجية للغابات ، وتطوير نظم التشجير من أجل تجديد البيئة بعد تدهورها ، والمساعدة التقنية في رصد عملية ازالة الغابات ، والبحث التصنيفي والبيئي المتعلق بحفظ الأهرج ، والبحث المتعلق بالجمع بين تنمية الأهرج وتخطيط التنمية الاقتصادية ، وانشاء مراكز تدريب اقليمية لإدارة الأهرج ، وتبادل المعلومات عن البرامج الوطنية لإدارة الغابات . واقترح أحد الوفود أن يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجراء دراسة حالة افرادية لتقييم ازالة الغابات الاستوائية في جنوب شرقي آسيا . وطالب وفد آخر بمواصلة تقديم المساعدة الى بلدان غرب ووسط افريقيا من أجل رصد وإدارة الغابات الاستوائية ، وانشاء مركز اقليمي للوثائق والمعلومات عن البيئة الاستوائية ، تمشياً مع المقررات السابقة . وبالنظر الى أن ازالة الغابات الاستوائية يعتبر مشكلة خطيرة في ميداني نقص الاغذية ، ونقص أخشاب الوقود ، اقترح أن تشمل برامج ادارة الأهرج على مكونات انتاج الغذاء (الحراجية - الزراعية) ، وأن تتضمن غرس أنواع من الشجر تكفل توريد أخشاب الوقود للسكان المحليين ، بصفة مستديمة . ولوحظ أن حفظ النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من برامج التنمية الريفية . وساد الاعتقاد بأنه ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الاخرى ، أن تعزز وتساعد البرامج الوطنية لصيانة البيئة ، وانه ، ازاء أهمية هذه المشكلة ، ينبغي زيادة اعتمادات ميزانية هذا المجال الفرعي .

٢٧٠ - وأكد أحد الوفود أنه ، لما كان السبب الرئيسي في ازالة الغابات الاستوائية هو بصفة خاصة اخلاء الارض للزراعة ، لذا تقع على عاتق الفاو المسؤولية المباشرة للعمل على وضع وتنفيذ برامج لاعادة التشجير ، وصيانة النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية . وبالنظر الى اتجاه خطط الفاو لعقد اجتماع للجنة التنمية الحراجية في ١٩٨٠ ، فليس من المستصوب أن يتقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باقتراح لعقد اجتماع آخر حول موضوع له صلة بذلك ، وشدد البعض على

ضرورة توفير التأييد الدولي القوى لبرامج الفاو ، واليونسكو ، والمؤسسات الاخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، التي تتناول موضوع الغابات الاستوائية . وينبغي تعبئة التعاون الدولي ——— أجل تصميم البرامج المنسقة فيما يتعلق بأنواع التربة ، والمناخ ، والغابات الاستوائية ، والموارد الجينية ، والموضوعات الاخرى الوثيقة الصلة ذات الاهمية البيئية القصوى . وقد اقترح بأن يبحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد اجتماعات للبرمجة الموضوعية المشتركة عن مختلف أجزاء برنامج شامل عن حفظ الغابات الاستوائية ، بما في ذلك الحراجة الزراعية ، والحراجة المجتمعية .

(د) النظم الايكولوجية للجبال والجزر والسواحل وغيرها

٢٧١ - لوحظ أن التدهور البيئي المتزايد الخطورة في النظم الايكولوجية للجبال والغابات وتجمعات المياه الواقعة عند مصاعد الانهار ومهابطها ، يجب ان يوضع في الاعتبار عند التخطيط لعمل فعال . وبالإضافة الى المشاكل المبينة في وثيقة البرنامج ، يتطلب الأمر دراسة الآثار البعيدة المدى للسياحة الجماعية في المناطق الجبلية ، وتحويل الغابات الجبلية الى أراضى عشبية واتباع نهج شاملة لإدارة تجمعات المياه تتجاوز الجوانب التقنية الخالصة لمكافحة التدفقات العارمة . وأكد أحد الوفود أن المهم ليس اعداد تقارير عن حالة المعرفة وتعميم المعلومات العامة ، بل تنفيذ استراتيجيات سليمة من الناحية البيئية لاستخدام النظم الايكولوجية الجبلية ، بصفة مستديمة ، وذلك عن طريق المشروعات النموذجية والمشاركة المتزايدة للمؤسسات الاخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة .

٢٧٢ - وأشير الى أن التقنيات والنظم المتعلقة بترشيد استعمال وإدارة المياه ، والتجديدات الخاصة بالمصادر غير التقليدية للطاقة ، لها قيمتها الخاصة للنظم الايكولوجية للجزر . وقــد لوحظ أن انبثاق كتل ارضية جديدة ناتجة عن التفريغ على نطاق واسع بسبب التحات الصلب ، يعتبر مشكلة خطيرة في بحار جنوبي آسيا ، ينبغي على برنامج الامم المتحدة للبيئة ان ينظر فيها عند وضع برنامجه .

٢٧٣ - وأيدت الوفود الاقتراح الخاص باعداد تقرير عن حالة المعرفة فيما يتعلق بالنظم الايكولوجية الساحلية في مختلف مناطق العالم . واقترح أن يدعم برنامج الامم المتحدة للبيئة المشروعات النموذجية لتقييم طبيعة ومدى الضرر الذي يلحق بالنظم الايكولوجية الساحلية من الانسكابات البترولية ، وأيضا نتيجة للتنمية الصناعية والحضرية غير المخططة . وينبغي أن يدعم كذلك العمل الدولي والاقليمي من أجل الادارة البيئية للمياه الساحلية ، على نسق ما شرعت فيه بلدان جنوبي آسيا المحاذية للهملايا ، كما ينبغي له أن يكرس اهتماما خاصا للمناطق " الانتقالية البريئة - البحرية " ، مثل مصبات الانهار والمستنقعات . وينبغي كذلك بحث العواقب البيئية السلبية المحتملة للسياحة الجماعية على النظم البيئية الساحلية ، كما ينبغي ايلاء اهتمام عاجل لتخطيط استخدام الاراضي في المناطق الساحلية . وشدد على الحاجة الى استحداث أساليب بسيطة لمسح النظم الايكولوجية ذات الأولوية في الأراضي الرطبة الساحلية والجزر الصغيرة ، ووضعها موضع التنفيذ . ولوحظ التأثير الكبير الناجم عن صيانة عدد قليل من الموائل الرئيسية ، على حماية الحيوانات البحرية .

٢٧٤ - ووصف ممثل كينيا المجهودات التي تقوم بها حكومته في مجال حفظ النظم الايكولوجية الساحلية ، وتعاونها مع اليونسكو (برنامج الانسان والمحيط الحيوى) ، واقترح أن تستخدم متنزهات كينيا الوطنية البحرية ومناطقها الساحلية المحمية ، لأغراض البحث العلمي الدولي للنظم الايكولوجية الساحلية والموارد البحرية الحية .

٢٧٥ - وأشار ممثل اليونسكو الى استعداد المنظمات لوضع تقرير عن حالة المعرفة فيما يتعلق بالنظم الايكولوجية الساحلية .

(د) التربة

٢٧٦ - أكدت اللجنة ، بعد أن لاحظت بارتياح التقرير الذي اسفر عنه اجتماع الخبراء الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الفاو عن سياسة التربة ، ضرورة أن تأخذ أى سياسة شاملة في اعتبارها ، احتياجات سكان العالم على المدى الطويل ، ومتطلبات صيانة الغابات وادارتها . ولقيت التوصيات التي تضمنها التقرير تأييدا عاما . ولاحظ أحد الوفود ، أن التوصيات كانت متحفظة بعض الشيء ، اذا قورنت بخطورة المشكلة ، وأكد آخر الحاجة الى مؤشرات واضحة تماما بشأن وضع البرنامج بما في ذلك تحديد مسؤوليات المنظمات ، وبرامج العمل المحددة الوقت ، والنتائج . وأعرب عن بعض الشكوك حول قيمة عقد اجتماع آخر فيما بعد ، في ١٩٨٠ ، وأعرب أحد الوفود عن قلقه البالغ ازاء الاقتراح الخاص باجتماع فريق خبراء مرة في كل سنة ، بالنظر الى الجوانب المتعلقة بتكلفة مثل هذه السلسلة من الاجتماعات . وكان ثمة اعتقاد بضرورة عدم تعليق أهمية لا مبرر لها على وضع مبادئ توجيهية عامة لادارة التربة : والأفضل أن يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تدعيم قدرة البلدان النامية ، بما في ذلك امكانياتها المؤسسية ، لرسم السياسات والتشريع ، من أجل مكافحة تدهور التربة والتقليل من خسائرها ، وتشجيع المشاريع الارشادية في ميدان حفظ التربة ، باستعمال مواردها المحدودة ، بكفاءة ، بغية تحقيق أقصى تأثير حفاز عملي في هذا الميدان ، باستخدام كل المعرفة المتاحة .

٢٧٧ - وشدد اثنان من الوفود على ضرورة أن يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع سياسات عالمية للتربة ، وخطة عمل طويلة الأجل لمتابعة نتائج اجتماع الخبراء . وينبغي أن تقع هذه السياسة في اطار الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية وخطة العمل التي ينبغي أن تدمج مع خطة العمل الخاصة بمكافحة التصحر ، وأن تعين المقاصد وتحدد المسؤوليات للمنظمات الدولية ، وتدخل في حسابها العوامل القانونية ، والاقتصادية والاجتماعية .

٢٧٨ - وأثنى على عمل برنامج الامم المتحدة للبيئة / الفاو في تقييم تدهور التربة . وشدد عدد من الوفود على أهمية القيام بمسح شامل لموارد العالم من التربة ، وتصنيفها . وبالنظر الى أن العوامل الايكولوجية والجغرافية هي التي تحدد ، الى درجة كبيرة ، تصميم الأساليب الملائمة لادارة التربة ، فان التصنيف المقترح للتربة يحمل قيمة عملية ، الى جانب قيمته الاكاديمية . وشدد البعض على أنه في الوقت الذي يعتبر فيه القيام بجرد لموارد التربة مسؤولية وطنية ، ينبغي على المنظمات الدولية ، لاسيما الفاو ، أن تواصل القيام بدور نشط في انشاء شبكات من المؤسسات حتى تكون البيانات الصادرة عن المصادر الوطنية متسقة .

٢٧٩ - ووصف بعض الوفود المشاكل الوطنية الخطيرة ذات الصلة بالتربة ، بما في ذلك خسارة الارض الزراعية الناجمة عن التفرق والتلح وتحات التربة ، والتجربة الوطنية لتقييم موارد التربة ، وطلبوا بالمساعدة الدولية في تصميم وتنفيذ البرامج ذات الصلة بتقييم البيئة ، وإدارة التربة ، واستصلاح الارض الزراعية التي أضررت . وأيد أحد الوفود الاقتراح الخاص باجتماع افرة مخصصة من الخبراء الدوليين من اجل اعداد مبادئ توجيهية لصيانة التربة وإدارتها بوصفها وسيلة لاجاد الحلول المنسقة ، مع مساهمة جميع المؤسسات الوطنية والدولية المعنية .

(٩) المياه

٢٨٠ - أعرب عن التقدير العام لدور برنامج الامم المتحدة للبيئة في تحقيق نهج متكاملة لتحسين نوعية مياه الشرب والمرافق الصحية في المناطق الريفية . وكان هناك اعتقاد بأن المشاريع الارشادية التي اقامها برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي أن تتكرر على نطاق واسع ، وأن استراتيجيات توفير المياه في المناطق الريفية تشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة للتنمية . وأكد عدد من الوفود أنه ينبغي على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يشارك بصورة اكثر نشاطا في تنفيذ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، واقترح أن يبرز برنامج الامم المتحدة للبيئة الجوانب البيئية لتوفير مياه الشرب أثناء بحث الجمعية العامة للعقد ، في دورتها الخامسة والثلاثين . ولا حظ أحد الوفود أهمية التأكد من ان البرنامج الذي يقده برنامج الامم المتحدة للبيئة يسهم اسهاما محدد في تنفيذ خطة عمل ماردل بلاتا . ويتطلب الامر وضع الخطط الاساسية وتنفيذها على مستوى المجتمع المحلي ، ومشاركة المجتمع المحلي للتصدي في وقت واحد لمشاكل توفير مياه الشرب ، ومعالجة المياه الفائضة والنفايات والتخلص منها ، كما ان البرامج التي تضعها البلدان النامية لتتيح لكل أسرة ريفية الوصول الى مياه الشرب النظيفة ، تحتاج الى دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي . ويجب الاحتياط للتأكد من أن زيادة توفير المياه في أحد نواحي الاقليم لا تؤدي الى نقصها في ناحية أخرى منه . ووصف عدد من الوفود التجربة والطاقت الوطنية التي يمكن أن تفيد البلدان الاخرى ، وأشار في هذا الصدد الى مشاريع المياه التي تقوم على " الجهد الذاتي " في كينيا ، ومركز الاحالة الدولي لتوفير المياه للمجتمعات المحلية في الاراضي المنخفضة ، والدورات التدريبية التي ينظمها في جمهورية المانيا الديمقراطية برنامج الامم المتحدة للبيئة ، واليونسكو ، وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهي دورات سوف تستمر .

٢٨١ - واثنى على العمل النموذجي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بتجميع المياه الناتجة عن العواصف والامطار ، لأثره الحافز المحتمل في تحسين أساليب الوصول الى الماء العذب في المناطق التي تعاني من قلة الامطار ، وفي حماية البيئة ، واقترح أن توزع النشرة المتعلقة بهذا الموضوع على نطاق واسع . وأشار الى عقد حلقة تدريبية عن تجميع المياه في الاراضي القاحلة ، تشترك فيها الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك ، في جامعة اريزونا ، فيما بعد ، في ١٩٨٠ . واقترح أن يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بتقييم أثر البيئة على انتاج واستعمال المياه بعد ازالة ملوحتها . وقوبل عنصر التدريب في البرنامج ايضا بالتأييد العام .

٢٨٢ - وأعرب اثنان من الوفود عن اعتقادهما أن البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن المياه يتألف ، فيما يبدو ، من مجموعة مشاريع متباينة تقوم بها مختلف المنظمات ؛ وهو يفتقر الى بؤرة خاصة به ، وينبغي أن يعاد تقييمه في الدورة التاسعة للمجلس ضمنا لأن يكون تصميمه في اطار استراتيجية مترابطة . وقال أحد الوفود انه ربما ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز على الجوانب المتعلقة بنوعية المياه ، بالنظر الى أن المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز فرص الحصول على المياه . وطالب آخرون بنشر مزيد من المعلومات عن أنشطة هذه المؤسسات .

٢٨٣ - وقال ممثل اليونسكو ان اليونسكو تخطط لتنفيذ مشاريع اقليمية رئيسية ، في اطار البرنامج الدولي الهيدرولوجي ، تتناول ترشيد ادارة موارد المياه في المناطق الريفية ، وهي مشاريع تدعو الى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي يتطلب برنامجا في ميدان أبحاث المياه ، قادرا أكبر من التحديد ، لاسيما فيما يختص بتدريب الاختصاصيين .

٢٨٤ - واسترعى ممثل اللجنة الاقتصادية لاروپا الانتباه الى مشروع الاعلان السياسي للوقاية ومكافحة تلوث المياه ، بما في ذلك التلوث عبر الحدود ، وهو المشروع الذي وضعت له لجنة مشاكل المياه المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لاروپا ، ويوفر الأساس لمزيد من العمل الهام للجنة فسي هذا الميدان .

(ز) الحيوانات البرية والمناطق المحمية

٢٨٥ - قال عدد من الوفود أن وثيقة الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة وثيقة شاملة كتبت بعناية ، وأثنوا على تعاون الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والصندوق العالمي للحيوانات البحرية ، في اعداد هذه الوثيقة . واقترح أن يحيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بصفة رسمية ، الاستراتيجية الى جميع الحكومات ، ويبحث على وضعها في الاعتبار عند صياغة سياسات وبرامج التنمية ، وأن يتحقق من تقدم الأعمال التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية . وحث أيضا على زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذها .

٢٨٦ - وأثنى على التعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والعمل الحالي الذي يقوم به على المستويات الوطنية ، واقترح أن تعكس اعتمادات ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أهمية تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة على النطاق العالمي . وعلى حين أثنى على المنطق الذي تقوم عليه سياسة تخفيض اعتمادات الميزانية المخصصة لأنشطة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، اقترح بعض الوفود زيادة هذه الاعتمادات ، نظرا لأهمية أنشطة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ، واقترح أحدها أن يكون التخفيض تدريجيا وجيد التوزيع من الناحية الزمنية . واقترح أن يقدم المدير التنفيذي تقريراً في الدورة التاسعة لمجلس الإدارة عن المتابعة البرنامجية ، بشأن ما تتركه الاستراتيجية من آثار على البرنامج الكامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٨٧ - وقد حظي بالتأييد العام الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحماية

احتياطات المحيط الحيوى ، ومشاركته لليونسكو . وشدد على أهمية تغطية جميع النظم البيئية التمثيلية ، وحث الوفود على ضرورة تدعيم المساعدة الدولية لتحديد الموائل التي تتضمن المناظر الطبيعية الفريدة والأنواع المهددة من الحيوانات والنباتات البرية .

٢٨٨ - وحظي بتأييد عام ، الأهداف والاستراتيجيات وبرامج العمل المقترحة . وقال اثنان من الوفود أنه ينبغي على البرنامج أن يوجه عناية خاصة الى البلدان الآسيوية النامية ، حيث الضغوط السكانية والاقتصادية على موارد الحياة البرية والجينية كبيرة ، ودعا الى تقديم المساعدة الدولية من أجل تيسير عملية تقييم حيوانات ونباتات غابات جنوب شرقي آسيا المطيرة .

٢٨٩ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالأنشطة ذات الصلة باتفاقية الأنواع المهددة بالخطر ، وتساءل عن الموقف بالنسبة لتمويل مشروعات معينة . وقال آخر انه يجب منح بيع واستعمال جلود الحيوانات البرية ، والعاج ، في أماكن الاستهلاك النهائي ، كوسيلة فعالة لحماية الحيوانات البرية ، بينما وصف وفد آخر التجربة الوطنية لحماية الحيوانات البرية قائلاً ان المساعدة الدولية حيوية من أجل اجراء الدراسات في البلدان النامية حول اختيارات تنمية الاراضي ذات الصلة بحفظ الطبيعة ، لفرص تحديد أفضل الحلول في مواجهة الضغوط الاقتصادية المتزايدة على الحيوانات البرية والموارد الطبيعية .

٢٩٠ - ولا حظ وفد آخر انه لا ينبغي اغفال التعارض المحتمل بين حماية الحيوانات البرية والطبيعة وبين احتياجات التنمية الاقتصادية . ووفقاً للاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، ينبغي النظر الى حفظ الأنواع باعتباره جزءاً لا يتجزأ من البرامج الموجهة الى التنمية دون تخريبها . وكان من المأمول أن تعكس البرامج التي لها صفة التنظيم الدولي ، حساسية جديدة للمسائل البيئية . ولا حظ وفد آخر أنه بينما تدرك البلدان النامية الحاجة الى حماية الحيوانات البرية والأنواع أثناء نموها ، فانها تحتاج الى المساعدة الدولية من أجل تحويل هذا الادراك الى عمل فعال .

٢٩١ - وأمدح دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة الوثائق القانونية لحفظ الطبيعة ، ونص على ضرورة اعطاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ الاتفاقيات الدولية القائمة . وعلى حين حظي بالثناء برنامج الزمالات المتعلق بالحيوانات البرية والمتنزهات ، الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فقد ذكر أن نطاقه في حاجة الى توسيع ليشمل المحافظة على موائل الحيوانات البرية وتحسينها . ولا ينبغي أن يقتصر الاهتمام على المناطق الموصوفة بأنها " محمية " ، كما ينبغي بذل مجهودات أخرى لمكافحة الآثار الضارة للنشاط البشرى على الحيوانات البرية .

٢٩٢ - واقترح أحد الوفود أن يكون نص الجزء الأول من الهدف المنقح المقترح بشأن الحيوانات البرية والمناطق المحمية كما يلي : " تعزيز الأنشطة الرامية الى اعطاء قاعدة علمية كافية يستند اليها في وضع نهج أكثر عملية وفعالية من أجل حفظ الحيوانات البرية والمناطق المحمية " .

٢٩٣ - أعرب ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، عن تقدير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، لمشاركته لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستويين الثاني والثالث ، وذكر الخطة المتحركة الجديدة للسنوات الثلاث التي وضعها الاتحاد من أجل تنفيذ برنامج بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية وغير الحكومية . وقال ان المنظور لجميع الأعمال المتعلقة بحفظ الطبيعة ، والتي حددت معالمها الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، هو منظور عريض يعبر عن العلاقات بين البيئة والتنمية .

٢٩٤ - ودعا ممثل اليونسكو الى أن يؤدي الفريق المعني بحفظ النظم الايكولوجية وظيفته بطريقة فعالة من أجل المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، وشدد على أهمية توسيع الشبكة الدولية لاحتياطات المحيط الحيوى ، واقترح أن يكون انشاء هذه الاحتياطات بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع مراكز فافيلوف لنشر الأنواع النباتية المدجنة .

(ح) الموارد الجينية

٢٩٥ - حظيت الأولويات ، والأهداف والاستراتيجيات للبرامج المقترحة بدعم واسع ، واتفقت الآراء على الأهمية الفائقة لحفظ الموارد الجينية المحلية ، بما في ذلك موارد المتعضيات المجهرية على تنوعها الطبيعي . وجرى وصف التجربة الوطنية في مجال البحوث الخاصة بحفظ المادة الجينية والمتعضيات المجهرية النباتية والحيوانية ، ولوحظ أن الاتفاقات الدولية بشأن الوصول الى البلازما الجرثومية المحفوظة ، مفيدة ، وأعربت الوفود عن تأييدها لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة ، بالمشاركة مع اليونسكو (برنامج الانسان والمحيط الحيوى) والفاو ، والفريق الاستشارى المعني بالبحوث الزراعية الدولية ، والمجلس الدولي للبحوث الجينية والنباتية ، والمنظمات الأخرى . وبصفة خاصة ، لقي برنامج الانسان والمحيط الحيوى لتوثيق موضوع الفقار الجيني ، ترحيبا من الوفود ، وقد لوحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قام بدور متواضع ، وكان ينبغي على المنظمات الدولية المعنية الأخرى أن تسهم بنصيب متزايد في تنفيذ البرنامج . وشدد أيضا على أهمية زيادة تعاون المنظمات الدولية مع الحكومات . وأشار كذلك الى انه ، مع ضرورة التعليم والتشريع البيئي لتدعيم حفظ الموارد الجينية ، يحتاج الأمر الى وضع أساليب لزيادة انتاجية النظم الايكولوجية ، دون الاضرار بسلامتها ، من أجل تحسين نوعية الحياة البشرية . ولا حظ أحد الوفود أنه ينبغي أن تكون الأهداف والاستراتيجيات بعد اعادة صياغتها ، متصلة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة .

٢٩٦ - وشدد أحد الوفود على أهمية استعمال الموارد الجينية في الانتاج الزراعي والحيواني . ودافع عن اعطاء الأولوية للبحث في استعمالات جديدة للموارد الجينية من أجل تحسين البيئة . وسلطت الأضواء على الحاجة الى تدريب الخبراء المحليين على خدمة مشاريع حفظ الموارد الجينية وتطبيقها .

٢٩٧ - واسترعى وفد آخر الانتباه الى العلاقة المتبادلة بين الموارد الجينية وحفظ الحيوانات البرية ، كما هو مبين في الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، وقال ان هذا الترابط شأنه شأن الترابط مع الموارد البحرية الحية ، تنبغي معالجته بتمعن في وثيقة البرنامج . وأشار الى انه بينما يؤكد البرنامج المقترح على أنواع لها قيمة اقتصادية معروفة ، فان من الضروري منع ضياع تجمعات الجينات البرية ، حيث تختلف الاحتياجات والتطبيقات بمرور الزمن : وهذا الجانب ينبغي أن ينعكس في برنامج العمل على المدى الطويل .

٢٩٨ - وأشار ممثل الفاو الى النظم الايكولوجية الأرضية بصفة عامة ، فوصف المشاركة المستفيضة من جانب المنظمة في الأنشطة ذات الصلة بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، مع تحسين أساليب الانتاج الزراعي ، وبناء الامكانيات الوطنية المؤسسية بوجه خاص ، لمكافحة التدهور والعمل على

حفظ التربة والمياه . ورحب بالدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المساعدة على استرعاء مزيد من الانتباه الى أن الأسباب الجذرية لتحاث التربة وتدهورها المزمع ، ولاستنزاف الغابات ، والمراعي والموارد الجينية ، غالبا ما تكون أسبابا اجتماعية وثقافية ومالية ، ومؤسسية ، وسياسية ، وليس أسبابا تقنية . وأشار ، في هذا الصدد ، الى مسؤوليات الفاو عن اعداد الميثاق الخاص بالتربة ، بالكيفية التي عهدت به اليها مجالس ادارتها . وقال ان عمل لجان الخبراء الحكوميين للفاو فيما يتعلق بالتحريج ومصادد الأسماك والزراعة والتغذية ، يتصل اتصالا وثيقا ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حيث انها تستعرض المشاكل البيئية ذات الصلة بالتنمية . ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة منها على نحو أفضل . وللفاو عدة برامج ميدانية اقليمية أخرى ، وتتعقد اجتماعات وحلقات دراسية لمتابعة موضوعات مثل ادارة تجمعات المياه في المناطق الجبلية ، وإدارة الحيوانات البرية ، وترشيد استعمال الكيماويات في الزراعة ، وتواصل مشاركتها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اطار برنامج الفاو للموارد الطبيعية للأغذية والزراعة .

٢٩٩ - وأعلن ممثل اليونسكو عن ثلاثة مشاريع اقليمية كبرى يقترح الشروع فيها بمقتضى برنامج الانسان والغلاف الحيوى تتعلق بالاراضي القاحلة ، والغابات الاستوائية ، والنظم الايكولوجية الساحلية وأن دعم هذه المشاريع من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمر مرغوب فيه ، وشدد على الحاجة الى دعم المشاريع المتكاملة الارشادية والتدريبية في مجال البحث الريادي في مختلف النظم الايكولوجية ، بما في ذلك الغابات الاستوائية .

٣٠٠ - راجعت اللجنة ، في ختام مناقشتها للنظم الايكولوجية الأرضية ، مجلس الادارة باعتماد مشاريع مقررات عن الغابات الاستوائية ، والمركز الاقليمي للمعلومات والوثائق العلمية المتعلقة بالايكولوجيا الاستوائية ، وعن سياسة عالمية للتربة ، وعن الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة (أنظر المرفق الأول ، ٩/٨ ألف وباء ، ١٠/٨ و ١١/٨ على التوالي) .

الغابات الاستوائية

٣٠١ - قدم مشروع المقرر وفود : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، بوتسوانا ، بوروندي ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير ، غابون ، الكونغو ، كينيا ، نيجيريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ونقح شفويا باسم مقدميه .

٣٠٢ - أوضحت الأمانة أن التكلفة المالية لهذا المقرر ستكون ٧٥ ٠٠٠ دولار في ١٩٨٠ تمول من احتياطي البرنامج .

٣٠٣ - أوضح وفد البرازيل انه سيبدى تحفظات في الجلسة العامة فيما يختص بتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالغابات الاستوائية .

٣٠٤ - قال ممثل بارغواي انه امتنع عن تقديم تعديل لمشروع المقرر لا شيء سوى الاستجابة لهجاء وفد البرازيل وفنزويلا . وأضاف انه يرغب أن يسجل ، للعلم ، أن البرنامج العالمي للمناطق البيئية ، الذي عمل على وضعه مدير مجلة " The Ecologist " ، مع فريق من الخبراء الدوليين والمؤسسات الدولية ، يستحق التعريف على نطاق أوسع . وقال انه آلية مستعدة لجمع الأموال من أجل انقاذ الغابات الاستوائية في البلدان التي ترغب في هذا ، وهو أمر يستحق ، في رأيه ، الدعم الكامل من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهذه البلدان ، بوصفه منظمة غير حكومية أخرى ذات رسالة مهمة بصفة أساسية .

المركز الاقليمي للمعلومات والتوثيق العلمي للبيئة الاستوائية

٣٠٥ - قدم مشروع المقرر وفود : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ويلجيكا ، وبوروندي ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وزائير ، والسنگال ، وغابون ، وغينيا ، وفرنسا ، وكندا ، والكونغو ، وكينيا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

٣٠٦ - أوضحت الأمانة أن تنفيذ المقرر سيكون في إطار الموارد المتاحة ، كما كان متوقعا من قبل في خطة العمل المقترحة .

السياسة العالمية للتربة

٣٠٧ - قدم مشروع المقرر : اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية ، واسبانيا ، وأوروغواي ، وبلغاريا ، وتركيا ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والسويد ، والعراق ، وغينيا ، وكولومبيا ، وكينيا ، ونيجيريا ، ونقح شفويا باسم مقدميه .

٣٠٨ - أوضحت الأمانة أن الاجتماع المشار اليه في المقرر سيتكلف في حدود ٢٠.٠٠٠ دولار ، وهو مبلغ يمكن استيعابه ضمن البرنامج المخصص لهذا المجال .

الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة

٣٠٩ - قدم مشروع المقرر وفود : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأستراليا ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وأوروغواي ، وإيطاليا ، والدانمرك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويوغوسلافيا ، واليونان ، وعدله وفد فرنسا .

٣١٠ - وحدد وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في معرض تقديمه لمشروع المقرر ، على أنه لا يطالب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأى برامج جديدة أو مصروفات كبيرة . وقال ان الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة هي تطور منطقي للمبادئ المتفق عليها في استكهولم في ١٩٧٢ ، والتي يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذها بالفعل . وبصفة رئيسية فمن واجب الحكومات والمنظمات الوطنية أن تضع برامج اضافية وأن تجد الموارد الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة . وينبغي على أعضاء مجلس الإدارة حث حكوماتهم على اتخاذ المزيد من التدابير .

٣١١ - وأوضحت الأمانة أن الآثار المالية المترتبة على المقرر قد أخذت في الاعتبار بالفعل بصفة جزئية في التخطيط المبكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأية مصروفات اضافية مترتبة على المقرر ، يتعين الحصول عليها من الموارد المتاحة .

٤ - البيئة والتنمية

(أ) النهج المتكامل للبيئة والتنمية ، بما في ذلك التنمية الإيكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية

٣١٢ - أيدت وفود عديدة جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبراز أهمية البيئة السليمة للتنمية القابلة للاستمرار والحاجة الى دمج الاعتبارات البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في التخطيط الانمائي . وقال أحد الوفود انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدد المجالات التي تلائمها جهوده أشد الملاءمة ، ليتيح بذلك تقديم أفضل مساهمة فعلية في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وحيد عدد من الوفود الحلقات الدراسية الاقليمية عن الاشكال البديلة لأنماط التنمية وأساليب الحياة التي ناقشت مسائل هامة كثيرة وجعلت الاقليم تعي الاهتمامات العالمية فيما تتجنب محاولات المحاكاة على نطاق عالمي . وشجرت وفود عديدة أن النهج المتكامل للبيئة والتنمية هو أهم جانب من جوانب أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وان الاعتماد المخصص له في الميزانية ينبغي أن يزداد لا أن يخفى كما اقترح المدير التنفيذي ، رغم أن أحد الوفود أيد تخفيض الاعتماد . وامتدح عدد من الوفود المشروع المشترك بين حكومة كينيا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن البيئة والتنمية ، بوصفه جديرا بالدعم في مرحلته التنفيذية ويوصفه يوفر أحد مصادر الخبرة الفنية للأنشطة المماثلة . واقترح ان تضطلع بلدان أخرى بمشاريع مماثلة في مجال ادماج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية . ولاحظ أحد الوفود الدور الهام الذي تلعبه البيئة في جميع جوانب التنمية الاقتصادية ، وأكد ان الاقتصار على تنفيذ تدابير للرقابة غير كاف اذا قورن بالادماج الكامل . وقال وفد آخر ، في معرض تأكيده للحاجة تبعاً لذلك الى نهج مشترك بين الاختصاصات ، ان النهج المتكامل ينبغي ان يعم أنشطة المستوى الثالث في مختلف القطاعات وانه يتعين على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يمارس دوره الحفاز بنشر المعلومات المتعلقة بذلك وتشجيع التعليم ذي الصلة .

٣١٣ - وأكد وفدان ان دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في تشجيع الوكالات والحكومات التي تقدم المعونات في البلدان المصنعة على دعم حفظ الموارد وتقوية الاعتبارات البيئية في البلدان النامية يعدّ وظيفة غاية في الاهمية . وقال آخران تخطيط استخدام الموارد ، ولا سيما الارض ، يعدّ أمراً أساسياً اذا أريد تفادي حدوث عواقب يتعذر اصلاحها واستنفاد الموارد الممكنة التجدد ، بينما قال آخران هذا النوع من التخطيط يجب ان يقوم على أساس الخبرة الطويلة ، بدلا من اجرائه على أساس تجريبي . وقال أحد الوفود ان مشاكل عملية عديدة تنشأ في تنفيذ استخدام الموارد استخدما سليما من الناحية البيئية بسبب الافتقار الى بدائل مناسبة .

٣١٤ - وقد حدث خلاف على التنقيحات المقترحة للهدفين ١٠ و ١١ ، فرحب عدد من الوفود بالصيغ المقترحة ، وأيد عدد مضاء الاحتفال بالأهداف الحالية . وأعرب وفدان عن تفضيلهما للصيغة المعتمدة للهدف ١٠ ، حيث ان التنقيح المقترح سيدخل عنصرا من الغموض ، بيد

أن وفدا اقترح انه قد يكون من الملائم اضافة الاشارة الى أنماط وأساليب حياتية بديلة ، وأيد أحد الوفود التنقيح المقترح للهدف ١١ نظرا لانه يؤكد ادماج الاهتمامات البيئية في عمليات تخطيط التنمية ، وقال انه يتعين ايلاء مزيد من الاهتمام في المستقبل لعلم الاقتصاد البيئي . وأيد عدد من الوفود ادماج عنصرى البيئة والتنمية في الادارة البيئية .

(ب) التكنولوجيا السليمة والمناسبة بيئيا

٣١٥ - وأكد عدد من الوفود الحاجة الى ان يكون برنامج الامم المتحدة للبيئة اكثر نشاطا في حفز البحث في التكنولوجيات المناسبة وتشجيعها ، حيث أن الاستخدام العشوائي للتكنولوجيات غير المناسبة يعدّ سببا رئيسيا من أسباب تدمير البيئة . وحث وفد على اقامة تعاون أكبر مع وكالات المساعدة التقنية المتخصصة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل الذى يجرى في استخدام الزئبق الياقوتي المائي ، ونتاج واستهلاك البيوغاز والانتفاع بالنفايات واعادة تدويرها . بيد أن وفدا آخر ذكر انه يتعين على برنامج الامم المتحدة للبيئة بسبب موارده المحدودة ، أن يتدخل تدخل هامشيا فقط ، وأن يقصر جهوده على التعاون مع مثل هذه الوكالات . وقال وفد آخر ان أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي ألا تقيد بتلك الطريقة ، بل ينبغي أن تعمل على ادماج التكنولوجيات المناسبة في النهج المتكامل للبيئة والتنمية .

٣١٦ - وأعرب أحد الوفود عن وجهة نظر مؤداها أن تجميع خلاصة وافية عن التكنولوجيات القليلة الفضلات والعديمة الفضلات سيكون في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر واقعية من تشجيع استحداث منهجيات لمقارنة وتقييم التكنولوجيات المختلفة . وأعرب وفد آخر عن قلقه لما ينفقه برنامج الامم المتحدة للبيئة من الموارد على تخفيف التلوث في البلدان والمناطق المصنعة تصنيعا كثيفا ، بدلا من انفاقها على استحداث تكنولوجيا سليمة بيئيا .

٣١٧ - وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ان اعتماد الاجتماع العالي المستوى ضمن اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بحماية البيئة ، للاعلان المتعلق بالتكنولوجيا القليلة الفضلات والعديمة الفضلات يوفر قوة دافعة لتعجيل وتوسيع الأنشطة البرنامجية التي تقوم بتنفيذها بالفعل في ذلك الميدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وتمثل تلك الأنشطة جزءا من جهد عالمي يبذله برنامج الامم المتحدة للبيئة لاستحداث تكنولوجيات سليمة ومناسبة بيئيا . وقد أنشئ فريق عامل خاص معني بمثل هذه التكنولوجيات لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وذكر ايضا العمل الذى يجرى في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا لوضع خلاصة وافية عن هذه التكنولوجيات ستتاح للسلطات المختصة في المناطق الاخرى عن طريق برنامج الامم المتحدة للبيئة .

(ج) الصناعة والبيئة

٣١٨ - وأكد عدد من الوفود أن الصناعة والبيئة تمثلان عنصرا في غاية الأهمية من عناصر أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة في البيئة والتنمية ، وأشاد بعمل مكتب الصناعة والبيئة .

ودعا أحد الوفود الى مزيد من الدراسة للنهج المفاهيمي للصناعة والبيئة . وقال آخر ان ادخال عبارة " ممارسات معينة " في التنقيح المقترح للهدف ١٣ يدخل عنصرا من الغموض بينما دعا وفد آخر الى الحذر والمرونة في تنفيذ هذا الهدف .

٣١٩ - ولوحظ الدور المفيد الذي يلعبه برنامج الامم المتحدة للبيئة في تشجيع التعاون بين البلدان المصنعة والبلدان النامية . وذكرت وفود عدة ان استراتيجيات التنمية الصناعية ، والاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، ينبغي أن تراعي الاعتبارات البيئية واعتبارات القدرة على الاستمرار ، ويتعين أن تشتمل على تدابير للتحكم في جوانب التنمية الصناعية الضارة اجتماعيا ، كالهجرة الجماعية من جانب العمال الريفيين الى المناطق الحضرية ، وما يترتب عليها من تركز المدن وانتشار البطالة فيها . وحث أحد الوفود على تشجيع الصناعة في جميع البلدان على التقيد بالمعايير الموصى بها لحماية البيئة . وفيما يتعلق بالتصرف بالفضلات الصلبة ، أوصي بدراسة استخدام الفضلات العضوية في الزراعة ، ودراسة الانتفاع بالجبس الفسفوري الناتج من صناعات تجهيز الفوسفات .

٣٢٠ - ودعا أحد الوفود الى الاضطلاع بمزيد من المشاريع لتقييم ما يمكن ان يعود على البيئة من أضرار من الصناعة ، وطلب ايلاء مزيد من الاهتمام للتقليل من التدهور البيئي بادخال تكنولوجيا سليمة بيئيا في مرحلة تصميم مشاريع التصنيع . واقترح ان يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بتعزيز الانسجام بين مختلف مصادر المعلومات والنشر المحسن للمعلومات المتوفرة بالفعل . واستحسن أحد الوفود النهج الذي يتناول القطاعات واحدا بعد آخر ، ولكن وفدا آخر قال ان ذلك النهج يمكن تعزيزه بالتركيز على مشاكل بيئية مختارة . وكان ثمة تشديد على ما للمرونة في صياغة المنهجيات وفقا لخصائص المشاريع من اهمية اساسية . وهنئ برنامج الامم المتحدة للبيئة على عمله فيما يتعلق بصناعات السيارات والالومنيوم ، وطلب أحد الوفود الاضطلاع بعمل اضافي مركز على الصناعات ذات النطاق الأضيق القائمة على أساس زراعي والسائدة في البلدان النامية . واقترح وفد آخر ادراج صناعة الأسمنت في البرنامج . وامتدح وفد آخر حلقة العمل المتعلقة بصناعة المواد الكيماوية التي عقدت في عام ١٩٧٩ ، والتي أسفرت عن وضع مبادئ توجيهية لتناقل المواد الكيماوية ، بما في ذلك اتخاذ تدابير وقائية للعمال كما للبيئة ، ولكنه ، بالإضافة الى وفود أخرى ، أعرب عن قلقه للبطء الذي تترجم به المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب البيئية في صناعات محددة الى سياسة ، وأوصى بأنه اذا كان من العسير التوصل الى توافق في الآراء ، فانه يتعين على برنامج الامم المتحدة للبيئة ان يطور المبادئ التوجيهية على أساس المعلومات الواردة من الحكومات وحدها . بيد أنه أشير الى أن برنامج الامم المتحدة للبيئة سيكون في حاجة الى تقديم مساعدة مالية لاعداد بيانات الأثر لاتاحة تقدير أثر التطورات الصناعية والسياحية على البيئة الطبيعية - موارد الماء والتربة ، والحياة الحيوانية والنباتية ، والزراعة . وطلب أحد الوفود الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم تدريباً على تقييم ما للصناعة من أثر على البيئة ، وعلى اعادة استخدام مخلفات الصناعة .

٣٢١ - وأيدت وفود عديدة الاستراتيجيات والاهداف ، والبرمجة المشتركة الموضوعية المتعلقة

ببيئة العمل ، وأكد ان النهج العالي المشترك بين الاختصاصات يجب أن يستمر اذا أريد تحقيقها . وأعرب أحد الوفود عن تخوفه على تساق شغل الاهداف والاستراتيجية المقترحة المتعلقة ببيئة العمل مع تلك المتعلقة بمجالات برنامجية أخرى ، وأكد أنه يتعين على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يختار للعمل العناصر الأوثق صلة بولايته . وأوضح أحد الوفود أن التدابير الهادفة الى دعم قيام بيئة عمل صحية ينبغي تقييمها بصورة مناسبة ، بواسطة تحليل التكاليف والفوائد ، وما يتصل بذلك من طرق تقنية ، لاظهار متى تؤدي الفوائد المجنية من ادخال تكنولوجيات سليمة وصحية بيئيا الى انخفاض التكاليف وازدياد الانتاجية . وأوصى وفد آخر بالقيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بأثر المعادن الثقيلة على الصحة . وأوصى بوضع لوائح قانونية تتعلق بالصحة والسلامة لتعزيز الصحة البدنية والعقلية ، وتوفير تدريب كاف للعمال .

٣٢٢ - وذكر ممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية أنه يجري حاليا تركيز الجهود على تنفيذ المشاريع ذات الأثر الايجابي على البيئة وتركيزها كذلك على المساعدة التدريبية في مجال البيئة ، وأنه جرى تشكيل لجنة مشتركة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة معنية بالتعاون لتعزيز الانشطة في ذلك الميدان . وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال الصناعات الكيماوية ، وصناعات البوكسيت والالومنيوم وصناعة لب الخشب والورق ، وأنه جرى اعداد ونشر برنامج بيئي تقني يبين نوع الانشطة البيئية التي تستطيع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الاضطلاع بها بطلب من الحكومات .

٣٢٣ - ولفت ممثل غرفة التجارة الدولية الاهتمام الى رفع مستوى اللجنة الخاصة المعنية بالبيئة الى مستوى لجنة كاملة بغية تعزيز أنشطة غرفة التجارة الدولية المتعلقة بالبيئة . وكذلك تحدث عن الدراسة التي قامت بها غرفة التجارة الدولية مؤخرا بشأن تحليل التكاليف والفوائد وبشأن عقد مؤتمر يضم الشرق والغرب بشأن البيئة في موسكو في شباط/فبراير ١٩٨٠ .

٣٢٤ - وفي ختام مناقشة اللجنة لموضوع البيئة والتنمية ، أوصت مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر مقدم من مجموعة السبعة والسبعين ، والسويد ، والنرويج ، والنمسا ، وهولندا (انظر المرفق الاول ، المقرر ٨ / ١٢) .

٣٢٥ - وأوضحت الامانة ان في الوسع تنفيذ المقرر ضمن الموارد المتاحة ، وطلبت ايضا حلا متعلقا بمعنى الفقرة الثانية من منطوق المقرر . وردا على ذلك ، أوضح ممثل الهند ، باسم مقدمي المقرر ، أن المقصود بالفترة هو مجرد استعراض اهتمام الامانة الى المقررات المتخذة في الدورات السابقة لمجلس الادارة بشأن البيئة والتنمية .

٣٢٦ - واغترضت وفود عدة على قيام الامانة بتعديل مشروع المقرر دون اجراء مشاورات مسبقة مع مقدميه ، وطلبت لذلك بتقديمه من جديد .

(١) التلوث البحري

- ٣٢٧ - لوحظ ما لاستنزاف مصائد الاسماك بسبب التلوث البحري من أثر شديد على البلدان النامية وبالنظر لأهمية مجال البرنامج ، استفسر البعض عن سبب عدم وجود غاية محددة له .
- ٣٢٨ - وكان ثمة شعور بأن على البرنامج ايلاء اهتمام كبير لمخاطر التلوث الشديدة التي تقترب بنقل النفط والحمولات الخطرة الاخرى ، ولا سيما في المياه الضيقة . ومن الوسائل الممكنة لتفادي هذه الاخطار تحسين تدريب البحارة ، وفصل حركة المرور ، وزيادة استخدام المرشدين ورصد المياه المعرضة بشدة واستخدام معدات تقنية محسنة ؛ ويتعين على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يواصل تقديم دعم نشط للعمل الذي تضطلع به الهيئات الدولية والحكومية الدولية المختصة بالمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية في هذا الصدد .
- وردت الاشارة الى عدد من حالات التلوث البحري التي وقعت مؤخرا والى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٤ بشأن الأخطار التي تتعرض لها البيئة البحرية من النقل البحري ، واقتراح أن يتابع برنامج الامم المتحدة للبيئة تنفيذ ذلك القرار ، بالتعاون مع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية وفيها من المنظمات المعنية . واسترعى أحد الوفود الاهتمام الى بروتوكول عام ١٩٧٨ للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ ، (انظر ST/LEG/SER.B/18/Add.2 ، صفحة ٣١٨) التي حددت لها الحكومات ، عند اعتمادها ، موعدا مستهدفا لسريان مفعولها هو حزيران /يونيه ١٩٨١ . ولكي يبدأ سريانها في الموعد المستهدف يقتضي الأمر أن تقوم خمس عشرة دولة تمثل ٥٠ في المائة من الحمولة العالمية للنقل البحري بالتصديق على البروتوكول قبل حزيران /يونيه ١٩٨٠ . بيد أنه لم يرد الى الآن سوى تحديد واحد للبروتوكول . وقد صدر نداء لاتخاذ اجراءات معجلة لوضع اتفاقية منع التلوث البحري من السفن لعام ١٩٧٣ ، بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٨ ، موضع التنفيذ .
- ٣٢٩ - ورحب أحد الوفود بدعم برنامج الامم المتحدة للبيئة لاستعراض " صحة المحيطات " الذي قام به فريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري اذ لا بد أن يكون ذا قيمة لمراقبة الاحوال الارضية . وأعرب عن الأمل في أن يجرى ابلاغ الفريق العامل التابع لفريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري بالتوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بمراقبة الاحوال الارضية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، وأن يسفر الاستعراض عن بيانات بالاتجاهات والاطار واضحة ومتوفرة على نطاق واسع لارشاد صانعي السياسة بشأن التدابير اللازمة لمكافحة تلوث المحيطات . وورد سؤال يستفسر عن سبب عدم احراز تقدم يذكر في تنفيذ الخطة الشاملة الحالية للرصد العالمي للمحيطات بموجب الدراسة الاستقصائية العالمية للتلوث في البيئة البحرية .
- ٣٣٠ - وأعرب عن التأييد لمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رصد مياه المحيطات المفتوحة لاختبار وجود الهيدروكربونات المكلورة وآثار المعادن ، واقترحت بعض الوفود توسيع هذه المشاركة بحيث تشمل المناطق الساحلية والبحار الإقليمية المتاخمة للبلدان النامية . وأعرب

أحد الوفود عن شكه في الأهمية المعزوة الى البحار الاقليمية بالمقارنة مع البرامج العالمية : بينما تساءل آخر بشأن أهمية رصد المحيطات المفتوحة للبرنامج . ورد ممثل المدير التنفيذي بملاحظة قال فيها ان الشبكة المتطورة لبرامج البحار الاقليمية ستساهم مساهمة قيمة في البرنامج العالمي . ولا حائل كذلك أن الوسائل التقنية للرصد البيئي العالمي للمحيطات لا تبتدئ وافية بالفرص تماماً في الوقت الحاضر . وأكد انه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يلعب دوره الحفاز لايجاد مشاركة نشطة من جانب المنظمات الاخرى المعنية ، كالدراصة الاستقصائية العالمية لتلوث البيئة البحرية ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، وفريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية لتلوث البحري ، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار ، ورابطة اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية للبحر الكاريبي والمناطق الملاصقة .

٣٣١ - وكان ثمة تأكيد على أن اجراءات البرنامج ذات الاولوية ينبغي أن تكون في مجال مكافحة التلوث البحري الساحلي ، وأن صياغة الاقتراحات المتعلقة باجراءات برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال مكافحة التلوث البحري يجب أن تقوم على أساس تحليل شامل للعمل الجارى الذى تضطلع به المنظمات الدولية وغير الحكومية الاخرى .

٣٣٢ - واقترح أحد الوفود أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كمتابعة للجهود السابقة المدعومة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن إعداد سجل للمواد التي تصبها الانهار في المحيطات ، ان ينظر في الاضطلاع بدور حفاز للرصد الفعلي لتلوث المحيطات نتيجة لما تصبه الانهار الرئيسية فيها من مواد . ووردت الاشارة الى الخطة الخمسية للولايات المتحدة لرصد تلوث المحيطات ، التي قد تقدم ، عن طريق انشاء روابط دولية مع جهود أخرى مماثلة ، مساهمة تقنية كبيرة تجاه رصد عالمي لتلوث المحيطات .

٣٣٣ - وشدد أحد الوفود على أهمية عقد حلقات دراسية دون اقليمية بشأن مشاكل التلوث البحري لتقوية الوعي وتبادل المعلومات بصدده هذه المشاكل . وأكد البعض أن التعاون بين البلدان المتاخمة للبحار المعرضة لتلوث البحري يعد أمراً ضروريا لاتخاذ تدابير فعالة .

٣٣٤ - وأيد أحد الوفود اعتزام المدير التنفيذي التفاوض بشأن منح مركز المراقب لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لدى لجنة حفظ الموارد الحية البحرية للمنطقة القطبية الجنوبية ، وحث الاطراف المتعاقدة في معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية على دعوة برنامج الامم المتحدة للبيئة كمراقب .

٣٣٥ - ووصف ممثل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار خلفية المؤتمر وما أحرزه من تقدم في إعداد اتفاقية تتناول جميع المسائل المتعلقة بقانون البحار كما حددتها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة واللجنة المعنية باستخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية الوطنية في الاغراض السلمية ، وقال ان الجزء الثاني عشر من مشروع الاتفاقية الجارى اعداده يشتمل على أحكام مفصلة بحدود حماية وحفظ البيئة البحرية لها صلة بجميع البرامج الدولية المتعلقة بالتلوث البحري ، بينما يعالج الجزء التاسع موضوع البحار المغلقة وشبهه

المغلقة . وأوضح أهمية معالجة المسائل المتعلقة بالولاية وصلتها بأى تعاون اقليمي بين الدول الساحلية لمثل هذه البحار ، بما في ذلك انشاء أو مواصلة أى برنامج للبحار الإقليمية . وسيكون للنظام القانوني الجديد للبحار الذى سيعتمده المؤتمر آثار بعيدة المدى من حيث أنه يضيء أو يعدل سياسات جميع المؤسسات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة .

٣٣٦ — وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ان الحاجة تدعو الى استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم أنشطة عالمية كالمنظومة العالمية المتكاملة للمحطات البحرية والدراسة الاستقصائية العالمية لتلويث البيئة البحرية ورصد ملوثات المحيطات المفتوحة وفي حين لا تغطي أنشطة اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية بالضرورة نفس المناطق التي يغطيها برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على الصعيد الاقليمي ، فان التعاون مع اليونسكو يكتسب أهمية أكبر حيث انه يتعلق بمواضيع غير البيئة البحرية في ذاتها التي تشترك فيها اليونسكو بأنشطة رئيسية .

(ب) الموارد البحرية العذبة

٣٣٧ — واقترح أحد الوفود عقد حلقة عمل اقليمية بشأن الجوانب البيئية لتطهير الموانئ البحرية السابقة وطمر النفايات فيها ، وفيما يتعلق بالبلدان النامية بصورة خاصة . ولا حظ وفد آخر أنه على الرغم من ان الاعتماد في الميزانية لهذا المجال كبير ، فليس ثمة تحديد واضح للمشاكل التي يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعالجها بصورة محددة . وأشارت بعض الوفود الى المناطق الانتقالية بين البر والبحر (مصاب الانهار والمستنقعات والمسطحات الطينية) بوصفها " هاضمات " قيمة بصورة فريدة للكائنات البحرية ، وشددت على الحاجة الى تقديم المساعدة للبلدان النامية في تخطيط استخدام الأراضي لحماية هذه الموارد . ورهب أحد الوفود بالحلقات الدراسية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن احتمالات انقراض الثدييات البحرية ، وأعرب عن أمله في أن تعتمد الخطط المجدلة خلال وقت قصير وأن تتخذ الخطوات الملائمة لتنفيذها .

(ج) البحار الإقليمية

٣٣٨ — وأقر النهج الاقليمي الذى يتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشخيص المشاكل البيئية للبحار وصياغة خطط العمل لحلها بوصفه نهجا فعالا ، ولقي البرنامج المقترح تأييدا عاما . ولما كان يشتمل على مكونات موضوعية من اجزاء أخرى مختلفة من البرنامج ، فقد اقترحت وفود عدة انه جدير بالتأييد ، حسب الاقتضاء ، من الفروع الأخرى للميزانية . وكذلك أشير الى الحاجة لتحديد وسائل دعم البرنامج ، وهو برنامج ينمو بسرعة وعلى نطاق واسع : يبدو ان اشتراك الوكالات والتمويل اللازم سوف ينمو بصورة كبيرة بمرور الوقت ، ولا سيما بالنظر الى نشوء برنامج البحر الابيض المتوسط . واقترح عدد من الوفود عقد اجتماع في عام ١٩٨١ لفريق مؤلف من خبراء حكوميين على أساس التوزيع الجغرافي العادل بين الدول الأعضاء التي يتكون منها مجلس الادارة ، بالاضافة الى خبراء من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية المعنية ، للنظر في نتائج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة طيلة خمس سنوات في اطار برنامج البحار الإقليمية وبرنامج المحيطات العالمية . وينبغى ابلاغ

نتائج مداولات الفريق الى مجلس الادارة في دورته العاشرة . واقترح أن يستفيد برنامج الأسماء المتحدة للبيئة من الخبرة الفنية العلمية المتاحة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ولا سيما فيما يتعلق بتجربة البحر الأحمر التي أجريت في عام ١٩٧٩ .

٣٣٩ — وفي الوقت الذي لوحظ فيه مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، ذكر أن مراكز النشاط في إطار هذه الخطة يقع أغلبها في الجزء الشمالي من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، الذي لا يعتمد على برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقدر اعتماد الجزء الجنوبي عليه ؛ ومن هنا كانت الدعوة الى توزيع جغرافي أوسع لأنشطة الخطة والى تمثيل الشمال والجنوب في تعيين أعضاء فريق التنسيق والتوليف . ولوحظ كذلك ان منسقي الفريق عينوا دون مشاورات مسبقة مع الحكومات المعنية . وردت الأمانة بأن مشاورات وافية وصحيحة أجريت مع جميع أطراف اتفاقية البحر الأبيض المتوسط في وقت سابق للتعيينات .

٣٤٠ — ولا حظت الوفود مع التقدير التقدم المحرز في جوانب عدة من برنامج البحار الإقليمية ، وقدمت اقتراحات لتحسين فعالية كل من البرامج الفرعية . وفيما يتعلق بالبحر الكاريبي . لوحظ ان التقدم في حاجة الى تعجيل حيث ان تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ لم ينشر بعد . وذكر أن الضرورة تدعو الى عقد اجتماع على المستوى الوزاري لضمان اتخاذ اجراءات متابعة فعالة . فالبرنامج الكاريبي معقد ، وثمة مسائل موضوعية عدة فيه تحتاج الى حل وهو بحاجة الى دعم قوى من برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولوحظ أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتجنب اختلال التوازن الاقليمي في تطوير برنامجه . وأيدت وفود عدة البرنامج المتعلق بالنظم الايكولوجية للساحل الافريقي الغربي والأوسط ، وأقرت خطة العمل المتعلقة بخليج غينيا . ولوحظ مع الارتياح التقدم المحرز في العمل في جنوب المحيط الهادئ .

٣٤١ — وتساءل أحد الوفود بشأن ملائمة ما اقترح من اضافة " انشاء جهاز تنسيق تنفيذي في كل اقليم " تحت بند " الاحتياجات الملحة " ، على أساس أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يمتنع عن الاضطلاع بالتزامات مفتوحة . وحث وفد آخر على مزيد من العمل وعلى اشتراك منسق من جانب المنظمات المعنية كالدراسة الاستقصائية العالمية لتلوث البيئة البحرية والمجلس الدولي لاستكشاف البحار في تنفيذ البرنامج وعلى تحقيق فائدة أعظم من العمل الذي تم انجازه على الصعيدين الوطني والاقليمي . وطلب الى الحكومات المعنية كذلك الاضطلاع بأدوار أنشط في صياغة وتنفيذ البرامج الفرعية ، ولا سيما على النهوض بما تعهدت به من مساهمات مالية لكي يبلـغ البرنامج مستوى الاكتفاء الذاتي بسرعة . ورأى أحد الوفود وجوب تقليل الأهمية المعطاة للاجتماعات وإيلاء مزيد من الاهتمام للعمل . وقدم وصف للنطاق الشامل لاتفاقية حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق ، ولتنفيذها بنجاح قبل سريان مفعولها رسميا في ٣ أيار/مايو ١٩٨٠ ، وطلب الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتعاون ، عن طريق تبادل المعلومات وما الى ذلك ، مع برامج البحار الإقليمية التي لا يشترك فيها اشتراكا مبرمجا .

٣٤٢ — وأدلى باقتراحات مؤداهما أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باضافة بحار أخرى الى برنامجه للبحار الإقليمية ، ولا سيما : بحر شرق افريقيا ، والمحيط الهندي ، وجنوب غربي المحيط الأطلسي ، والمنطقة القطبية الجنوبية . واقترح أحد الوفود أن يقوم مجلس الادارة في دورته التاسعة ، بدراسة مساهمة برنامج البحار الإقليمية في الأنشطة المضطلع بها في إطار البيئة والتنمية .

٣٤٣ - وأوصت اللجنة في ختام مناقشتها لموضوع المحيطات ، بأن يعتمد مجلس الإدارة مشروع مقرر متعلق باستعراض برنامج البحار الإقليمية ، وتنسيقه مع العناصر الأخرى لبرنامج البيئة وتوسيعه بحيث يشمل بحر شرق أفريقيا وجنوب غربي المحيط الأطلسي (أنظر المرفق الأول ، المقررات ١٣/٨ ألف وباء وجيم على التوالي) .

استعراض برنامج البحار الإقليمية

٣٤٤ - وقد قدمت مشروع المقرر وفود إيطاليا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية ——— هـ بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السويد ، فرنسا ، المكسيك ، هنغاريا .

٣٤٥ - وأوضحت الأمانة انه سترتب على تنفيذ المقرر نفقات تتراوح بين ٢٠.٠٠٠ دولار و ٣٠.٠٠٠ دولار ، ويمكن استيعابها في فرع ميزانية المحيطات .

تنسيق برنامج البحار الإقليمية مع العناصر الأخرى لبرنامج البيئة

٣٤٦ - قدمت مشروع المقرر وفود الدول التالية : استراليا ، إيطاليا ، الجزائر ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير ، غابون ، فرنسا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، اليونان .

٣٤٧ - وأوضحت الأمانة انه لن يترتب على القرار ، بالصيغة التي جاء فيها ، أية آثار مالية ——— إضافية . فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينتهج نهجا مشتركا بين القطاعات ، كلما كان ذلك ملائما . وتحسب المشاريع على الفروع الأخرى للميزانية غير فرع البحار الإقليمية عندما تعتبر جزءا أساسيا من برنامج فروع الميزانية هذه وتعكس في خطة العمل المنشأة من أجلها .

توسيع برنامج البحار الإقليمية

٣٤٨ - نقح مشروع المقرر ، الذي قدمه وفدا كينيا ونيجيريا ، تنقيحا شفويا من جانب مقدميه . وأدخلت تعديلات على المشروع بطلب من وفد اوروغواي ، التي انضمت فيما بعد الى مقدمي المشروع ، ووفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

٣٤٩ - وذكرت الأمانة انها ترى ان المادة ٣٠ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة تقتضي ان تعاط اللجنة علما بالتكاليف الكاملة للأجراء الذي يدعو اليه أى مشروع مقرر : وحيث لا يكون ذلك عمليا ——— بسبب الحاجة الى صياغة برنامج واسع المدى ومفتوح ، فان الضرورة تقتضي التوضيح ان الأنشطة التي يشترطها مشروع المقرر ستنفذ في حدود الأموال المتاحة .

٦ - الطاقة

٣٥٠ - أعربت وفود عديدة عن رأى مؤداه ان البحث في مصادر الطاقة المتجددة ينبغي أن يُعطى أولوية أعلى في البرنامج ، حيث انه يمثل مجالا يستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يمارس فيه دوره التنسيق والحفاظ ، ولا سيما بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى ، ولكن الدعم المالي ———

للبحث والتنمية يتعين أن تقدمه وكالات أخرى وليس برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وامتدح عدد من الوفود عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان الطاقة ، ولا سيما مجموعة التقارير المتعلقة بمصادر الطاقة والتقارير المتعلقة بالاستغلال لهذه الموارد من آثار على البيئة ، وأقر الأهداف والاستراتيجيات وخطة العمل المقترحة . وكان ثمة تأييد كامل لاشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة اشتراكا نشطا في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأشير الى الحاجة الى الادماج الكامل للجوانب البيئية في العمل التحضيري في مرحلة مبكرة . ان يتعين ادماج تقييم الآثار البيئية في أبكر مرحلة ممكنة في جميع جوانب استغلال الطاقة المتجددة ، بما فيه الاستخراج ، والنقل ، والتخزين ، والانتفاع ، واقترح اعد الوفود انه كان ينبغي وصف العمل المنجز والمقترح فيما يتعلق بمختلف مصادر الطاقة المتجددة مثل ، البيوغاز ، والطاقة الشمسية ، والريحية ، والحرارية ، بتفصيل أشد .

٣٥١ - وأعرب عدد من الوفود عن الحاجة الى أن يبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهودا مزيدة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في ضوء الزيادة السريعة في أسعار النفط والتضخم الذي يعم العامل أجمع ، وقد ازداد أثرهما سوءا على سوء في البلدان النامية بتدني الأسعار السوقية للمواد الأولية الأمر الذي يعني أن مستوردات الزيت تلتهم نصيبا متزايدا أبدا من مكاسب هذه البلدان من العملات الأجنبية . وكذلك ذكر وفد ان الطاقة المستمدة من المواد المتجددة تميل الى توليد مستويات من التلوث أكثر انخفاضا ، واقترح في ذلك الصدد ان يولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماما مزيدا لمصادر جديدة للطاقة لتسيير المركبات .

٣٥٢ - ولا حظ أحد الوفود ان التقيح المقترح للغاية ١٢ يستبعد أية اشارة محددة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة ، فأوصى بغاية مستقلة للطاقة .

٧ - الكوارث الطبيعية

٣٥٣ - كان ثمة تأييد للأنشطة وخطة العمل المقترحة . وأدلى أحد الوفود بوصف للدور الهام الذي تلعبه الأنشطة البشرية في زيادة وقوع الكوارث الطبيعية وفي شدتها ، وأقر التوصيات التي وضعها بشأن هذا الموضوع اجتماع الخبراء الذي عقد تنفيذا لمقرر المجلس ٨٩ (د-٥) فـ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ووفقا للمقرر ٢/٦ ، الفرع ١١ ، الفقرة ٤ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وشدد على الحاجة الى استراتيجيات وطنية ودولية لمنع الكوارث الطبيعية . ولوحظ ان امكانية وقوع الكوارث الطبيعية أمر متأصل في البيئة الفيزيائية لبلدان عديدة ، وان الضرورة تدعو الى عمل دولي لتعزيز الوعي للآثار المترتبة على الأنشطة البشرية غير المكبوهة .

٣٥٤ - ووصف ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث دور المكتب فيما يتعلق بالتأهب للكوارث ، ومنعها ، وتخفيف آلامها ، والاغاثة منها . ورهب بمذكرة التفاهم ، ذات الصلة ، المبرمة بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية ، وبالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب داخل ذلك الاطار ، وقال ان المكتب يقدر الدعم المالي المقدم من البرنامج لنشر المقالات والكتب عن أحدث التكنولوجيات فيما يتعلق بمختلف جوانب الكوارث الطبيعية ، وأعرب عن أمله في استمراره . وفيما يتعلق برفع مستوى أنظمة الانذار في البلدان المعرضة للكوارث ، أدلى

بوصف لمشروع توبيكس (التجريب العملي المتعلق بالأعاصير الاستوائية) الذي شرعت فيه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في البلدان الاعضاء في اللجنة المعنية بالأعاصير الاستوائية وذكر ان المكتب سيطلع البرنامج باستمرار على التطورات في هذا الصدد .

٨ - الادارة البيئية بما فيها القانون البيئي

(أ) القانون البيئي

٣٥٥ - ولا حظت وفود عدة الوظيفة الحاسمة للقانون البيئي في حفز اتخاذ التدابير وصنع القرارات المسؤولة بيئياً ، وشدد على أهمية العمل المتعلق بوضع سجل الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالبيئة . وأشار الى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٨٦ المتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ؛ ولوعظ دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذه . وأكدت الحاجة الى الارشاد فيما يتعلق بالاستخدام العملي لمشروع المبادئ التي أشار اليها القرار . ورأى أحد الوفود ان الاجزاء الأخرى من البرنامج ينبغي أن تدعم تطوير الموارد الطبيعية المقتسمة عن طريق بذل جهود اقليمية . وقال وفد آخر انه اذا قبل المبدأ القائل " أرض واحدة فقط " ، فان جميع الموارد الطبيعية تقتسم ، ولكن اذا اقتصر هذا المصطلح على الموارد الاقتصادية ، فمن الواضح ان سلوك الدول يجب أن يتقيد بالمبادئ القانونية كتلك المنصوص عليها في مجموعة المبادئ المقدمة للجمعية العامة ، لا لأسباب قانونية فحسب ، بل لأسباب أدبية وعملية أيضا .

٣٥٦ - وأعرب عن التقدير لجهود جمهورية ألمانيا الاتحادية في اعداد اتفاقية الانواع المهاجرة المبرمة اعمالا للتوصية ٣٢ التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (٩) وأعرب عن الأمل في أن تصبح وثيقة دولية فعالة في حماية الأنواع المهاجرة وموائلها وادارتها ادارة حكيمة . وأكدت أهمية الاجتماع المنوى عقده في ايطاليا في وقت لاحق من عام ١٩٨٠ في اطار اتفاقية الاراضي الرطبة ، وكان ثمة حث على التعاون الدولي لدعم تلك الاتفاقية بغية حفظ وحماية الاراضي الرطبة . وكذلك أشير الى أهمية الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن التلوث بالنفط والاتفاقية الدولية بشأن منع التلوث الناجم عن السفن . ورأى أحد الوفود انه ، وان يكن وضعت الاتفاقيات والصكوك التشريعية الدولية في مجال البيئة أمرا قيما ، فان الدول لا توقع أو تصدق عليها الا في ضوء اعتبارات السيادة الوطنية والتعاون الاقليمي . وذكر أحد الوفود ان العمل يتعين أن يبدأ على الفور في اعداد اتفاقية بشأن طبقة الاوزون .

٣٥٧ - ولا حظ أحد الوفود انه بالنظر الى ما يجري من عمل في القانون البيئي بصدده اعداد اتفاقيات وصكوك في أجزاء عدة من البرنامج ، يحسن النظر في زيادة الاعتماد المخصص لهذا العمل في الميزانية . فليس من الواقعي أن يتوقع من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان ان يسترشد ببرنامج عمل وضعته منظومة الأمم المتحدة ككل . على النحو الذي اقترح في الوثيقة البرنامجية ؛ وينبغي الاكتفاء بالارشاد المقدم من مجلس الادارة والجمعية العامة . وذكر ان العمل الجارى في وضع سجل الاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بالبيئة هو تكرار لجهود مؤسسات أخرى ،

(٩) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في الفترة من ١٦ الى ١٧ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.11.A.14) الصفحة ١٢ .

ولن يتاح الا باللغتين الانكليزية والفرنسية ، وليس بجميع اللغات الرسمية للاتفاقيات والبروتوكولات ، ورؤى ان الشطب المقترح لعبارة " وتدوين هذه في معاهدات دولية " من الهدف ٢٠ لعام ١٩٨٢ ليس له ما يبرره وهو أمر يؤسف له جدا ولا سيما في ضوء التطورات الاخيرة المتعلقة بطبقة الا وزن . وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم اعتماد الجمعية العامة للمبادئ الخمسة عشر المتعلقة بالموارد الطبيعية المتقاسمة . وأعرب عن الأمل في أن تضمن المبادئ في اتفاقيات اقليمية ، ولو حظ أن تلك العملية قد بدأت بالفعل .

٣٥٨ - ولوحظ التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء المعني بالقانون البيئي بصدد التعدين والحفر في المناطق المفصورة ، وارتوى ان عمله يجب أن يختتم في أقرب وقت ممكن .

٣٥٩ - ولا حظ أحد الوفود أنه يوجد الان بالفعل قدر كبير من التشريع البيئي ، وأن المشكلة تكمن في عدم وجود تنفيذ فعال . وأضاف أن المهم هو التغلب على العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض احداث سلوك حكيم بيئيا . ولانجاح التشريع البيئي ، يتعين ان تتاح للناس بدائل عملية وصالحة .

(ب) الادارة البيئية

٣٦٠ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الادارة البيئية . وامتدت وفود عدة توقيع تسع مؤسسات متعددة الأطراف لتمويل التنمية على اعلان المبادئ المتعلقة بدمج الاعتبارات البيئية في مشاريع وبرامج وسياسات التنمية ، ودعا وفد الى اضطلاع وكالات التمويل الثنائية بالتزام مماثل . وأعرب عن التأييد لتطوير اطار لتطبيق الطرق الفنية لتحليل النفقات والفوائد على المسائل البيئية . واقرحت وفود عدة عددا من التطبيقات المحددة لهذه الطرق الفنية وغيرها من الطرق ذات الصلة وأوصى وفد بتوسيع خطة العمل بحيث تشمل دراسات تقوم به البلدان المصنعة . وأعرب عدد من الوفود عن استعداد حكوماتها لاتاحة خبرتها ونتائج مثل هذه الدراسات ، وقد سلم بما ينطوي عليه القياس الكمي من صعوبات ، بيد أنه أشير الى المجال المتوفر لتحسين المنهجية الحالية ، واعترف بفائدة الطرق الفنية لتحليل النفقات والفوائد في طلب المعلومات وتحديد الثغرات لتسهيل التقييم النوعي . وقال أحد الوفود أن مثل هذه الطرق الفنية يمكن تطبيقها بنجاح على المشاريع والسياسات الاقتصادية الشاملة . وأعرب عن التأييد لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مؤسسات أخرى في استحداث مبادئ توجيهية تنفيذية لادماج الاعتبارات البيئية في الأنشطة الانمائية . وطلبت وفود عدة التوسع في نشر نتائج البحوث والدراسات التحليلية التي يضطلع بها البرنامج في مجال الادارة البيئية ، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية ، والجهود المزيدة لتحديد واستحداث المنهجيات المناسبة التي تساعد صانعي القرارات في حل أى تناقض واضح بين الاعتبارات البيئية والاهداف الانمائية . وأشار ممثل الغرفة التجارية الدولية الى ورقة متعلقة بتحليل النفقات والفوائد أعدتها الغرفة التجارية الدولية والى المبادئ التوجيهية المنقحة للغرفة التجارية الدولية المتعلقة بالاعتبارات البيئية .

٣٦١ - واقترح وفد اعادة صياغة الهدف المقترح بحيث يصبح نصه كما يلي : " تشجيع ودعم نهج متكامل لتخطيط وادارة جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما فيها التنمية التي ترى فيها قاعدة الموارد الطبيعية كهدف ادارى وعامل تخطيط رئيسي معا في تحقيق الحد الأعلى —

الأهداف الاجتماعية والاقتصادية القابلة للبقاء ، وقال ان الاستراتيجيات المقترحة يمكن تبسيطها — ٣٦٢ وأوصى عدد من الوفود بدمج الادارة البيئية بالمجال الفرعي للبرنامج المتعلق بالبيئة والتنمية .

٣٦٢- وأوصت اللجنة في ختام مناقشتها للادارة البيئية بما فيها القانون البيئي ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل مقدميه ، متعلق بالقانون البيئي ومقدم من وفود الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، باكستان ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، تايلند ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، السنغال ، السودان ، السويد ، غينيا ، كندا ، كولومبيا ، كينيا — ٣٦٣ ماليزيا ، المكسيك ، ملاوي ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا (انظر المرفق الأول ، المقرر ٨ / ١٥) .

٣٦٣- وأكد ممثل كندا ، في معرض تقديمه لمشروع المقرر ، أن وفده يرى أن القضايا العملية — والواقعية فقط هي التي ينبغي أن تعالج في اطار المقرر .

٣٦٤- وأشارت الأمانة الى أن تنفيذ المقرر غير ممكن في اطار الاعتماد الحالي في الميزانية تحت بند " القانون البيئي " ، وقدرت أن الاجتماع المقترح سيتكلف زهاء ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار ، يرجح أن يتحملها احتياطي برنامج الصندوق .

٣٦٥- وسأل أحد الوفود ، وأيده وفد آخر ، عما اذا كانت الاعتمادات المالية ستشتمل على دعم للمشاركين في الاجتماع . فأوضح الرئيس أن الاعتماد المقترح سيكون ذا طبيعة حكومية دولية وأفادت الأمانة أن من غير المتبع ، في الأحوال الطبيعية ، تقديم دعم مالي لوفود الحكومات . وقال ممثل السويد ، متكلما باسم كندا أيضا ، ان من المهم أن يكون الاشتراك في الاجتماع شاملا بقدر الامكان ، ولذلك فان حكومتي البلدين ستبذلان وسعهما لتقديم دعم للاجتماع .

٣٦٦- وقال ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ان حكومته كانت تفضل أن يطلب المقرر الى المدير العام أن يقوم باعداد تقرير لينظر فيه المجلس في دورته العاشرة . وقال انه يتعين في اختتام المواضيع التي سيببحثها الاجتماع مراعاة وجهة النظر القائلة انه يتعذر تطوير القانون البيئي أكثر من ذلك على أساس المبادئ العامة . وأضاف ان حكومته تعتقد أن الجهود ينبغي أن تتركز ، بدلا من ذلك ، على ملوثات محددة ووسائط بيئية محددة . وبالإضافة الى ذلك ، يتعين ملء الثغرات القائمة حاليا في اللوائح المتعلقة بملوثات محددة بالقدر الذي يمكن به تحديد هذه الثغرات حاليا .

٣٦٧- واقترح وفد اوروغواي ، وأيده وفد الهند ، مدينة مونتفيدو مكانا للاجتماع المخصص المشار اليه في مشروع المقرر .

دال - التدابير الداعمة

٣٦٨ - نظرا لضيق الوقت المتوفر لمناقشة التدابير الداعمة ، اتفق بوجه عام على أن المواهب التي يرد أدناه الحديث عن مناقشتها ، قد لا تكون عولجت معالجة تامة ومتوازنة في المناقشات التي دارت في اللجنة .

١ - التعليم والتدريب البيئيان

٣٦٩ - أيدت معظم الوفود جهود ومبادرات برنامج البيئة في ميدان التعليم والتدريب البيئيين ، مؤكدة أن هذه الجهود تمثل جانبا هاما من جوانب الدور الحافز الذي يضطلع به البرنامج المذكور . كما أعربت معظم الوفود عن تأييدها للأهداف التدريبية المنقحة ، التي تعكس الدور التنسيقي الذي يضطلع به هذا البرنامج .

٣٧٠ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق ازاء الاتجاه الواضح الى انتهاء العمل بمركز أنشطة البرنامج للتعليم والتدريب البيئيين ، على النحو الذي تعكسه التغييرات المقترحة في الهدف ١٦ لعام ١٩٨٢ ، كما طلب ضمان اجراء تقييم صحيح للتجربة . وقال مساعد المدير التنفيذي لمكتب البرنامج ، ردا على ذلك ، ان هذا النشاط طموح أكثر من اللازم ، مما أسفر عن مواجهة صعوبات وتكبد مصاريف باهظة في تشغيل المركز . لذلك ، ستواصل الأمانة السعي نحو تحقيق هدف انهاء الطابع الاقليمي على التعليم والتدريب البيئيين بوسائل أخرى أقل تكلفة .

٣٧١ - وتم الاعراب عن تأييد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو في تطوير التعليم البيئي ، وتنفيذ توصيات تبليسي (١٠) ، ووضع برامج تدريب . غير أنه ارتئي بأنه ينبغي القيام بقدر أكبر بكثير من العمل في مجال التدريب على الادارة البيئية . وفي هذا الشأن ، ارتئي بأنه ينبغي لاستراتيجية الصيانة العالمية ولاعلان وكالات التمويل المتعددة الأطراف بشأن البيئة والتنمية أن يؤثر على برامج التدريب ومناهج الدراسة .

٣٧٢ - وتم التشديد على ضرورة وضع مبادئ توجيهية لادخال التعليم البيئي في المناهج الدراسية وتم حث برنامج البيئة على التعاون مع اليونسكو في هذا الصدد ، لبدء العمل في اعداد مواد تربوية وتدريب المعلمين ، ولايلاء مزيد من الاهتمام بدراسات الحالات الافراية .

٣٧٣ - وحذر أحد الوفود من التشتت فيما يتعلق بالمبادرات التدريبية لبرنامج البيئة . واقترح أن يركز البرنامج على عدد قليل من المراكز الاقليمية ، وان يكون البحث مشفوعا بأنشطة التدريب ، خاصة على صعيد الجامعة .

٣٧٤ - واقترح أن يواصل برنامج البيئة واليونسكو التعاون في اعداد الملاك التقني باتباع مناهج

(١٠) انظر المؤتمر الحكومي الدولي للتعليم البيئي : التقرير الختامي (باريس - ١٩٧٨) ، الاعلان والتوصيات ، الفصل الثالث .

متعددة الاختصاصات . وحذر أحد الوفود من تدريب الفنيين الذين يكونون متخصصين تخصصاً ضيق المجال أكثر من اللازم .

٣٧٥ - ورجت وفود عديدة من برنامج البيئة أن يدعم برامج التعليم والتدريب الوطنية وأن يواصل دعمه للأعمال التي تشطّل بها مؤسسات مثل المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ، ومركز أورباينو ، والجامعات الوطنية . ولا حظ أحد الوفود أن الحكومات لا توافي دوماً بمعلومات عن برامج التدريب . وشدد أحد الوفود على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها التدريب على الإدارة البيئية ، خاصة بالنظر إلى الطلب المتزايد الداعي إلى التقييم البيئي وتكييف المشاريع مع نتائجه .

٣٧٦ - ولا حظ ممثل اليونسكو أن التعليم البيئي العام مهمة شاقة وطويلة الأجل ، وأعرب عن أمله في أن يستمر برنامج البيئة في دعمها . وشدد على ضرورة تقديم مزيد من المساعدة في مجال التعليم البيئي للمهندسين والاقتصاديين ، وأعرب عن اعتقاده بأنه لا بد لتدريب الاختصاصيين أن يكون انتقائياً وبأن ثمة حاجة خاصة إلى التدريب في مجال إدارة الموارد المتكاملة .

٣٧٧ - وأشار ممثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إلى الأعمال التي يضطلع بها هذا الاتحاد في مجال التعليم البيئي في المدارس ، وخاصة شبكة المدارس الابتدائية الاسترشادية في التعليم البيئي ، التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة لبرنامج البيئة ، وأبرز امكانيات تقديم الدعم المالي لدورات التدريب على حماية البيئة والمجالات المتصلة بها ، بموجب اتفاقية لومي (انظر A/AC.176/7) .

٢ - المساعدة التقنية

٣٧٨ - كان هناك تأييد عام للدور الذي يضطلع به برنامج البيئة في مجال المساعدة التقنية وخاصة المبادرة في اعداد المجلد (التقرير رقم ٨ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ، الذي يتضمن معلومات مفيدة وشاملة بشأن أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج البيئة . وارتئي بأن الأهداف والاستراتيجيات الجديدة الخاصة بمجال المساعدة التقنية تشكل نهجا معقولا يتبع لتقديم المساعدة التقنية .

٣٧٩ - وأشادت وفود عديدة بأعمال وحدات التنسيق البيئي التابعة للجان الإقليمية ، وأعرب أحدها عن تأييده للخدمات الاستشارية الإقليمية ، التي تعود بالفائدة على البلدان التي تلتزم مساعدة برنامج البيئة في تقييم أولوياتها واحتياجاتها البيئية ، وفي تخطيط الأنشطة على صعيد السياسة والإدارة .

٣٨٠ - وتم ، بوجه عام ، تأييد المقترح الداعي إلى حذف الهدف ١٨ ، نظراً للبيان الذي أدلى به مساعد المدير التنفيذي والذي مفاده أن فكرة مركز المقاصة في مجال المساعدة التقنية قد تم تجريبيها خلال السنوات الست الأخيرة من غير أن تتحقق أية نتائج ملموسة . وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن حذف هذا الهدف سيكون غير مناسب .

٣٨١ - كان هناك تأييد عام لجوهر البرنامج الاعلامي ، الذي ارتئي بأنه ذو أهمية رئيسية فيما يتعلق بالوصول الى الجمهور عن طريق نشر الجزء الرئيسي من المعلومات البيئية المفيدة التي يتيحها برنامج البيئة . بيد أن أحد الوفود اقترح امكانية القيام ، في حالات معينة ، بتحسين نشر تلك المعلومات عن طريق استخدام وسائط الاعلام الجماهيرى وزيادة الاستعانة بالخدمات الاعلامية الوطنية البيئية . وأشار وفدان على برنامج البيئة بأن يركز على المواضيع العامة ، ويترك نشر النصوص القانونية للناشرين المتخصصين ، مثل المجلس الدولي المعني بالقانون البيئي ، في بون وذلك ، من بين أسباب أخرى ، للحيلولة دون الازدواج . واقترح وفد آخر امكانية الضمان الفعلي لنشر المعلومات على نطاق أوسع ، وقيام اتصال بين برنامج البيئة والحكومات الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في بلدانها ، عن طريق جهات الوصل الوطنية التابعة لنظام الاحالة الدولي لمصدا المعلومات البيئية (INFOTERRA) ، وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتخذ الاجراء المناسب تحقيقا لهذه الغاية .

٣٨٢ - وقام أحد الوفود ، يؤيده وفد آخر ، بحث الأمانة على السعي الى الاستعانة بمؤلفين من أقل البلدان نموا ليكتبوا عن المشاكل المطروحة على تلك البلدان ، وأعربا عن اعتقادهما بأن ذلك سيسفر عن نتيجة نهائية أكثر توازنا وأنفع . واقترح استكشاف امكانية الاستفادة من شركات النشر في أقل البلدان نموا . واقترح أحد الوفود ، بغية ضمان قيام تعاون وثيق مع البلدان النامية ، ان يتزايد نشاط موظفي الاعلام الاقليميين ، وأن تكون منشورات برنامج البيئة ذات طابع اقليمي حيثما أمكن . وأعرب أحد الوفود عن قلقه تجاه التكلفة العالية الظاهرة الواضحة الناجمة عن اصدار نشرة "مازينفيرا" .

٣٨٣ - واقترح وفد آخر أنه ، بسبب قلة المترجمين في بلده وبالنظر الى أهمية الاعلام البيئي ، ان يضطلع برنامج البيئة بترجمة الوثائق الهامة الى اللغة الصينية قدر الامكان ، وأعرب عن تأييده للمقترح الداعي الى اصدار طبعة صينية لنشرة "يونيتيرا" (UNITERRA) ولغيرها من المنشورات .

٣٨٤ - كما نظرت اللجنة ، أثناء مناقشتها بشأن الاعلام ، في العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، وذلك في إطار البند ١ من جدول الأعمال ، علما ان الوثيقتين UNEP/GC.8/9 و Corr.1 كانتا معروضتين عليها بصدور هذا البند . واتفقت الوفود على ان العلاقات بين برنامج البيئة والمنظمات غير الحكومية جيدة بوجه عام وينبغي تعزيزها . وقال أحد الوفود أنه يتوجب على برنامج البيئة أن يواصل التزامه المستمر الشديد للمنظمات غير الحكومية ، التي قال وفد آخر انها أداة لا غنى عنها لزيادة توعية الجمهور .

٣٨٥ - وتم الترحيب بدور كل من برنامج البيئة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية في انشاء هيئة رصد الأحوال الأرضية (EARTHSCAN) . واقترح أحد الوفود احاطة الهيئة المذكورة بنطاق أوسع من الدعاية ، ووصفها وفد آخر بأنها هيئة للاعلام البيئي حسنة الاطلاع وتشمل الجمهور على نطاق واسع ، خاصة في البلدان النامية ، وذكر ذلك الوفد ان حكومته قد قدمت دعما ماليا وأعرب عن أمله في أن تحذو حذوها حكومات أخرى .

٣٨٦ - كما حظي التعاون بين برنامج البيئة ومركز الاتصال البيئي بتعليقات ايجابية من بعض المتحدثين ، وعرض أحد الوفود دعماً مالياً ، ووصف المركز بأنه جهة فريدة من جهات الوصل التابعة للمنظمات غير الحكومية للاتصال مع منظومة الأمم المتحدة ، واقترح امكانية تطوير دور المركز في تنظيم وتنسيق يوم البيئة العالمي ، بحيث يكون هناك عرض منتظم على مدار السنة .

٣٨٧ - وأعرب ممثل المعهد الدولي للبيئة والتنمية عن شكره للوفود على تعليقاتها بخصوص المنظمات غير الحكومية ، وأعرب عن أمله في أن يولي برنامج البيئة اهتماماً مبكراً للمقترح المقدم من أحد الوفود والذي يدعو المنظمات غير الحكومية الى الاشتراك بدرجة كبيرة في دورة المجلس العاشرة التي ستعقد في عام ١٩٨٢ ، وهو العام الذي سيصادف الذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية .

٣٨٨ - وأوصت اللجنة ، في اختتام مناقشتها بشأن التدابير المساندة ، أن يعتمد مجلس الإدارة مشروع مقرر ، بصيغته المنقحة شفويًا من قبل مقدميه ، يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال البيئة مقدم من مجموعة أمريكا اللاتينية واسبانيا (انظر المرفق الأول ، المقرر ١٤/٨) .

٣٨٩ - وأشارت الأمانة الى أن كلفة الدعم المقدم حالياً للمركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية تبلغ حوالي ٤٥٠.٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ ؛ وقد يتوقع أن تكلف مواصلة هذا المشروع مبلغاً مساوياً كل عام .

٣٩٠ - ولاحظ أحد الوفود ، من باب الايضاح ، أنه ينبغي تفسير العبارة "اتخاذ تدابير عاجلة" على أنها تشير الى الاجراءات التي يبت فيها المدير التنفيذي .

٣٩١ - وأعرب وفد أوروغواي عن رغبة حكومته في أن يعقد في أوروغواي الاجتماع المخصص لممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي واسبانيا ، المشار اليه في المقرر .

هـ - المخصصات المرسودة في الميزانية

٣٩٢ - ذكر وفدان ، أثناء مناقشة المرفق الأول الملحق بوثيقة البرنامج ، أن الأرقام الارشادية المقدمة بشأن مخصصات الصندوق لا تعكس تنفيذاً صحيحاً للمقرر ٣/٧ لمجلس الإدارة في الأعمال التحضيرية الميزانية ، فيما يتعلق بتطبيق المعايير الخاصة بالأولويات والمخصصات ، وحثا المدير التنفيذي على أن يأخذ هذا المقرر في كامل اعتباره عندما يقدم الى المجلس في دورته التاسعة مقترحات بشأن مخصصات الصندوق . وأحاط هذان الوفدان علماً برغبة الأمانة في تنفيذ هذا المقرر تنفيذاً تاماً في المستقبل القريب .

٣٩٣ - واقترح وفد آخر أن يبين كل برنامج وكل باب ، الى جانب المقترحات التنفيذية ، الآثار المالية ذات الصلة . وأوضح أن ذلك سيكون الوفود من أن تقترح ، في الوقت المناسب ، زيادات وتخفيضات وتغييرات في كل برنامج من البرامج في ضوء المبلغ المخصص له ، والقيام عند الضرورة بتعديل التوزيع بين الخطوط الرئيسية بالنسبة الى الأولويات التي يعطيها المجلس للبرامج المختلفة .

٣٩٤ - وافقت اللجنة على المخصصات الواردة في المرفق ، وقامت ، عن طريق رئيس المجلس ، بإبلاغ توصياتها في هذا الشأن الى اللجنة الثانية للدورة . وترد المبالغ الموصى بها في الفقرة ١٠ من مقرر مجلس الإدارة ١٨/٨ .

واو - الاجراءات العامة المتعلقة بالأنشطة البرنامجية

٣٩٥ - أوصت اللجنة ، في ختام أعمالها ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر مقدم من الرئيس - س بشأن الاجراء المتخذ من قبل مجلس الادارة فيما يتعلق بتقرير المدير التنفيذي بشأن برنامج البيئة (انظر المرفق الأول ، المقرر ٦/٨) . وكانت اللجنة قد وافقت ، في جلستها ١٢ ، على التعديلات التي ادخلت على الجزء الخاص بدراسات آثار المناخ العالمي ، وهي تعديلات مقدمة من وفد - دى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

٣٩٦ - وبينت الأمانة ان انشاء لجنة استشارية علمية معنية ببرنامج دراسات آثار المناخ العالمي ، بالإضافة الى ما يلزم تقديمه من دعم الى اللجنة ، سيكلف ما يقرب من ٧٥ .٠٠٠ دولار سنويا . ويمكن تمويل جوانب أخرى للمقرر المقترح مما يتوفر من موارد .

الدعم اللازم للأنشطة الإقليمية في ميدان البيئة

٣٩٧ - أوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر بشأن الدعم اللازم للأنشطة الإقليمية في ميدان البيئة (انظر المرفق الأول ، المقرر ١٦ ألف) ، مقدم من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، السويد ، النرويج ، النمسا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، ومعدل من قبل وفد كينيا ، ومشروع مقرر بشأن تنفيذ البرنامج : آسيا (انظر المرفق الأول ، المقرر ١٦ باء) مقدم من وفود الامارات العربية المتحدة ، ايران ، اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، الصين ، العراق ، الكويت ، ماليزيا ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، واليابان .

٣٩٨ - وقالت الأمانة أنه يمكن تنفيذ مشروع المقرر المذكور أخيرا في حدود الموارد المتاحة . أما فيما يتعلق بمشروع المقرر المذكور أولا ، فقد ذكرت أنه يجري حاليا تخصيص أموال تبلغ حوالي ٣٠٠ .٠٠٠ دولار من أجل الأنشطة الخاصة بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وان الصندوق قد رصد المبلغ ذاته تقريبا لمواصلة الأنشطة القائمة حاليا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى ما بعد عام ١٩٨٠ . واذا طلبت أنشطة جديدة أخرى نتيجة للمقرر ، فانها ستشمل كلفة اضافية .

٣٩٩ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها الشديد ازاء قيام الأمانة بتغيير صيغة نص مشروع المقرر - ر المقدمة من الوفود ، قبل توزيعه على اللجنة . وقالت ان هذه الممارسة غير متبعة اطلاقا في منظومة الأمم المتحدة . وذكر أحد الوفود أنه قد تم طلب اصدار تعليمات بشأن كيفية المضي قدما فيمما يتعلق بهذا الأمر الخطير .

٤٠٠ - وقال مساعد المدير التنفيذي بمكتب البرنامج أنه قد فهم أن التفسيرات التي تم ادخالها كانت قد بحثت مع مقدمي مشروع القرار . واعتذر لما حصل من سوء تفاهم يدعو الى الأسف .

الاجراء الذي اتخذه مجلس الادارة

٤٠١ - للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه مجلس الادارة بشأن مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة الأولى للدورة ، انظر الفصل التاسع أدناه ، الفقرات ٤٩٩ - ٥٠٤ .

الفصل الخامس

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

٤٠٢ - كان معروضا على المجلس عند نظره في البند ٧ من جدول الأعمال أثناء الجلستين الثامنة والتاسعة من الدورة الوثائق UNEP/GC.8/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3 و Corr.1

٤٠٣ - واستعرض المدير التنفيذي التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل (١١) ، بما في ذلك الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الادارة ذات الصلة ، وشرح أعمال الوحدة المعنية بالتصحر في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية ، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر ، والفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر ، وكذلك التطورات المتعلقة بالحساب الخاص ، والدراسية بشأن التدابير الاضافية لتمويل خطة العمل . وأطلع المجلس ايضا على الاجراءات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، والهيئات الاقليمية ، والحكومات على الصعيد الوطني . واستعرض المدير التنفيذي كذلك التقدم المحرز في المنطقة السودانية - الساحلية ، وانتهى الى تأكيد أن التقدم المبلغ عنه حتى الآن في تنفيذ خطة العمل لا يتكافأ مع ضخامة المشكلة : فلا تزال هناك عقبات تحول دون تنفيذها بالكامل ، ورجا المجلس ان يقدم آراءه حول كيفية التغلب على هذه العقبات .

٤٠٤ - وأعربت كل الوفود تقريبا عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متابعة وتنسيق تنفيذ خطة العمل ، وأثنت على المدير التنفيذي وعلى الوحدة المعنية بالتصحر لما قاما به من أداء . كما أثنت على مستوى الوثائق المقدمة الى المجلس .

٤٠٥ - وكان هناك تأييد عام لسياسة المدير التنفيذي التي تولي مكافحة التصحر أولوية عالية . وشددت بعض الوفود على الحاجة العاجلة الى السيطرة على التصحر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . على أن وفدين أشارا الى ان التصحر ليس قاصرا على هذه المناطق ، وأن هناك مشاكل تصحر خطيرة في المناطق دون الرطبة . واعترفت بعض الوفود بالحاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة ضد التصحر ، وأشارت الى أن من الواجب النظر الى التصحر في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، وأن من شأن اتباع نهج متكامل في مكافحة التصحر أن يترك أثرا بعيد الأمد للغاية .

٤٠٦ - واتفقت عدة وفود على أن ما يعوق تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر هو الافتقار الى التمويل . وشددت عدة وفود على أنه ينبغي استخدام سبل التمويل الثنائية وكذلك القائم من قنوات التمويل المتعددة الأطراف في تمويل خطة العمل . وأفادت عدة وفود بمعدلات تمويلها لأنشطة مكافحة التصحر وأعلنت عزم حكوماتها على زيادة المخصصات في هذا المجال في عام ١٩٨١ .

(١١) انظر A/CONF.74/36 ، الفصل الاول ، خطة العمل لمكافحة التصحر التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر المعقود في نيروبي من ٢٩ آب/أغسطس الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

وأعلن أحد الوفود أن حكومته قررت التبرع بمبلغ ١٨ مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تموين الحزام الأخضر العربي المقدم الى الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر في آذار/مارس ١٩٨٠ . وأشار أحد الوفود الى استعداد حكومته لتقديم تبرع كبير من أموال المساعدة الانمائية الى " نافذة للتنمية " خاصة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالبيئة في العالم الثالث ، شريطة أن تكون حكومات أخرى مستعدة للقيام بذلك ، وقال ان من الممكن استخدام بعض هذه الأموال بشكل سليم في تدابير مكافحة التصحر .

٤٠٧ - وأيدت بعض الوفود النداء الذي وجهته الجمعية العامة الى الحكومات بأن تتبرع للحساب الخاص لمكافحة التصحر . وقال أحد الوفود ان حكومته قدمت بالفعل تبرعا لهذا الحساب الخاص ، وأنه يتوقع من الحكومات الأخرى أن تحذو حذوها . وقالت بعض الوفود انها لا تعتبر الحساب الخاص أنسب آلية لذلك ، وأعلنت أن حكوماتها سوف لا تسهم فيه . واقترح وفد عقد مؤتمر لجمع التبرعات للحساب الخاص خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

٤٠٨ - وقامت وفود كثيرة من البلدان المتأثرة بالتصحر باستعراض أنشطة بلدانها وما أحرزته من التقدم في مجال مكافحة التصحر ، وأبدت رغبتها في مشاركة خبرتها مع بلدان أخرى . وبالإضافة الى تدابير مكافحة التصحر التصحيحية التي تحدثت عنها عدة وفود ، أطلع وفدان المجلس على تعاونهما مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عقد دورات تدريبية في ميادين محددة . وأفاد وفد باحراز تقدم في تنفيذ التوصية الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، التي تتعلق بالجمع بين التصنيع وتطوير الزراعة . وأفادت بعض الوفود بأنها شرعت في أنشطة للرصد ، واقترح أحد الوفود أن نشاط بلده الوطني في الرصد يمكن ان يصبح في المستقبل جزءا من النظام العالمي للرصد البيئي . وتحدث وفدان عن التقدم المحرز في اعداد خطط عمل وطنية ، بينما قال آخر ان العمل جار في اعداد تشريع خاص بالبيئة .

٤٠٩ - وأشارت وفود كثيرة بثناء بالغ الى عمل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في معاونته بلدان المنطقة السودانية الساحلية في أنشطتها لمكافحة التصحر . ورحبت عدة وفود بنهج المشروع المتكامل الذي يتبعه المكتب وبالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة . ولاحظ أحد الوفود بأن الدور المنشط والحقاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية كان عاملا هاما في النتائج الفعالة التي حققها الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر ، وأكد التزامه المالي ببرنامج متكامل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . وذكر وفد آخر أن المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي كانا بمثابة جهد جديد ورائع من الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التصحر ، وأنه يمثل استمرارا فعالا لعمل مؤتمر التصحر . وأبدت عدة ملاحظات بشأن المعلومات المفيدة والملموسة الخاصة بالمشروع والتي أتاحت للجهات المتبرعة .

٤١ - وأشار وفد من احد بلدان المنطقة السودانية الساحلية الى أن الدور التنسيقي لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية دور راسخ وأنه يسفر عن نتائج ، ورکز الاهتمام على المبادرة التي تتجلى في تنظيم وتمويل الاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، ونادى

الساحل ، وهو الاجتماع الذي تمخض عن استراتيجية مشتركة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لمراقبة التصحر ، وعن برنامج لبلدان منطقة الساحل أقره بعد ذلك مؤتمر رؤساء دول اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل .

٤١١ - وأجمع كل المتكلمين على تأييدهم ضم جيبوتي الى قائمة البلدان السودانية الساحلية ، وضم غينيا وغينيا - بيساو الى الدول التي تستحق أن تتال مساعدة عن طريق المكتب لتنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر . وكان هناك اجماع ماثل على ادراج المشروع النموذجي لتحسين واعادة تعمير مرتفعات جبال فوتا - جالون ، الكائنة في غينيا ، في صلب برنامج مكافحة التصحر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وطلب وفد أن يكون مشروع فوتا - جالون موضع نظر مجلس الادارة في دورته التاسعة . وأشار وفد آخر الى استعداد حكومته لتقديم المساعدة في تنفيذ المشروع النموذجي بتوفير الخبراء .

٤١٢ - وكان هناك شعور عام بأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر سيستفيد من مزيد من التعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة . وأعرب وفد عن قلقه من أن أيا من اللجان الاقليمية لم تتمكن حتى الآن من تنسيق اجتماع او حلقة دراسية اقليمية مشتركة بين الحكومات للعمل على تنفيذ الخطة . واقترح وفد آخر امكانية دمج المشروع المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوحدة المعنية بالتصحر بشأن أثر تقلب المناخ على التصحر ، الذي جاء ذكره في الفقرة ٤٣ من الوثيقة UNEP/GC.8/6 ، في الأنشطة الحالية للمشروع الزراعي الهيدروولوجي والرصد الجوي (AGRHYMET) الذي تضطلع به المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في منطقة الساحل .

٤١٣ - وأبدت عدة وفود وجهات نظر رأت أنها قد تساعد في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، فشدد وفدان على أهمية المشاركة الشعبية في أنشطة مكافحة التصحر على الصعيد الميداني . واقترح وفد تقديم مساعدة ملموسة لرصد التصحر ، وللتدريب ، ورصد الأحوال البشرية ، وتخطيط استغلال الأراضي . وقال وفد آخر ان من الممكن الانتفاع بنشرة مكافحة التصحر بحيث تصبح نشرة للارتباط وقناة للاتصال بين كل المعنيين بالمشكلة . واقترح أن تضم ثبثا بمراجع المنشورات العلمية والمعلومات التقنية التي لها قيمتها لدى الجمهور في المناطق المتأثرة . وأيد وفد تقديم الدعم لدراسة يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اليونسكو بشأن العلاقة بين الانسان وقيمته الاجتماعية وموئله على أساس تعاليم الديانات الكبرى . وأشار وفد آخر الى الدراسة المتعلقة بتحليل نفقات وفوائد تدابير مكافحة التصحر التي ستجرى بصورة مشتركة بين اثنتين من الدول الأعضاء .

٤١٤ - وأيدت الوفود بشكل عام الآراء المعرب عنها في تقرير لجنة التنسيق الادارية المقدم الى مجلس الادارة ، وأحالت علما بالمعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، حسبما أكدها تقرير لجنة التنسيق الادارية . وأشار بعض الوفود الى أهمية هذه القيود وقالت انها تستحق دراسة متأنية من المجلس .

٤١٥ - وشددت عدة وفود على أهمية التعاون المشترك بين الوكالات ، والتنسيق بين أنشطة مكافحة التصحر في إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر ، الذي قدم تقريره الى لجنة التنسيق الادارية . وأشار عدد من الوفود الى أهمية الخلاصة الوافية التي

يعدّها الفريق العامل عن أنشطة مكافحة التصحر في منظومة الأمم المتحدة . وقال وفد أن الخلاصة سوف تحسّن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتصلح أساسا لبرمجة منسّقة لأنشطة مكافحة التصحر على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي .

٤١٦ - وأثنت وفود كثيرة على المدير التنفيذي لما قام به من أعمال تحضيرية للدورة الثانية للفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر ، وأعربت عن ارتياح حكوماتها للنتائج الايجابية لتلك الدورة . وقالت عدة وفود انها تعلق أهمية كبيرة على عمل الفريق الاستشاري ، وانه يقدم فرصة ممتازة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة تنفيذ خطة العمل . وكرر وفد نداء الجمعية العامة بأن حث الحكومات المتبرعة على أن تشترك بهمة في عمل الفريق الاستشاري . وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها لأن الفريق الاستشاري صار منبرا نافعا ، وأن باستطاعته أن يكون حقا في تعبئة الموارد .

٤١٧ - وقال وفد انه نظرا الى النتائج الايجابية التي حققها عمل الفريق الاستشاري في دورته الثانية التي شاركت فيها حكومته كعضو مراقب ، فقد قررت حكومته أن تصبح عضوا أساسيا في الفريق . وقال ممثل لجنة المجتمعات الأوروبية انها قررت في ضوء النتائج الكبيرة التي أسفر عنها الاجتماع الأخير للفريق أن تنضم الى الفريق الاستشاري كعضو كامل .

٤١٨ - وأبدى بعض الوفود موافقته على موجز دراسة بشأن الموارد الاضافية لتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر التي سيعدها فريق رفيع المستوى من الاختصاصيين في التمويل الدورى والتسيي قدّمت الى المجلس بموافقة من الأمين العام بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٨٤ . وأعلن وفد موافقته على الشرح الموجز للدراسة وقال انه يرى أن القضايا الواردة في الدراسة تقع في نطاق اختصاص عدة أجهزة في الأمم المتحدة ؛ ولهذا السبب كان من الممكن تكليف عضو آخر في المنظومة لاعداد الدراسة .

٤١٩ - ورأى وفد أن الدراسة يجب ألا تركز على آليات جديدة يتعذر تنفيذها في المستقبل القريب . وقال آخر انه ليس مقتنعا بأن تكون الدراسة ذات اولوية ، بينما اعتبرها آخر ممارسة طال تكرارها . وشدد وفد على أن تنظر الدراسة في تمويل برامج طارئة لمكافحة آثار الجفاف .

٤٢٠ - ورد على ما دار في المناقشة ، أكد المدير التنفيذي أن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر هو دور تنسيق ، وأن التنفيذ الفعلي تقوم به الحكومات نفسها ، ورحب بما بدر من تأييد عام لعمل الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر ، وبالتقييم الايجابي لدورته الثانية . وقال انه لن يعقد أكثر من اجتماع واحد للفريق كل عام . وذكر انه لا يجد صعوبات في تقبل بعض الاقتراحات المقدمة التي تتعلق بطبيعة عمل الفريق ، ولكنه وجه الأنظار الى الوظيفة الرئيسية التي أوكلتها الجمعية العامة الى الفريق ، ألا وهي تقديم المساعدة في تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل . فليس من مسؤولية الفريق أن ينظر فيما تطلبه البلدان من مساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعداد خططها الوطنية لمكافحة التصحر .

٤٢١ - ورحب بوضع خطتين ولغيتين لمكافحة التصحر يجري اعدادهما حاليا بنشاط . وقال ان موظفي النظام العالمي للرصد البيئي سوف يشعرون في الاتصالات اللازمة المتعلقة بالعرض المقدم لادخال مشروع وطني للرصد في برنامج النظام العالمي للرصد البيئي ، وأنه سينظر في الاقتراح

الداعي الى دمج برنامج تغير المناخ في مشروع AGRHYMET في منطقة الساحل . وختم حديثه قائلاً انه ان يوافق على أن فعالية التمويل أمر هام لمكافحة التصحر ، فان المشكلة تتركز على عدم تيسر الموارد ذاتها .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٤٢٢ — أقر مجلس الادارة بتوافق الآراء في الجلسة ١٢ من الدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ مشروع مقرر اقترحه مكتب تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٨/١٧) .

الفصل السادس

صندوق البيئة وشؤون الإدارة والميزانية

٤٢٣ — أحييت البنود ٨ (أ) الى (د) الى اللجنة الثانية للدورة لبحثها وللإطلاع على تنفيذ عمل اللجنة ، أنظر الفقرة ١٧ أعلاه .

٤٢٤ — وعند بحث هذه البنود كانت معروضة على اللجنة الوثائق UNEP/GC.8/7 و Corr.1 و Add.1 و UNEP/GC.8/8 و Corr.1 و Add.2 •

ألف — تنفيذ برنامج الصندوق وإدارة صندوق البيئة

٤٢٥ — قدم مساعد المدير التنفيذي لشؤون مكتب صندوق البيئة والإدارة البندين ٨ (أ) و (ج) فلاحظ أنه عقب ما طلبه مجلس الإدارة في دورته السابعة ، أدجت الوثيقة UNEP/GC.8/7 و Add.1 معاً التقارير الثلاثة السابق تقديمها كلاً على حدة . وكانت النقطتان الرئيسيتان المتصلتان بتنفيذ برنامج الصندوق هما تخصيص مبلغ ٣٦١٥ مليون دولار فقط ، لأنشطة برنامج الصندوق من الاعتماد الذي تمت الموافقة عليه وقدره ٤٢٨ مليون دولار ، والتقدم الذي أحرز في عام ١٩٧٩ في تضيق الشفرات بين المخصصات والالتزامات والنفقات . وعلاوة على ذلك وتمشيا مع النهج الحذر الذي اتبعه المدير التنفيذي ، لم يستخدم احتياطي برنامج الصندوق خلال عام ١٩٧٩ . وقد تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إدارة ثلاثة صناديق استثمارية لخطة عمل الكويت ، والبحر الأبيض المتوسط ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات البرية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يستطيع أن يلزم نفسه بدفع أموال الاكلاً وعند ما دفعت إليه الاشتراكات ، فالمشاريع التي تدعمها الصناديق الاستثمارية لا يمكن الموافقة عليها ، في حالة تأخير دفع التبرعات ، الا لشهور قليلة في كل مرة . وفي هذه الحالة تحل تكاليف إدارة الصناديق الاستثمارية على الصندوق المعني .

٤٢٦ — وفيما يتعلق بإدارة الصندوق ، أحرز تقدم في تدليل بعض الصعوبات مثل التسرب واستخدام العملات غير القابلة للتحويل . ومع ذلك فإن مشكلة مستوى وتكوين موارد صندوق البيئة وسيولة صندوق البيئة مازالت قائمة . وعلاوة على ذلك فإن عدم التوصل الى تحقيق هدف الخطة متوسطة الأجل وهو ٢٤٦٦ مليون دولار والرصيد المنخفض المتوقع من العملات القابلة للتحويل في نهاية عام ١٩٨١ (٥٦٥ مليون دولار) والتأخير في دفع التبرعات كانت كلها من الأسباب التي تدعو الى القلق .

٤٢٧ — رحبت عدة وفود بزيادة عدد البلدان المتبرعة في صندوق البيئة . الا أن وفدين أعربا عن شديد قلقهما بسبب عدم كفاية التبرعات للخطة متوسطة الأجل ، وأبرزاً أن الهدف متواضع على كل حال .

٤٢٨ — وأبرز وفد ان البلدان التي تبدأ فيها السنة المالية في نيسان/ابريل ، تجد من الصعب دفع التبرعات خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة . الا أنها ستحاول دفع ما عليها خلال الثلاثة شهور الأولى من سنتها المالية ، وقال وفد آخر ان حكومته في وضع مماثل لكنها ستسدد في المستقبل مدفوعاتها دفعة واحدة ، مما يتيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرا أكبر من المال في وقت مبكر من السنة .

٤٢٩ — وبينما أبدى تقدير عام للادارة الحذرة لصندوق البيئة في عام ١٩٧٩ ، أعرب عدد كبير من الوفود عن قلقها ازاء الصعوبات التي قامت في طريق تنفيذ أنشطة برنامج الصندوق ، نتيجة للمستوى المنخفض للتبرعات وتأخير دفعها . وبينما أوصى عدد قليل من الوفود ، بتعزيز التدابير الى الحكومات حتى تدفع تبرعاتها بسرعة أكبر (UNEP/GC.8/7 ، الفقرة ٢٠ (أ) " ٤ ") ، لاحظت وفود أخرى أن تأخير الدفع من الأمور العادية في الحياة وأن الصندوق يجب أن يضع خططه على أساسه . واقترح وفد — وأيدته عدة وفود أخرى — ألا يربط برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين معدل تنفيذ أنشطة برنامج الصندوق ومعدل دفع التبرعات ، بل بينه وبين اعتبارات موضوعية أخرى . وذلك لأن النهج الأول لن يؤدي الا الى برنامج في غاية الحذر كما حدث في عام ١٩٧٩ .

٤٣٠ — وأبدت عدة وفود شكوكا — نظرا الى المشاكل المحققة الخاصة بمستوى ومعدل دفع التبرعات — حول اقتراح فتح اعتماد اضافي قدره ٦٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ . فبعض الوفود شكّت — حتى اذا وافقت اللجنة على مستوى الاعتمادات المرتفع — في أن يستطيع المدير التنفيذي تخصيص الاعتماد كله وستكون نتيجة ذلك ترحيل قدر أكبر من الاعتمادات في نهاية كل سنة الى السنة التالية . وتساءلت وفود أخرى ان كان سيتم فعلا تسلّم المدفوعات اللازمة لهذا الاعتماد ، بينما اقترح عدد من الوفود أن تنتظر اللجنة حتى فترة السنتين القادمة قبل أن تعدل الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها ، لترى ان كان سيكون من المناسب اعتماد حد أقصى أكثر ارتفاعا .

٤٣١ — الا أن وفدا آخر — أيدته عدة وفود أخرى — قال ان لاقتراح الأمانة أساسا معقولا ، وأيد الاعتماد الاضافي الذي اقترحه المدير التنفيذي . وبعد ملاحظة التحفظات التي أبدتها عدة وفود حول الرغبة في اعتماد أكبر . وتحفظ أحد الوفود بأنه لا يجب أن يعقد المدير التنفيذي التزامات تزيد عن مستوى الدخل المنتظر الا بعد الحصول على ضمانات من الأمانة بأن قدرا كافيا من النقد سوف يكون متوفرا في عام ١٩٨١ لادارة الصندوق ادارة فعالة ، وافقت اللجنة على قبول اضافة الى الاعتماد مقدارها ٦٦٥ مليون دولار في ١٩٨٠ / ١٩٨١ أقرها مجلس الادارة في دورته السابعة .

٤٣٢ — وأعربت وفود عديدة عن قلقها ازاء عدم التوازن الواضح بين العملات القابلة للتحويل والعملات غير القابلة للتحويل (UNEP/GC.8/7/Add.1 الجدول ١) ؛ ولاحظت أن العملات غير القابلة للتحويل ، وان كانت لا تشكل سوى ١٥ في المائة من مجموع المساهمات ، تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من رصيد الصندوق في عام ١٩٧٩ وما يقدر بـ ٦٦ في المائة من رصيد عام ١٩٨١ . ولا حظ وفد أنه اذا دفعت جميع التبرعات بعملات قابلة للتحويل فان الصندوق لن يلاقي أية مشاكل فيما يتعلق بالسيولة . فاقترحت عدة وفود توجيه نداء الى تلك الحكومات التي تدفع بعملات غير قابلة للتحويل ، بأن تدفع جزءا أكبر من مساهماتها بعملة قابلة للتحويل .

٤٣٣ - ورأى كثير من الوفود أن بعض المحاولات لانفاق المقادير الكبيرة المتركمة من العملات غير القابلة للتحويل الموجودة في صندوق البيئة ، قد يؤدي الى تشويه برمجة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ووجه أحد الوفود الانتباه - وأيده في ذلك عدة وفود أخرى - الى مقرر مجلس الإدارة ١٤/٧ جيم ، الفقرة ٣ ، والى الرأى الذى أعرب عنه في اللجنة في هذا الصدد والقائل بأن كل ما على المدير التنفيذى هو أن يبذل جهودا معقولة لانفاق العملات غير القابلة للتحويل . وفي الواقع بدا أن الأمانة تبذل من الجهد فوق طاقتها لتخفيض التراكم . وأبرزت عدة وفود أنه يجب استخدام نفس المعايير والمقاييس للموافقة على جميع المشاريع ، بغض النظر عن نوع العملة المستعملة : ولا يجب الموافقة على المشاريع لمجرد تسهيل انفاق العملات غير القابلة للتحويل . ورجت ، لذلك ، من الأمانة أن تبين المعايير التي تختار على أساسها المشاريع ذات العملة غير القابلة للتحويل وتقديم قائمة بالمواضيع التي تغطيها تلك المشاريع وتوزيعها الجغرافي ومعلومات حول طريقة استخدام العملة : مثل شراء المعدات ، أو تعيين الخبراء والموظفين الخ ورجت اللجنة أيضا من الأمانة أن تعد سنويا جدولا يتضمن تحليل المخصصات والالتزامات والمصروفات بالعملات القابلة للتحويل وبالعملات غير القابلة للتحويل . وللب أحد الوفود معلومات عن النسبة المئوية للعملات القابلة للتحويل المستخدمة في المشاريع ذات العملة غير القابلة للتحويل ، سواء مباشرة أو لتكاليف الدعم .

٤٣٤ - ولا حظ وفد أن مشكلة العملات غير القابلة للتحويل تشمل المنظومة كلها وتساءل وفد هل بحث أى جهاز للتجميع ملاحظا أن بعض المنظمات قد تكون في وضع أفضل من غيرها من حيث استخدام مثل هذه العملات .

٤٣٥ - وأبرز وفد الصعوبات التي تلاقىها البلدان الأقل نموا التي ليست عملاتها قابلة للتحويل في دفع مساهماتها بالعملات القابلة للتحويل ، مثل انخفاض أرصدها من العملات القابلة للتحويل وانخفاض قيمة الدولار وانخفاض معدلات التبادل التجارى وتزايد أوجه عدم استقرار العملات القابلة للتحويل . ولا حظ وفد آخر مع ذلك أن كثيرا من مثل هذه البلدان يواجه مشاكل مماثلة ولكن ، اقرارا منها بمتطلبات الأمانة ، واصلت مع ذلك الدفع بالعملات القابلة للتحويل .

٤٣٦ - ودعا أحد الوفود - وأيده في ذلك وفود عديدة أخرى - الى تطبيق المادة ٢٠٣ - ٤ من النظام المالي للصندوق الخاصة بإمكانية استخدام المساهمات فوراً تطبيقاً أكثر دقة واقترح ، لذلك ، تعديل مشروع المقرر المقدم للجنة حتى ينص على أن يرفض المدير التنفيذى أية مساهمات اضافية تدفع بعملات غير قابلة للتحويل الى صندوق البيئة بعد حد أقصى قدره ٣ ملايين دولار اذا لم تكن هذه العملات سهلة الانفاق .

٤٣٧ - واقترح أيضا أن يكرر نص الفقرة ٣ من المقرر ١٤/٧ جيم ، في مشروع القرار المعروض على اللجنة ، بينما رأت عدة وفود أنه ، مع موافقتها على روح المقرر ، ترى وجوب تعزيزه ، لأنه في الواقع لم يكن له أثر على الحكومات التي كان موجهها اليها : لأن الأمانة على العكس قد حسنت جهودها من أجل استخدام العملات غير القابلة للتحويل . ورأى أحد الوفود أن المقرر قد كان له أثره المرغوب ولا داعي ان التكرار . ومع ذلك فهو لن يعارض اذا اعتمدت بتوافق الرأى فقرة تتضمن تكرار له .

٤٣٨ - وعارض عدد قليل من الوفود معارضة شديدة اقتراحا بتحديد حد أقصى قدره ثلاثة ملايين دولار مدامت الأمانة لم تعان في رأيها أية صعوبة في انفاق العملات غير القابلة للتحويل : وقد تحقق تقدم كبير باقامة برنامج خاص بالعملات غير القابلة للتحويل ، وأن المشاريع التي أنجزت في ظل هذا البرنامج ، بما فيها المشاريع التي تمت عن طريق مجلس التعاضد الاقتصادي ، قد أفادت البلدان النامية بصورة رئيسية . ومادام التراكم كان متوقعا له على كل حال أن ينخفض بمعدل ٣ ملايين دولار في السنة في ١٩٨٠-١٩٨١ ، فليست هناك أية حاجة تدعو الى تحديد حد أقصى . وسأل أحد الوفود الأمانة أن توضح ان كان من رأيها أن هناك أية صعوبة في سبيل تخفيض تراكم العملات غير القابلة للتحويل وذلك لأن البيان التمهيدى لتقرير المدير التنفيذى لم يشير الحلاقا الى مثل هذه الصعوبة . وأبرز وفد آخر - وأيده في ذلك وفود أخرى - أنه لا توجد أية مشكلة فسي انفاق أنواع كثيرة من العملات غير القابلة للتحويل ، ولذلك لم تتراكم . ورأى وفد ان وضع حد أقصى لرصيد صندوق البيئة من العملات غير القابلة للتحويل من شأنه خلق سابقة غير مرغوب فيها .

٤٣٩ - وقالت عدة وفود ان رفض قبول أى تبرع ربما يكون غير مناسب . وان وجود عملات غير قابلة للتحويل أفضل من عدم وجود عملات على الإطلاق . وتقع مسؤولية تنفيذ المقرر ١٤/٧ جيم على المدير التنفيذى ويجب مالمالية هذا الأخير بالتشاور ، كلما كان ذلك ضروريا ، مع البلدان التي تدفع مساهماتها بعملات غير قابلة للتحويل ، وفي الوقت نفسه تكثيف جهوده لتحسين استخدام مثل هذه العملات . ولما كانت الحاجة تدعو الى تجنب تشويه البرنامج ، فعلى المدير التنفيذى أيضا أن يقيم أثر العملات غير القابلة للتحويل في البرنامج على جميع المستويات وأن يقدم تقريرا متعمقا حول النتائج الى المجلس في دورته التاسعة .

٤٤٠ - وبالإشارة الى الوثيقة UNEP/GC.8/7 ، الفقرة ٢٢ ، رجحت وفود عديدة من الأمانة أن توضح المعايير المستخدمة لتخفيض أنشطة برنامج الصندوق في عام ١٩٧٩ وأن يذكر بصفة خاصة هل راعى التوزيع والأولويات التي وضعها مجلس الادارة في دورته السابعة عند تنفيذ تخفيض البرنامج . ولذلك ، فان اللجنة ، بقبولها الاعتماد الاضافى البالغ قدره ٦٦٥ مليون دولار ، رأت أن توزيع هذا الاعتماد الذى ستقوم به اللجنة الأولى للدورة ، يجب أن يكون مرتبطا بالأولويات الواردة في مقرر المجلس ٣/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، لأن من المهم ان تحترم هذه الأولويات .

٤٤١ - وأبرز أحد الوفود أن اقتراح المدير التنفيذى الخاص باعطاءه سلطة لالتزام مقدما بمبلغ ١٦ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ يمثل زيادة قدرها ٥ ملايين دولار عن المستوى الذى وافق عليه المجلس في دورته السابعة ولعلب توضيحا للحاجة الى ذلك .

٤٤٢ - وأبرز وفد آخر أنه اذا تمت الموافقة على ترحيل مبلغ قدره ٥ ملايين دولار ، كما يقترح المدير التنفيذى ، فان البلدان قد تشعر أنها على حق في دفع مساهماتها في وقت لاحق من العام ، لأنه سوف يبد وأن لدى برنامج الأمم المتحدة موارد كافية ، بينما البلدان التي تدفع مبكرا سوف تعاقب بفقدان فوائد أموالها . فيجب اذن في مشروع المقرر المقترح المعروض على اللجنة حذف كل اشارة الى ترحيل مبلغ محدد : ويكفي أن يذكر انه يجب الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة . ووافقت اللجنة على هذا الاقتراح .

٤٤٣ — ورد مساعد المدير التنفيذي قائلاً بأنه بينما لا تلاقي الأمانة أية صعوبة في هذه الصياغة الجديدة ، فإنها ستواصل الاسترشاد بالحاجة الى ترحيل مقدار من النقد يقدر بمبلغ ٥ ملايين دولار خلال الثلاثة شهور الأولى . وأن الزيادة المقترحة في سلفة الالتزام مقدما لازمة لكفالة التقدم المستمر للبرنامج . أما بالنسبة لمسألة المعايير لتخفيض البرنامج ، فقد اتبعت ثلاثة نهج رئيسية ، وهي : قبول عدد أقل من المشاريع الجديدة ، ثم تحديد شديد للتوسع في المشاريع الجارية ، وتخفيضات على أساس نسبي لعدم تشويه البرنامج الذي تمت الموافقة عليه .

٤٤٤ — وقد وجه الانتباه من جديد ، وهو يشرح موقف الأمانة بالنسبة للرصيد من العملات القابلة وغير القابلة للتحويل ، الى التقدم الذي أحرز في تخفيض تراكم العملات غير القابلة للتحويل منذ عام ١٩٧٨ . ويقدر أن ستة ملايين دولار تقريبا من العملات غير القابلة للتحويل ستفق في ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وبينما كان أكثر التراكم بالروبل وليس بأية عملة من جميع العملات الأخرى غير القابلة للتحويل ، فإن حكومة الاتحاد السوفياتي كانت متعاونة الى أقصى حد وعازت في وضع برنامج للعملات غير القابلة للتحويل . وحددت بعض الشروط لتحويل أجزاء من مساهمتها بالعملة غير القابلة للتحويل الى عملة قابلة للتحويل . ولذلك رأت الأمانة أن تكوين موارد الصندوق ، وان لم يكن التكوين الأمثل ، يسير في اتجاه ايجابي . ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيثما أمكن مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للاهتمام الى أكثر الوسائل فعالية لاستخدام العملات غير القابلة للتحويل .

٤٤٥ — ولم تحدث تفرقة بين المعايير أو المقاييس التي تطبق على مشاريع العملات غير القابلة للتحويل بخلاف مشاريع العملات القابلة للتحويل . واجراءات المحاسبة في الامم المتحدة تجعل من الصعب اعلاء رقم دقيق لنسبة العملات القابلة للتحويل المستخدمة مباشرة في مشاريع لعملات غير القابلة للتحويل . ويتراوح التقدير العام لها في برنامج العملات غير القابلة للتحويل بين ٥ و ١٠ في المائة وحدت انخفاض ملحوظ في النسبة المئوية للعملات القابلة للتحويل اللازمة في أحدث مشاريع العملات غير القابلة للتحويل .

٤٤٦ — وعند نظر اللجنة في الجزء الخاص بالتقييم من البند ٨ (ج) من جدول الأعمال ، كانت الوثيقة UNEP/GC.8/7 القسم الثالث - معروضة عليها . ولا حظ مساعد المدير التنفيذي التطورات الحديثة في مجال التقييم وفي استخدام " التقرير الى الحكومات " . وبصفة خاصة وجه انتباه اللجنة الى الفقرات ٤٥-٥٦ ولا حظ أنه ، عقب طلب مجلس الادارة ، أدرج في " التقرير الى الحكومات " قدر أكبر من المعلومات عن فترة ما بين الدورات .

٤٤٧ — وأعرب كثير من الوفود عن ارتياحها للعمل الخاص بالتقييم ، وخاصة للتقرير الى الحكومات . وتم الترحيب بصورة خاصة باقتراح الأمانة أن يتم سنويا نشر دليل وثائق مشاريع برنامج الامم المتحدة للبيئة والصندوق الذي أدخل حديثا .

٤٤٨ — واقترحت بعض الوفود ادخال تحسينات في تقديم المعلومات المالية ، التي تعلق عليها أهمية كبيرة ، في " التقرير الى الحكومات " . وبصورة خاصة لاحظ احد الوفود أن تقديم مذكرة تفسيرية للجدول التي تعتبر في جوهرها جداول حسابية ستكون مفيدة ، وقال ان " التقرير الى الحكومات " هو القناة المناسبة لابلاغ الحكومات بالمقررات المالية الكبرى مثل تخفيض أنشطة برنامج الصندوق في ١٩٧٩ بما يوازي ٦٦٥ مليون دولار .

٤٤٩ - وشددت عدة وفود على أن التقييم جزء مهم من تنفيذ البرنامج ، خاصة كوسيلة لاستبعاد الأنشطة المعيقة غير المجدية وكأساس لاتخاذ المقررات بشأن أفضل طريقة لتخصيص الموارد . وطلب بعض التوضيح بشأن كيفية رد نتائج التقييم لادخالها في البرنامج وبشأن التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين المستخدممين وبشأن ما اذا كانت توجد قائمة بخبراء التقييم الاستشاريين ، وهل يمكن وضع منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقييم تحت تصرف الحكومات لاستعمالها ، وبصورة خاصة ، في تقييم أبعاد مشاريع التنمية الوطنية المتصلة بالبيئة ، وكيف يتفق التقييم مع نظام اعتماد المشاريع . وقال احد الوفود ان من المرغوب فيه بيان الحاجة الى اشتراك خبراء استشاريين من البلدان الاشتراكية اشتراكا اكبر في عملية التقييم . ورأى وفد آخر انه يجب استمرار جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية الى تنسيق تقييم العمل في المشاريع التي يدعمها هذا البرنامج او التي تتصل به في منظومة الأمم المتحدة والتدابير التي تستدعي تقييما مشتركا للبرامج . وأعرب وفد آخر عن تقديره لتقرير المدير التنفيذي ورحب بالاقترح القائل بوجوب تقديم مثل هذه التقارير كل عام .

٤٥٠ - وشرح رئيس شعبة سياسات الصندوق ووحدة التقييم النقاط الرئيسية التي تغطيها عمليات تقييم المشاريع وهي الشكل الرئيسي للتقييم المتبع في برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وحسب النهج البرنامجي الملحق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فان التقييم لم يبحث فقط نتائج المشاريع ، بل حاول التحقق من أن إنجازها قد أدى الى تقدم على المستوى الثاني ، وبحيث ان كان الدور الحفاز والتنسيقي لصندوق البيئة قد تم ، وشمل النهج التقليدي لتقييم الأداء . وردا على الاقتراح الذي قدم في اللجنة في الدورة السابعة لمجلس الإدارة ، شمل التقييم أيضا مجموعات من المشاريع بقصد تحسين تقييم أثر البرنامج في قطاع محدد .

٤٥١ - ويستخدم التقييم بصفة رئيسية خلال تنفيذ المشاريع وعند استعراض نتائج المشاريع . وتقوم وحدة التقييم بدور استشاري بدلا من تحمل مسؤولية مباشرة وقت اعداد المشاريع وتقييمها واعتمادها . وحيث أن غالبية المشاريع حسب تفويض برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تكون اما عالمية واما اقليمية وليست وطنية فان منهجية التقييم الموضوعة لا تتلحق بيسر على المشاريع الوطنية . ومع ذلك فان برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سبيل وضع مبادئ توجيهية لتقييم أثر مشاريع التنمية في البيئة . وقد رفع تقرير حول نتائج التقييم الى نائب المدير التنفيذي الذي قام ، حتى يكفل التغذية العكسية اللازمة ، ببث هذه النتائج حسب الاقتضاء وكلف الموظفين المعنيين بمسؤولية أي تدبير يتقرر القيام به نتيجة لما يسفر عنه التقييم . وتتطلب الطبيعة العالمية والتنسيقية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبراء استشاريين في التقييم يكونون معتمدين تماما على هذه النواحي وواسمي الخبرة . أما بالنسبة لتقييم المشاريع الاقليمية ، فتستخدم الخبرة الاقليمية كلما أمكن ذلك . وخبراء التقييم الاستشاريين ليسوا الا جزءا صغيرا من الخبرة الخارجية الشاملة التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد اكد مساعد المدير التنفيذي أنه توجد قائمة عامة بالخبراء الاستشاريين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٤٥٢ - وعند مواصلة دراسة ادارة صندوق البيئة ، كان أمام اللجنة الوثيقة UNEP/GC.8/7/Add.2 " التدابير العامة المنقحة التي تحكم عمليات صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة " . ولاحظ مساعد المدير التنفيذي وهو يقدم هذه الوثيقة أن التدابير المقترحة ، والتي تعدل التدابير التي سبق أن وافق عليها المجلس في دورته الثانية ، معدة لتطبيقها على سبيل التجربة في عام ١٩٨٢

ولتطبيقها تماما في ١٩٨٤ . والمزايا الثلاث المتوقعة من النظام المنقح هي انه سيعزز الدور التنسيقى المركزى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة ويساعد على استقرار تعاون البرنامج مع المنظمات الاخرى في الأمم المتحدة ويبسط المحاسبة المالية عن طريق مدفوعات تتم كل ثلاثة شهور وتعامل معاملة المصروفات .

٤٥٣ - ورحبت عدة وفود بالفرصة المتاحة لها لدراسة الاقتراحات قبل تنفيذها بهذا الوقت الطويل واتفقت على أن الحالة تدعو الى ادخال بعض التغييرات على تنفيذ البرنامج . ولكنها لاحظت أيضا مع ذلك أن الوثيقة وصلت متأخرة جدا بحيث لم يمكن مناقشة موضوعها . وانه يجب ان تأجيل كل مناقشة اخرى الى دورة المجلس التاسعة ، حتى يتوفر الوقت الكافي لدراسة التعديلات المقترحة بعناية .

٤٥٤ - وسأل وفد ان كانت " مجموعة البرامج " ستحل محل خط الميزانية ذى الرقمين . وأعرب عن قلقه لأن هذا سوف يقيد مجلس الادارة الذى يعتمد عادة مستويات التمويل على أساس خط الميزانية ذى الاربعة أرقام . وقال وفد آخر انه ليست لديه أية تحفظات على قبول الاقتراحات التي قد تخدم حاجات الامانة جيدا . وبينما وافق وفد آخر بصورة عامة على ان الاقتراحات مقبولة وجديرة بأن تدرس بعناية ، لاحظ أن برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة كلها قد يستدعي زيادة في مسؤوليات مكتب البرنامج وتخفيضاً في مسؤوليات مكتب الصندوق ، مع ما يقابل ذلك من تغيير في مسؤوليات كل لجنة من لجان الدورة . واتفق على أن من الضروري زيادة استطلاع القضية في الجلسات العامة وفي دورات مجلس الادارة المستقبلية .

باء - التقرير المالى والحسابات (غير المراجعة)
لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في
٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩

٤٥٥ - عند النظر في الهند ٨ (ب) من جدول الأعمال ، كانت أمام اللجنة الوثيقة UNEP/GC.8/ I.2 . ولا حظ مساعد المدير التنفيذى ان حسابات عام ١٩٧٨ قدمت للجنة في عام ١٩٧٩ . ولم يحدث أى تغيير في تقديم التقرير باستثناء تسلسل الحسابات وترقيمها ، للتمشى مع المتبع حالياً في الأمم المتحدة .

٤٥٦ - وطلبت وفود كثيرة ايضاحات عن الجدول ٢ " بيان التبرعات المعقودة والتي لم تدفع حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ " ، وأشارت الى ان ادماج التبرعات المعقودة غير المدفوعة عن السنة الحالية والسنوات المقبلة بعضها مع بعض امر مضلل لأنه يعطي انطباعاً بأن بعض الحكومات متأخرة في الدفع . وطلبت عدة وفود تقديم الجدول في شكل جديد . وتساءل وفدان كيف تم الوصول الى الارقام الواردة في الجدول ٣ " ملخص الاعتمادات والمخصصات " . خاصة بالنسبة للاراضى القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك التصحر وسألت ما هي المعايير المستخدمة في " عدم تخصيص " الاموال المعتمدة في هذا الخط من الميزانية .

٤٥٧ - وأشار مساعد المدير التنفيذى الى ان الشكل الذى قدم فيه الجدول ٢ هو الشكل المتبع في الأمم المتحدة . ووافق على ان التبرعات المعقودة غير المدفوعة الواردة في العمود السابع

تشير الى السنوات الماضية والمقبلة وهذا قد يؤدي الى اللبس . وقال انه سوف ينظر في الموضوع . وفيما يتعلق بالاعتماد الخاص بالاراضي القاحلة وشبه القاحلة بما في ذلك التصحر ، فان المشاريع لم تعد بعد لأن وحدة التصحر لم تبدأ أعمالها الا مؤخرا .

جيم - شؤون الادارة والميزانية

٤٥٨ - عند نظر البند ٨ (د) من جدول الاعمال كانت أمام اللجنة الوثيقة UNEP/GC.8/8 و Corr.1 التي تتضمن اقساماً متعلقة بسياسة تعيين الموظفين ونسبة تكاليف البرامج وتكاليف دعم البرامج الى تكاليف أنشطة برنامج الصندوق ، ومقر الامم المتحدة بنيريبي .

١ - سياسة تعيين الموظفين

٤٥٩ - افترض مساعد المدير التنفيذي المناقشة حول سياسة تعيين الموظفين الطويلة الاجل فأبرز عدة نقاط رئيسية في الوثيقة : - سياسة المدير التنفيذي الخاصة باعادة توزيع الوظائف ، والاعلان عن الشواغر - وانتهاء العقود بعد اعطاء اخطار بستة شهور ، واعادة تصنيف الوظائف والزيادة في عدد الوظائف - وقال ان القراءات المتعلقة بسياسة الموظفين هي الى حد كبير من اختصاصات المدير التنفيذي . ثم لاحظ رئيس شعبة الادارة ان برنامج الامم المتحدة للبيئة بذل مؤخراً جهوداً خاصة لتوظيف موظفين اصغر سناً وعند اللزوم من النساء وزوجات أعضاء هيئة الموظفين ، وذلك تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٤٦٠ - وبينما رحب عدد كبير من الوفود بمجموعات المبادئ الواردة في تقرير المدير التنفيذي أبرزت غالبية المتكلمين ان الكثير من العناصر الاساسية لسياسة الموظفين والكثير من المعلومات حول سياسة الموظفين الحالية لم تقدم . وأنه مطلوب معلومات اضافية عن التوزيع الجغرافي للوظائف ، وعن الحصص في اطار هذا التوزيع وعن شاغلي الوظائف ، مثل الجنس والرتبة والجنسية . وعلاوة على ذلك ، طرحت اسئلة محددة حول نواحي عديدة لهذه السياسة : هل ينوي المدير التنفيذي اعادة تصنيف الوظائف سواء بالخفض أو بالرفع ؛ ما هي درجة وشكل المرونة التي طبقت بالنسبة للوظائف المقررة لصندوق البيئة ؛ الوظائف الدائمة ، والوظائف في مراكز أنشطة البرنامج ، ووظائف المشاريع الداخلية ؛ ما هي بالضبط سياسة المدير التنفيذي فيما يتعلق بتوظيف الموظفين في مراكز أنشطة البرنامج وفي المشاريع الداخلية ؛ وما هي فئات الوظائف الواردة في الميزانية العادية والخاصة ان كان لاحكام القرار ٣٣/١٤٣ . واقترح وفد آخر أن تدرج الامانة في خططها طويلة الاجل سياسة بشأن نقل الموظفين فيما بين المنظمات .

٤٦١ - ويرد موجز لردود الامانة على الاسئلة المهيمنة أعلاه ، وقد قدمت منفصلة ، في الفقرات ٤٦٨ - ٤٧٣ أدناه . ولا حظت عدة وفود انه يوجد تناقض ظاهر بين نص الفقرتين ٦ و ١٥ (أ) من تقرير المدير التنفيذي وبيانات الامانة فيما يتعلق بتطبيق التوزيع الجغرافي .

٤٦٢ - فأيد وفد بشدة نية المدير التنفيذي في تحقيق نسبة مقبولة بين وظائف الميزانية العادية

وظائف صندوق الهيئة . ولا حظت عدة وفود انها لم تتلق اى اخطار بشأن شواغر برنامج الأمم المتحدة للهيئة وطالبت بتحسينات في هذا الصدد : فقال وفد انه سوف يكون أكثر كفاءة ان يستخدم مكتب اتصال برنامج الأمم المتحدة لشؤون الهيئة بجنييف لتوزيع الاخطارات في أوروبا . ورجا احد الوفود من برنامج الأمم المتحدة للهيئة أن يعد قائمة بالشواغر المنتظرة كل ستة شهور ما دامت السياسة تقتضي الاعلان عن الوظائف الفنية قبل انهاء العقد بستة شهور .

٤٦٣ — ولا حظ وفدان اثنان قلة النسبة المئوية للنساء بين الموظفين الفنيين في برنامج الأمم المتحدة للهيئة ، فأوصيا بأن يحقق برنامج الأمم المتحدة هدف ال ٢٥ في المائة الذي حددته الجمعية العامة . وقال وفد ان تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون جزءاً رسمياً من سياسة المدير التنفيذي .

٤٦٤ — واقترح وفد اخضاع التعيينات القصيرة الاجل للتوزيع الجغرافي . الا ان عدة وفود اخرى لاحظت انه عند تعيين الموظفين ، وبخاصة الموظفون الذين سيعملون كخبراء أو مستشارين ، يجب توجيه اهتمام كبير ، وفقاً للمادة ١٠١ من الميثاق ، لمقدرة الخبير الذي يتم تعيينه وليس لجنسيته وشددت على انه يجب ان يكون لدى المدير التنفيذي مرونة كبيرة في هذا الصدد . وطلب وفد ايضا حول طريقة تطبيق التوزيع الجغرافي في برنامج الأمم المتحدة للهيئة خاصة بالنسبة للوظائف التي يدعمها الصندوق : هل يتم ذلك حسب الحصى العامة للأمم المتحدة ككل أو فقط في اطار برنامج الأمم المتحدة للهيئة .

٤٦٥ — ولوحظ ان برنامج الأمم المتحدة للهيئة ، حيث ان له مكانة فريدة في منظومة الأمم المتحدة يجب أن يكون له برنامج فريد في نوعه ايضا لتطوير الموظفين والتدريب بما في ذلك الترقية والتطوير المهني . وطلب في هذا الصدد التوسع في شرح سياسة المدير التنفيذي .

٤٦٦ — وان لاحظ احد الوفود أن الهيكل الهرمي للموظفين في برنامج الأمم المتحدة للهيئة غير متوازن الى حد ما ، ان يتضمن موظفا واحداً من رتبة مد - ١ وما فوقها الى اربعة موظفين من الفئة الفنية ، سأل ان كانت توجد خطط لتخفيض عدد الموظفين في الرتب الفنية العليا وما فوقها مما يعتبر طريقة لموازنة النسبة بين اموال الصندوق التي تنفق على أنشطة برامج الصندوق ، والتي تنفق على تكاليف الموظفين ، ويتمشى ايضا مع سياسة المدير التنفيذي المعلنة التي تقتضي بالحفاظ على صلة بين نمو الامانة ومستوى أنشطة البرنامج .

٤٦٧ — وأكد احد الوفود ان من مصلحة البرنامج أن يكفل خدمة موظفين من مستوى عال من الكفاءة وقال انه لا يجب تحويل التعيينات المحددة المدة الى تعيينات دائمة الا اذا ثبتت الحاجة الى استمرار الوظائف وانما كانت تتوفر في هذه الوظائف المعايير المقررة في السياسة الخاصة بموظفي الأمم المتحدة .

٤٦٨ — وردت الامانة العامة بأن الوظائف الوحيدة الواردة في الميزانية العادية هي الوظائف التي انشأتها الجمعية العامة ، بينما الوظائف التي انشأها مجلس الادارة ، بما فيها وظائف مراكز أنشطة البرنامج وكذلك وظائف المشاريع الداخلية ، يدعمها صندوق الهيئة . وبينما تتركز سياسة المدير التنفيذي في تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي على كل من وظائف الميزانية العادية

والوظائف الدائمة الممولة من صندوق داخل الأمانة (أى الوظائف غير وظائف مراكز أنشطة البرنامج والمشاريع الداخلية) ، فان قواعد التوظيف في منظمات الأمم المتحدة التي تدعمها التبرعات لا تلزمه بعمل ذلك الا لوظائف الميزانية العادية . وعلى ذلك ليست هناك حصص مستقرة لوظائف الصندوق ولكن المدير التنفيذي حاول ايجاد توازن فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي . وان وظائف الميزانية العادية في أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة محسوبة في الحصة العامة للأمم المتحدة المخصصة للتوزيع الجغرافي . ويوجد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٥١) وظيفة مشغولة في الفئة الفنية : منها ٧٠ وظيفة دائمة تحت بند صندوق البيئة و ٢٥ وظيفة تحت بند مراكز نشاط البرنامج و ٢٢ وظيفة تحت بند المشاريع الداخلية و ٣٤ وظيفة من الميزانية العادية . أما بالنسبة للموظفين المعيّنين لمدد قصيرة والخبراء الاستشاريين الذين يكون تعيينهم بالضرورة لمهام محددة وموقوتة بطبيعتها فالتوزيع الجغرافي ليس من الاعتبارات الرئيسية : وان كان المدير التنفيذي قد وضع التوزيع الجغرافي نصب عينيه الا أن اعتباره الأول كان لأعلى مستويات الخبرة . وقد تم حسب الطلب توزيع جددول يتضمن التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين .

٤٦٩ - وأبدت الأمانة أسفها لأن عدة حكومات لم تتلق الاخطارات بالشواغر ، وقالت انه على القنوات المعتادة ، يستخدم الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة النقط المركزية التابعة لنظام الاحالة الدولي لمصادر الاعلام البيئي كوسيلة اضافية لتحسين التوزيع . وبينما لن يقدم أى بيان موجز عن الشواغر فان الأمانة ستواصل ابلاغ الحكومات عن الشواغر المتوقعة كل ستة أشهر .

٤٧٠ - ولا توجد أية رابطة حسابية مباشرة بين زيادة عدد الموظفين ومستوى أنشطة برنامج الصندوق . وبينما لا ينتظر أن يحدث أى تغيير في مستوى الوظائف التنسيقية والحقازة للبرنامج فان أى تغيير محسوس في مستوى المشاريع او غيرها من الأنشطة قد يؤدي الى تغيير مقابل في عدد الموظفين . ولا تتم زيادة الموظفين للقيام بمستوى أعلى من الأنشطة الا بموافقة مجلس الادارة . ويتطلب الدور التنسيقى والحقاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا من كبار الموظفين أكبر من عدد صغار الموظفين .

٤٧١ - ويتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدقة برنامج التلوير المهني في الأمم المتحدة ، ويقوم حاليا بتعيين موظف مسؤول عن التدريب لتوسيع برنامج الخاض بالتلوير المهني والتدريب . وتخصص الترتيات للنظام الأساسي والقواعد الادارية للموظفين في الأمم المتحدة .

٤٧٢ - وكانت سياسة المدير التنفيذي فيما يتعلق بتوظيف النساء في الأمانة هي أن قرار الجمعية العامة سيطبق على وظائف الميزانية العادية ووظائف صندوق البيئة الدائمة . فهو لا يرى ان أن اضافة اشارة على حدة الى النساء في سياسته أمر ضرورى . أما سياسته الخاصة بتصنيف الوظائف فتسرى على خفض الرتب ورفعها على السواء وتسير على هدى المبادئ التوجيهية التي وضعتها ادارة شؤون الموظفين في مقر الأمم المتحدة . أما فيما يتعلق بتحويل التعيينات لمدة محددة الى تعيينات دائمة ، فان المدير التنفيذي سوف يرحب بأى توجيه من مجلس الادارة ، آخذا في الاعتبار أنه سبق له أن درس الموضوع مع مقر الأمم المتحدة .

٤٧٣ - هذا ولم يطلب المقرر ٧/٤٤ واو أية معلومات احصائية محددة بشأن الموظفين والتوظيف ولذا لم تقدم مثل هذه المعلومات الى اللجنة . الا أن هذه المعلومات يمكن أن تقدم في العدد

المقبل من " التقرير الى الحكومات " ، اذا قرر مجلس الادارة ذلك . ورحبت الأمانة بتعيين العناصر المحددة التي تريد الحكومات ايضاحات بشأنها وستحاول الرد بقدر الامكان على جميع الأسئلة .

٢ - النسبة المثلثية بين تكاليف البرامج وتكاليف دعم البرامج وبين أنشطة برنامج الصندوق

٤٧٤ - افتتح مساعد المدير التنفيذي المناقشة حول النسبة المثلثية بين تكاليف البرامج وتكاليف دعم البرامج وبين تكاليف أنشطة برنامج الصندوق ، فلاحظ أنه يجب قراءة القسم المتصل بهذا الموضوع من تقرير المدير التنفيذي في ضوء الوقائع الآتية : ان حجم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهو صغير نسبيا ، يؤدي بالضرورة الى ارتفاع التكاليف الادارية وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يدفع للوكالات التي تتعاون معه أو للمنظمات التي تدعمه شيئا من التكاليف العامة وان موقعه يتطلب تكاليف مرتفعة للاتصالات والسفر ، وكلها عناصر تسهم في ارتفاع معامل التكلفة .

٤٧٥ - ورحب أحد الوفود برر المدير التنفيذي على ما لديه منه المقرر ١٤/٧ واو ، وأعرب عن رأي مفاده أنه نظرا الى صعوبة تقييم فعالية التكلفة في منظمة لا تهدف الى الربح ، فان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حقق نسبة مقبولة بين تكاليف الموظفين وتكاليف أنشطة البرنامج . الا أن وفدا آخر قال ان النسبة المبيّنة لتكاليف الموظفين الى تكاليف أنشطة برنامج الصندوق ، وهي ١ : ٣ ، مرتفعة جدا . ورأى وفدان اثنان أن من المفيد معرفة التكاليف العامة المقارنة في منظمات أخرى للأمم المتحدة . وقد مت الأمانة معلومات مقارنة عن هذه التكاليف وأبرزت أنه كلما كبر حجم المنظمة ، انخفضت النسبة .

٣ - مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي

٤٧٦ - استهل مساعد المدير التنفيذي المناقشة حول مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي بأن كرّر القول بأن المقررات السياسية والمالية الخاصة ببناء هذه المكاتب قد اتخذت ، وستظل تتخذ ، من جانب مقر الأمم المتحدة والجمعية العامة ، وان الاعمال التمهيدية للموقع ستتم في موعدها المحدد ؛ وقد مت علماء للبناء الرئيسي وستقيم في مقر الأمم المتحدة . ورفعت النفقات الاضافية الخاصة بالموئل مجموع التكاليف الآن الى ما يقدر بـ ٣٢ مليون دولار . وتجرى حاليا ترتيبات لاستخدام المرافق المشتركة ، وتقوم الآن في نيروبي بعثة مشتركة من ادارة الخدمات العامة ودائرة التنظيم الاداري بمقر الأمم المتحدة باعداد تقرير حول الاحتياجات من المرافق المشتركة لعرضه على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

٤٧٧ - ورحب وفد باعداد هذا التقرير قائلا انه سيبهته بعناية في الجمعية العامة . الا أن وفدين تساءلا عما اذا كان الموقع المخطط مستصوبا . وكرّر أحدهما البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة وطلب ايضاحات حول نقاط عديدة : مجموع الاعتماد للبناء ، ومجموع المصروفات التي تمت ، ونظام الاعلاءات ، والاتفاقات مع الحكومة المضيفة حول الخدمات التي ستقدم ، واشتراك منظمات أخرى

من منظمات الأمم المتحدة في استخدام المنشآت الجديدة . واستمعت اللجنة باهتمام الى المعلومات التي قدمتها الأمانة في ردها وكذلك في تقديمها للمناقشة ، حول بناء مكاتب للأمم المتحدة في نيروبي وأحيلت علماً بأن جميع المعلومات قد نقلت الى الأمين العام .

٤٧٨ - وسأل وفد الى أي حد يعمل بالاتفاق المعقود بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة المضيفة . ورُكِّز ممثل الحكومة المضيفة على أن حسن النية متوفر من جانب حكومته وأعرب عن الأمل في أن تحل جميع المشاكل بسرعة .

٤٧٩ - وللب ثلاثة وفود معلومات عن المشاكل الواردة في البيان الاستهلاكي للمدير التنفيذي حول حلقة الاتصال عن طريق التتابع الأرضية التي ستقام في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وناشد أحدها أن تتخذ الحكومة المضيفة قراراً بهذا الشأن بأسرع ما يمكن . وأوجز المدير التنفيذي الأحداث التي وقعت حتى ذلك الحين فيما يتعلق بإقامة حلقة الاتصال عن طريق التتابع الأرضية التي تدعى " سمفوني " وأبرز أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مازال ينتظر رداً من الحكومة المضيفة منذ ه آذار/ مارس ١٩٨٠ حيث أرسلت إليها جميع المعلومات المطلوبة . وأبرز وفد الحكومة المضيفة أن الموضوع مازال محل مفاوضات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة المضيفة ، وأعرب عن أمله في الوصول الى تفاهم في الوقت المناسب على أساس حسن النية المتوفر حالياً لدى الطرفين . ورحب المدير التنفيذي بتأكيدات الحكومة المضيفة المتكررة . وأحالته اللجنة علماً بالايضاحات المقدمة إليها .

٤٨٠ - ثم أحالت اللجنة علماً بتقرير المدير التنفيذي فيما يتعلق بمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي .

دال - مسائل أخرى

٤٨١ - بناءً على طلب المدير التنفيذي ، نظرت اللجنة علاوة على جدول أعمالها المعتمد ، في التصريح الصادر عن المدير التنفيذي في بيانه الاستهلاكي (UNEP/GC.8/2/Add.4 ، الفقرة ٢٧) والخاص بطلب المشورة حول تمويل خطط العمل المختلفة ، العالمية منها والاقليمية . ولا حظ مساعد المدير التنفيذي أن الأنشطة الاقليمية المعنية يمكن أن تمول سواء من قبل الحكومات المعنية (أي عن طريق انشاء صناديق استثمارية كما حدث بالنسبة لخطتي عمل البحر الأبيض المتوسط والكويت) أو عن طريق موارد تضاف الى تبرعات الحكومات . ويجب دراسة وسائل متنوعة لتمويل الفئة الأخيرة وكذلك لتمويل خطط العمل العالمية . وقال ان أية اقتراحات بشأن الأجهزة الممكنة لتعبئة موارد كافية سوف تكون موضع الترحيب .

٤٨٢ - وقالت عدة وفود انه سبق لها الاطلاع ببيانات حول هذا الموضوع في الجلسة العامة . الا أنه أدلى ببعض التعليقات فقال وفد ان حكومته مستعدة لتقديم تبرعات اضافية كبيرة لدعم المزيد من الجهود من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البلدان النامية بشرط أن تكون البلدان الأخرى مستعدة لأن تحذو حذوها . ولا يجب بأي حال من الأحوال أن تؤثر هذه التبرعات على المبلغ المستهدف من التبرعات الطوعية لصندوق البيئة .

٤٨٣ - الا أن عدة وفود أخرى أبرزت الدور الحفّاز والتنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشددت على أن هذا البرنامج لا يجب أن ينظر في انشاء هيئات تمويلية جديدة ، بل يجب أن يركز على

تشجيع الأكراف المعنية على التعاون وعلى أن يكمل عملها كلما كان ذلك ضروريا . ولما كانت هذه الوفود لا تتوقع أية زيادة في مستوى التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فقد أوصت لذلك باستخدام الأموال الموجودة استخداما أكثر كفاءة ، خاصة عن طريق حذف البرامج والمشاريع العتيقة وغير المجدية . كما اقترحت أيضا أن يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعيين المشاكل وتلمويز الحلول وخطط العمل المناسبة والجمع بين الأكراف المعنية لتمويل الخلل . وقال أحد الوفود انه سيكون من الأسهل تقديم المشورة حول اقتراحات ملموسة . وأحيلت المناقشة بعد ذلك الى الجلسة العامة .

هـ - اعتماد تقرير اللجنة وتوصيات بتدابير يتخذها
مجلس الإدارة

٤٨٤ - اعتمدت اللجنة تقريرها كاملا على أن تضاف اليه التعديلات التي اقترحت خلال المناقشة وأوصت مجلس الإدارة باعتماد مشروع مقرر حول المسائل التي جرت مناقشتها في اللجنة (المقرر ٨/١٨) .

الاجراء الذي اتخذه مجلس الإدارة

٤٨٥ - بالنسبة للاطلاع على التدابير التي اتخذها المجلس بناء على توصيات اللجنة الثانية للدورة ، أنظر : الفصل التاسع أدناه ، الفقرتان ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الفصل السابع
مسائل أخرى

ألف - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٤٨٦ - أُحيلت المسألة الوحيدة التي كان من المقرر مناقشتها في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال ، وهي العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيها في إطار مناقشتها بشأن العنصر الاعلامي في برنامج البيئة . وللاطلاع على عرض للمناقشة التي دارت في اللجنة ، أنظر الفصل الرابع أعلاه ، الفقرات ٣٨١ - ٣٨٧ . وترد توصيات اللجنة بشأن هذا الموضوع في المقرر ٦/٨ ، الجزء " خامسا " (أنظر المرفق الأول أدناه) .

باء - تعديل المادة ٦٣ من النظام الداخلي

٤٨٧ - وافق مجلس الادارة ، في الجلسة العاشرة للدورة ، على النظر ، في إطار " مسائل أخرى " ، بناء على اقتراح وفد العراق الذي تحدث باسم الدول العربية الأعضاء في مجلس الادارة ، في مسألة تعديل المادة ٦٣ من النظام الداخلي فيما يتعلق باللغات والمحاضر .

٤٨٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس ، بتوافق الآراء ، مشروع مقرر مقدم من وفود الامارات العربية المتحدة ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، والسودان ، والعراق ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، بشأن جعل اللغة العربية لغة رسمية للمجلس ولغة عمل له (UNEP/GC.8/L.10) - (أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩/٨) .

٤٨٩ - وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه رغم أن وفده لم يعارض اعتماد المقرر بتوافق الآراء ، فقد كان يفضل أن تحذف عبارة " بعين التأييد " في الفقرة ١ منه ، لأن على الجمعية العامة أن تنظر في هذه المسألة وفي الآثار المالية المترتبة عليها ، في ضوء ميزانية الأمم المتحدة ككل ، ولذلك فان موقف حكومته بشأن هذا الموضوع سيتحدد في الجمعية العامة .

٤٩٠ - وأشارت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى أن المملكة المتحدة قد صوّتت الى جانب قرار الجمعية العامة ٣١٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ . وبيّنت أن موقف وفدها بشأن المقرر الذي اعتمد لتوّه هو نفس موقف وفد الولايات المتحدة .

الفصل الثامن

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس الإدارة ، وموعد ومكان انعقادها

ألف - موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة

٤٩١ - اعتمد مجلس الإدارة ، في الجلسة الثانية عشرة للدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٠ ، بتوافق الآراء ، مشروع مقرر اقترحه المكتب ، يتعلق بموعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة ، ووافق ، بناء على اقتراح الرئيس ، على تواريخ المشاورات غير الرسمية التي ستجر فيما بين الدورتين الثامنة والتاسعة مع الحكومات (أنظر المرفق الأول ، "مقررات أخرى") .

باء - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة

٤٩٢ - وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة ، على النحو الوارد في مشروع مقرر اقترحه المكتب (أنظر المرفق الأول أدناه ، "مقررات أخرى") .

الفصل التاسع

اعتماد التقرير

٤٩٣ - نظر مجلس الإدارة في مشروع التقرير عن أعمال دورته الثامنة ، في الجلسات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة للدورة ، المعقودة يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

٤٩٤ - ووافق المقرر على أن يورد في التقرير بياناً عممه وفد جمهورية ايران الاسلامية ، يدين اختيار الطائفة البهائية الدولية لتمثيل المنظمات غير الحكومية التي تحضر الدورة . وقال ان الطائفة البهائية هي طائفة زائفة تستخدمها الآن دول غربية كثيرة لتخريب مصالح العالم الثالث ؛ وأوضح أن هذه الطائفة تقوم ، على وجه الخصوص ، بتأدية دور الطابور الخامس في البلدان الاسلامية . وبيّن أنه ليس لهذه الطائفة أية صلة بالبيئة وأن وفد بلده يعارض معارضة شديدة ايصال صحيفتها الى الدورة وتوزيعها فيها .

٤٩٥ - وقال ممثل مركز الاتصال الخاص بالبيئة ، متكلماً باسم المنظمات غير الحكومية التي تحضر الدورة ، أن قيام ممثل الطائفة البهائية الدولية بتقديم بيان تلك المنظمات في المناقشة العامة هو نتيجة لاقتراع سري أجري خلال اجتماع للمنظمات غير الحكومية أعلن عنه بصورة مناسبة وكان حضوره جيداً . وأوضح أن البيان نفسه قد وضع من خلال عملية فتح باب الاشتراك فيها لجميع المنظمات التي تحضر الدورة . وذكر أن الطائفة البهائية الدولية ، بوصفها منظمة غير حكومية حسنة النية ، ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعدد من الوكالات المتخصصة ، وبوصفها عضواً في مركز الاتصال الخاص بالبيئة ، قد قامت بعمل ممتاز في التعليم البيئي وغيره من الأنشطة المتصلة بالبيئة الموجهة نحو احراز أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ١٩٨٢ .

٤٩٦ - ولاحظ الرئيس ، بصدور الفقرة ١٧٧ (د) من التقرير ، أنه اتضح عقب مشاورات جرت فيما بين الوفود ، بلغت أوجها في مناقشة دارت في المكتب باشتراك رؤساء المجموعات الإقليمية أن معظم الوفود تقبل التوصية من المدير التنفيذي بأن يقدم الى المجلس ، في دورته التاسعة ، خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، كتجربة تمهيدية لعملية وضع الميزانية البرنامجية .

٤٩٧ - وفي الجلسة العاشرة للدورة ، المعقودة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، أحاط مجلس الإدارة علماً بتقرير اللجنة الثانية للدورة (أنظر الفصل السادس أعلاه) ، بصيغته المنقحة شفويًا من قبل رئيس اللجنة بالنيابة عن مقررها ، واعتمد مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة (المقرر ١٨/٨) .

٤٩٨ - وقال ممثل بولندا انه ، بالنظر الى الصيغ المشوّهة للتعليقات التي أدلى بها ، والتي رُوّجت خارج قاعات الاجتماعات ، فهو يود أن يؤكد ان وفده لم يشكك ، لا في اللجنة الثانية ولا في الجلسات العامة ، في صحة مقرر الجمعية العامة القاضي بجعل مقر أى من منظمات الأمم المتحدة في نيروبي ، وأنه لم يدل بأي تعليق قد يؤوّل على أنه يعني أن لدى وفده تحفظات في هذا الصدد .

وأضاف أن حكومته تقدّر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها البلد المضيف لضمان أداء المنظمات لوظائفها بصورة سليمة في نيروبي ، وترحب بتأكيدات الوفد الكيني بمواصلة بذل هذه الجهود . أما التعليقات التي أدلى بها والأسئلة التي طرحها فيما يتعلق بالتقدم المحرز في بناء أماكن للأمم المتحدة في نيروبي وأحداث الخدمات المشتركة فلا تتصل سوى بتنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة المعنية ، ولكنها لا تنعكس على ما يعترف به الجميع للبلد المضيف من كرم الضيافة . ويبيّن أن المناقشات مازالت جارية فيما يتعلق بالاستخدام الكامل للمرافق التي ستتم اقامتها ، وأن مما له أهمية ضمان تحويل فكرة قيام مركز الأمم المتحدة في نيروبي الى حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن .

٤٩٩ - وأحال مجلس الإدارة علما في الجلسة الثانية عشرة للدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (أنظر الفصل الرابع أعلاه) ، بصيغته المنقّحة شفويا من قبل مقرر اللجنة والمعدّلة من قبل الوفود ، واعتمد مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة (المقررات ٦/٨ الى ١٦/٨) .

٥٠٠ - وقالت ممثلة تونس انه ، بغية تجنب المجادلات التي دخلت فيها الأمانة ، قرر وفد هـ أن يشير المسألة المشار اليها في الفقرة ٣٣٩ من هذا التقرير على الصعيد الاقليمي ، أى على صعيد البحر الأبيض المتوسط . وأشارت الى أنه يوجد لدول تلك المنطقة محفل يجمعها كلها تقريبا معا ، ويمكنها فيه حل هذه المشكلة ، والى أن تلك الدول تستطيع بالطبع أن تعتمد في حل المشكلة حلا مرضيا على تعاون الأمانة .

٥٠١ - وقال ممثل البرازيل ، مشيرا الى المقرر المتعلق بالفابات الاستوائية (المقرر ٩/٨ ألف) ، ان على الرغم من أن وفد بلده لم يعترض على اعتماد النص بتوافق الآراء ، فقد تم الاعراب عن موقفه ازاء هذه المسألة برمتها أثناء المشاورات وفي اللجنة الأولى للدورة . ويبيّن أن الخبير البرازيلي قد تحفظ ، أثناء اجتماع الخبراء المعني بالفابات الاستوائية ، على موقفه بشأن التوصيات المشار اليها في التقرير . وأعلن أن الوفد البرازيلي يكرر الآن الاعراب عن هذا التحفظ على المستوى الحكومي . وبناء على ذلك ، فان البرازيل ستعتمد في حال انعقاد اجتماع آخر للخبراء ، الى النظر في الامتناع عن الاشتراك في أعماله ، وفي هذه الحالة لن تكون لها أية صلة بأية نتائج قد يسفر عنها ، أيا كانت لطيفة تلك النتائج .

٥٠٢ - وقال ممثل الكونغو ان وفد بلده كان يفضل أن تكون الفقرة ٥ من المقرر كما يلي :
 " . . . كمشاريع النموذجية الارشادية ، ومشاريع التدريب في الموقع ، ومشاريع الرصد في مجال البحث الأيكولوجي المتكامل " .

٥٠٣ - أما فيما يتعلق بالمقرر بشأن المركز الاقليمي للمعلومات والوثائق العلمية المتعلقة بالايكولوجيا الاستوائية (المقرر ٩/٨ باء) ، فقال ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة انه ، بما أنه قد سبق لحكومته أن اتصلت بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبالمُنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، التي وافقت على توفير معلومات ووثائق ، ينبغي أن يركز المدير التنفيذي على اجراء مشاورات مع اليونسكو - ومع الوكالة المنفذة - برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبلدان المنطقة التي يقوم المركز الاقليمي بخدمتها .

٥٠٤ - وكرر ممثل اوروغواى الاقتراح الذى تقدم به وفده في اللجنة الأولى للدورة بأن يعقد الاجتماع المخصص المشار اليه في المقرر المتعلق بالقانون البيئي (المقرر ٨ / ١٥) في مونتيفيديو . ورد المدير التنفيذى بأنه سيبدأ مفاوضات مع حكومة اوروغواى ، اذا رغب المجلس في طلبية الدعوة ، فيما يتعلق بما يترتب على تلك الحكومة من آثار مالية ناشئة عن عقد الاجتماع هناك وأنه سيوافي المجلس بالنتائج في دورته التاسعة .

٥٠٥ - اعتمد مجلس الادارة هذا التقرير في الجلسة الثانية عشرة للدورة شريطة ادماج تعديلات ووفق عليها في الجلسات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة .

الفصل العاشر

اختتام الدورة

٥٠٦ — أعرب ممثل العراق ، أثناء الادلاء بالبيانات باسم المجموعات الاقليمية في الجلسة الختامية ، عن أسفه لأن وفد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يعتبران كل شيء يتصل بالشعب الفلسطيني موضوعا سياسيا . وقال ان رأى الولايات المتحدة المتمثل في أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلة للشعب الفلسطيني لا يمكن أن يحجب حقيقة أن أكثر من ١٢٠ دولة تعترف بكونها ممثلة للشعب الفلسطيني . وأضاف أنه ما لم تعدل حكومة الولايات المتحدة موقفها ، فانها ستظل معزولة ، الى جانب الكيان الصهيوني ، في معارضة ارادة المجتمع الدولي .

٥٠٧ — وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن استيائه من ادخال المواضيع السياسية حتى في مجاملات اختتام الدورة . وأضاف أنه ينبغي أن يكون من الواضح حتى الآن أن المكان المناسب لمعالجة هذه القضايا على النحو المناسب هو في محافل أخرى ، وأن مناقشتها في المجلس لا يمكن الا أن تصرفه عن أعماله ، وأعرب عن أمله في ألا تتشأ هذه الحالة مرة أخرى .

٥٠٨ — ثم أعلن الرئيس اختتام الدورة .

المرفق الأول

مقررات مجلس الإدارة في دورته الثامنة

المحتويات

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
١ / ٨	سياسة البرنامج وتنفيذه	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٢١
٢ / ٨	مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ - دورة	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٢٧
٣ / ٨	علاقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجمهورية جنوب افريقيا	٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٢٨
٤ / ٨	تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني	٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٠
٥ / ٨	التسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٠
٦ / ٨	المسائل البرنامجية	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣١
٧ / ٨	مراقبة الأحوال الأرضية : تقييم الحدود الخارجية	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٣
٨ / ٨	ألف - أحكام للتعاون بين الدول في مجال تغيير الطقس	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٣
٩ / ٨	باء - الكربونات الكلورفلورية تصدير النفايات الكيميائية الخطرة والتخلص منها	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٥
١٠ / ٨	الفابات والحراج الاستوائية	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٦
١١ / ٨	ألف - الحراج الاستوائية	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٧
١٢ / ٨	باء - المركز الاقليمي للمعلومات والتوثيق العلمي بشأن الايكولوجيا الاستوائية	٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠	١٣٨

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذ	الصفحة
١٠/٨	السياسة العالمية للتربة	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٣٩
١١/٨	الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٠
١٢/٨	البيئة والتنمية	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤١
١٣/٨	المحيطات : البحار الاقليمية		
	ألف - استعراض برنامج البحار الاقليمية	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٣
	باء - التنسيق بين برنامج البحار الاقليمية والمناظر الأخرى في برنامج البيئة	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٣
	جيم - توسيع برنامج البحار الاقليمية ليشمل بحر شرق افريقيا وجنوب غرب الاطلسي	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٤
١٤/٨	التعليم والتدريب في ميدان البيئة	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٥
١٥/٨	القانون البيئي	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٦
١٦/٨	الأنشطة الاقليمية		
	ألف - دعم الأنشطة الاقليمية في ميدان البيئة	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٨
١٧/٨	باء - تنفيذ البرنامج : آسيا تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحّر	٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٤٩
١٨/٨	تنفيذ برنامج الصندوق ، وإدارة صندوق البيئة ، والتقارير المالي والحسابات (غير المراجعة) لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، ومسائل الإدارة والميزانية	٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٥٢ (يتبع)

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
١٩/٨	ادخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠	١٥٥

مقررات أخرى

١٥٥	جدول الأعمال المؤقت ، للدورة التاسعة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها
١٥٦	المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات

١/٨ - سياسة البرنامج وتنفيذه

ان مجلس الادارة ،

ان يأخذ في الاعتبار الكامل قرارات الجمعية العامة ١٨٨/٣٤ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة ، و ١٨٤/٣٤ بشأن خطة العمل لمكافحة التصحر ، و ١٨٥/٣٤ بشأن اعادة تعمير وتحسين مرتفعات فوتار - جالون ، و ١٨٧/٣٤ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ، و ١٨٦/٣٤ بشأن التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، و ١٨٣/٣٤ بشأن التلوث البحري ، واذ يأخذ في الاعتبار الكامل أيضا القرارات ١٢/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ بشأن آشار الاشعاع الذرى ، و ٢٠٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، و ١٣٨/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ بشأن المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، و ٢٢٤/٣٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، بشأن التخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة ، وغيرها من القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٧٩ ،

وقد نظر في (١) :

- (أ) التقرير التمهيدى للمدير التنفيذى ،
 - (ب) البيان التمهيدى للمدير التنفيذى ،
 - (ج) تقارير المدير التنفيذى بشأن التطورات فى اعداد برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وبشأن التعاون مع اللجان الاقليمية بالأمم المتحدة ،
 - (د) تقرير المدير التنفيذى بشأن الاجتماع المشترك بين مكاتب مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية مع الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ،
 - (هـ) تقرير المدير التنفيذى عن حالة البيئة عام ١٩٨٠ ،
 - (و) تقرير لجنة التنسيق الادارية المقدم الى مجلس الادارة فى دورته الثامنة ،
- وان يأخذ فى الاعتبار الآراء التى أبديت أثناء دورته الثامنة بشأن المسائل الخاصة بسياسة البرنامج وتنفيذه ،

أولاً

الاعتبارات البيئية فى الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

- ١ - يلاحظ أن اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة قد وصلت الى مرحلة متقدمة فى تحضير مشروع للاستراتيجية لتتظر فى الدورة الخاصة للأمم المتحدة فى آب/اغسطس ١٩٨٠ ؛
- ٢ - يلاحظ مع التقدير الجهود التى يبذلها المدير التنفيذى لمساعدة اللجنة التحضيرية فى أخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان ، بما فى ذلك بيانه فى الدورة الثانية للجنة ، ونقله الى اللجنة توصيات ، منها توصيات محددة تتعلق بتدابير السياسة ، مبنية على استخلاص لنتائج الحلقات الدراسية الاقليمية عن الأشكال البديلة من أساليب الحياة وأنماط التنمية ، أعدّه اجتماع أقاليمى عقد بشأن هذا الموضوع ؛
- ٣ - يعرب عن الأمل فى أن يشتمل مشروع الاستراتيجية ، فى الدباجة وفى الأهداف والغايات وتدابير السياسة ، على أحكام محددة صريحة بشأن الاعتبارات البيئية ؛

(١) UNEP/GC.8/2 و Add.1-3 و UNEP/GC.8/2/Add.4 ، Sect.II A and UNEP/GC.8/4 ، Corr.1 و UNEP/GC.8/3 ، Sect.II.B ، Corr.1 و UNEP/GC.8/4 ، Sect.I ، Corr.1 و UNEP/GC.8/4 ، Corr.1 على التوالي .

- ٤ - يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل جهوده في سبيل أن يعطي المبادئ التي تتضمنها الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية والمقدمة إلى اللجنة التحضيرية محتوى عمليا ، وذلك بالعمل على وضع مبادئ واجراءات عملية تفصيلية فيما يتعلق بالنهج المتكامل للبيئة والتنمية ، وباستحداث منهجيات للإدارة البيئية ، وذلك لأمر منها تطبيق تقنيات تحليل التكاليف والفوائد على تدابير الوقاية البيئية ، واعداد مبادئ توجيهية تنفيذية بالنسبة لبعض الأنشطة الانمائية ، ولادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي ؛
- ٥ - يدعو المدير التنفيذي الى القيام بعرض الآراء التي أبدتها مجلس الادارة في دورته الحالية ودوراته السابقة بشأن البيئة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، بأنسب الطرق وأنجعها ؛
- ٦ - يلاحظ أن مهمة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ هي الشروع في جولة عالمية من المفاوضات بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، تركز ، في جملة أمور ، على المسائل الكبرى في ميادين الخامات والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والتمويل ؛
- ٧ - يعرب عن الأمل في أن تأخذ الجولة العالمية لاعتبارات البيئة في حسابها الكامل ؛
- ٨ - يدعو المدير التنفيذي الى أن يساعد في التحضير للجولة العالمية للمفاوضات ، حسب المقتضى ؛

ثانيا

العلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية

- ١ - يعرب عن تقديره لدعوة المدير التنفيذي فريقا عالي المستوى من الخبراء لتقديم المشورة له عن الكيفية التي يجب أن تنفذ بها في منظومة الأمم المتحدة ، الدراسات الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وللقرارات والمقررات التي اتخذها فيما بعد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والدور الذي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم به في هذا الصدد ؛
- ٢ - يوافق على مقترحات فريق الخبراء كما نقلها المدير التنفيذي الى مجلس الادارة (٢) ، وعلى توصية المدير التنفيذي فيما يختص بدور البرنامج ؛
- ٣ - يرجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن ينظرا بعين التأييد في تنفيذ مقترحات فريق الخبراء ؛

(٢) أنظر المرفق الثاني .

ثالثا

الأعمال التحضيرية للمؤتمرات العالمية ومتابعتها

- ١ - يلاحظ أن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة جارية الآن وأن الجمعية العامة قد قررت أن تدعو إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً ، في عام ١٩٨١ ؛
- ٢ - يعتبر أن اختصاصات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثيقة الاتصال بموضوعات هذه المؤتمرات ويرحب بعزم المدير التنفيذي على المساهمة النشطة في الأعمال التحضيرية لهذه المؤتمرات ؛
- ٣ - يرجو من المدير التنفيذي أن يستمر في المساهمة الفعالة ، ضمن إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في تنفيذ توصيات ومقررات المؤتمرات والاجتماعات الدولية الأخيرة التي يعتقد مجلس الإدارة في أهميتها ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمعلم والتكنولوجيا ، والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والمؤتمر الدولي للعناية الأولية بالصحة ، والاجتماع العالمي المستوى في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن حماية البيئة ، ويرجو المجلس من المدير التنفيذي أن يساهم أيضاً مساهمة فعالة في الأنشطة الداخلة في إطار العقد الثاني لنزع السلاح ؛

رابعا

مسائل التنسيق

- ١ - يلاحظ مع التقدير تقرير لجنة التنسيق الإدارية إلى مجلس الإدارة ، لما جاء فيه من تعبير صريح عن الصعوبات التي اعترضت سبيل الجهود التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشؤون البيئية وشؤون التصحر ، وما تضمنه من التزام ضمن جملة أمور بالتعاون الوثيق في وضع برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وتعزيز الدراسات عن العلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ، وما جاء فيه من تأييد لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ؛
- ٢ - يعرب عن ارتياحه لما جاء في تقرير اللجنة الإدارية عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، ويتفق مع اللجنة في تحليلها للعقبات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الكامل للخطة ، كما أوجزته في تقريرها ؛
- ٣ - يثني على تعاون أعضاء اللجنة الإدارية في وضع برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة بالاتساق مع ما يتصل بالموضوع من مقررات لجنة البرنامج والتنسيق ومقررات الجمعية العامة ، ويتطلع إلى إحرار مزيد من التقدم في وضع مبادئ توجيهية تستهدي بها الوكالات المتعاونة للإسهام في برنامج البيئة على مستوى المنظومة على أساس ممارسات برمجة مشتركة لمواضيع معينة ؛
- ٤ - يعرب عن ارتياحه للعمل الناجح لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في اعداد اعلان مبادئ ، وقعت عليه تسع مؤسسات كبرى للتمويل

الانمائي المتعدد الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بشأن ادماج الاعتبارات البيئية فسي سياساتها وبرامجها ومشاريعها ؛

٥ - يعرب عن ارتياحه للتعاون الذي قام بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ، وللتقدم الذي تم في مجال انشاء لجان اقليمية دولية حكومية للبيئة عملاً بمقرر مجلس الادارة ١/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، ويعرب عن ارتياحه ، بصفة خاصة للخطوات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى لانشاء لجنة للصناعة والتكنولوجيا والمستوطنات البشرية والبيئية ، ويكرر المجلس أملة في أن تحاول لجان اقليمية أخرى أيضاً أن تتفد مقرره ، ويعرب عن الأمل في أن يشارك في حضور اجتماعات مثل هذه اللجان الإقليمية موفوفون رسميون مسؤولون عن الشؤون البيئية ؛

٦ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي عن الاجتماع المشترك لمكتب مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب لجنة المستوطنات البشرية مع المديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، الذي عقد في نيروبي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ (٣) ؛

٧ - يرجو من المديرين التنفيذيين أن يستمروا في المتابعة على أساس من التعاون والمشاركة ؛

٨ - يتفق في الرأي مع الاجتماع المشترك فيما يتعلق بتوصيته بأن توافق الجمعية العامة على أن تعقد الاجتماعات المشتركة للمكتبين مرة كل سنة بدلاً من مرة كل سنتين كما جاء في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛

خامساً

مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ - دورة ذات طابع خاص

١ - يرى من المستصوب أن تتضمن مداولاته في عام ١٩٨٢ ، أى بعد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعشر سنوات (ستوكهولم - أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٧٢) ، دورة ذات طابع خاص يشترك فيها على نطاق أوسع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة أو أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأعضاء كاملي العضوية ؛

٢ - يقرر ، طبقاً للمادة ٥ من نظامه الداخلي ، ورهنا بموافقة الجمعية العامة على توصية المجلس في الفقرة ٣ أدناه ، أنه سيجرى عقد دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢ احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية ؛

٣ - يقرر أن يوصي الجمعية العامة بأن تكون الدورة المذكورة أعلاه مفتوحة للاشتراك من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك كأعضاء كاملي العضوية ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذي ، في حالة موافقة الجمعية العامة على التوصية المذكورة في الفقرة ٣ ، أن يشرع في الأعمال التحضيرية للدورة العادية العاشرة للمجلس وللدورة ذات الطابع الخاص ، بما ينسجم مع الخيار ٣ ، كما هو مقترح في تقريره عن الدورة العاشرة لمجلس الإدارة (٤) ، أخذاً في الاعتبار الواجب الآراء التي أبدتها الوفود للمجلس في دورته الثامنة ، خاصة فيما يتعلق بتحديد أهداف العقد الثاني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

٥ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يستطلع آراء الحكومات عند اعداده هذه الأهداف ، وأن يقدم تقريراً بها الى مجلس الإدارة في دورته العاشرة ؛

سادساً

التقارير عن حالة البيئة

١ - يويد الهيكل الجديد الذي أخذ به المدير التنفيذي في اعداد تقريره عن حالة البيئة لعام ١٩٨٠ ؛

٢ - يقرر أن تدرج المواضيع التالية في التقرير عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مجلس الإدارة في دورته التاسعة في عام ١٩٨١ :

(أ) الاقتصاديات البيئية ؛

(ب) استخدام وإدارة الموارد المتجددة : المياه الجوفية ؛

(ج) المواد الكيميائية السامة ودورات الطعام البشري ؛

٣ - يلتزم التقدم المحرز في اعداد التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٢ ، كما هو معروض في التقرير التمهيدى للمدير التنفيذي (٥) ؛

(٤) UNEP/GC.8/2/Add.1 .

(٥) UNEP/GC.8/2 ، الفقرات ٣٧ - ٣٩ .

سابعاً

تمويل خطط العمل

- ١ - يشدد على أهمية التحديد بدقة لسطر تمويل تنفيذ خطط العمل التي وضعت بناءً على طلب مجلس الإدارة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة ؛
- ٢ - يحث الحكومات الأطراف في مثل هذه الخطط على ضمان الدعم المالي الكافي والمناسب التوقيت للأنشطة المتوقعة من خطط العمل ؛
- ٣ - يدعو المدير التنفيذي لأن يدرس ، بمساعدة الخبراء الحكوميين ، الوسائل الكفيلة بضمان تمويل خطة العمل هذه ، وأن يقدم التوصيات المناسبة إلى المجلس في دورته التاسعة ؛

ثامناً

المساهمات في صندوق البيئة

- ١ - يشير إلى مقرراته في الدورات السابقة التي تحث الحكومات على المساهمة في الصندوق لكي يمكن بلوغ الرقم المستهدف المقرر ، كما يشير إلى نداءات مماثلة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية ومن الجمعية العامة في دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين ؛
- ٢ - يحث الحكومات على الاستجابة السريعة لهذه النداءات .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٢/٨ - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ -
دورة ذات طابع خاص

ان مجلس الإدارة ،

يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تذكّر بقرارها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ الذي قررت فيه ، ضمن جملة أمور ، أن يتكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من ثمانية وخمسين عضواً ،

" وان تلاحظ أن مجلس الإدارة قرر في دورته الثامنة ، رهنا بموافقة الجمعية العامة ، أن يدعو إلى دورة ذات طابع خاص مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو

الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأعضاء كاملي العضوية في مجلس الإدارة في عام ١٩٨٢ ، وذلك للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ،

" ١ - تقرر توسيع عضوية مجلس الإدارة في الدورة المذكورة آنفا بمنح كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية مركز الأعضاء في مجلس الإدارة طوال مدة انعقاد تلك الدورة ؛

" ٢ - تدعو مجلس الإدارة في الدورة ذات الطابع الخاص الى وضع توصيات تتعلق بالعمل مستقبلا في ميدان البيئة لينظر فيها مجلس الإدارة في دورته العادية العاشرة " .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٣ / ٨ - علاقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجمهورية جنوب افريقيا

ان مجلس الإدارة ،

اقتناعا منه بأن الفصل العنصرى ، من حيث أنه ينتهك حقا أساسيا وليبيا غير قابل للتصرف هو الحق في التمتع بحياة وبيئة صحيتين وهادئتين ، دون الخضوع لقيود لانسائية ، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ،

وان يذكر بالادانة المتكررة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن لسياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى بجنوب افريقيا ،

وان يلاحظ أن جمهورية جنوب افريقيا قد فصلت من عضوية الوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة ومن الهيئات الدولية الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية ،

وان يلاحظ بقلق أنه ، بالرغم من القرار ٥ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر الذى عقد في نيروبي من ٢٩ آب / أغسطس الى ٩ ايلول / سبتمبر ، لا تزال حكومة جنوب افريقيا تواصل انتهاك مبادئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بانغماسها في ممارسات لا تتفق مع المعايير البيئية المقبولة ، لاسيما انشاء المستوطنات دون تحليل في مناطق البانتوستانات ، مما يضعف من مناعة هذه المناطق ، فضلا عن أنها تختار غالبا لسوء ايكولوجيتها وهشاشة لوبوغرافيتها ،

وان يذكر كذلك بالمشاكل البيئية والبشرية التي يخلقها ويدعمها الغزو العسكرى الصارخ والمتفطر من جانب جنوب افريقيا لأراضي دول أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ودول أعضاء في الأمم المتحدة ،

١ — يؤكد من جديد الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية ، المتمثل في اداة الممارسات غير المقبولة التي يتركبها نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ؛

٢ — يطلب من المدير التنفيذى أن يوقف فورا كل صور التعاون القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة جنوب افريقيا ، وأن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته التاسعة عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة ١١

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٤/٨ - تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

ان مجلس الادارة ،

ان يلاحظ مع الارتياح التقرير التمهيدى المقدم من المدير التنفيذى الى مجلس الادارة في دورته الثامنة ،

وان يشير الى مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٤٣/١٩٧٨ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ المتعلقين بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ،

يرجو من المدير التنفيذى :

(أ) أن يضمن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، ضمن حدود مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر الى مجلس الادارة في دورته التاسعة .

الجلسة ١١

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٥/٨ - التنسيق بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن الاجتماع المشترك لمكاتب لجنة المستوطنات البشرية ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة مع المديرين التنفيذيين لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المعقود في نيروبي في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ . (٦)

١ - يوافق على توصية الاجتماع المشترك للمكاتب مع المديرين التنفيذيين بأن توافق الجمعية العامة على عقد الاجتماعات المشتركة للمكاتب على أساس سنوى بدلا من عقدها مرة كل سنتين كما يقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛

(٦) UNEP/GC.8/4 ، الفرع ١١ ، الفقرات ٢٤ - ٣١ .

- ٢ - ويرجى من المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يحيل نص الفقرة ١ أعلاه الى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثالثة ؛
- ٣ - ويدعو اللجنة ، اذا ما وافقت أيضا على محتويات الفقرة ١ أعلاه ، الى توصية الجمعية العامة ، اصالة عن نفسها وباسم مجلس الادارة ، بأن تعقد الاجتماعات المشتركة للمكاتب سنوياً بدلا من عقدها مرة كل سنتين .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٦/٨ - المسائل البرنامجية

ان مجلس الادارة ،

أولا

- ١ - يحيط علما مع الموافقة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج البيئة ؛
- ٢ - يحيط علما مع الارتياح بالمساهمات التي قدمتها المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة تجاه تحسين محتوى الوثيقة البرنامجية ، ويعرب عن رغبته في أن تواصل ذلك فيما يتعلق بالوثائق البرنامجية في المستقبل ؛

ثانيا

- ١ - يؤيد مقترحات المدير التنفيذي فيما يتعلق باستحداث خطة عمل للتقييم البيئي ؛
- ٢ - يؤيد أيضا الخطوات التي اتفق عليها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية بشأن استحداث خطة عمل متعلقة بثاني اوكسيد الكربون ، ويرجو من المدير التنفيذي أن يقوم ، مشتركا مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوضع جدول زمني محدد للأنشطة يفضي الى خطة العمل وأن ينظر في تنظيم هيئة تنسيق دائمة توفر المراجعة العلمية والارشاد للتقييم المستمر لمشكلة ثاني اوكسيد الكربون ؛
- ٣ - يأذن للمدير التنفيذي ؛
- (أ) بانشاء لجنة استشارية علمية لتقديم المشورة اليه بشأن تطوير خطة العمل المتعلقة بالبرنامج العالمي لدراسة الآثار على المناخ ، الذي وضعها فريق الخبراء المعني بالبرنامج ، ولتقديم الدعم اللازم للجنة ؛

(ب) وأن يشرح ، بمشورة اللجنة المذكورة أعلاه ، في عدد محدود من المشاريع ضمن إطار مجالات البرنامج المحددة في هذه الخطة ، في حدود الموارد التي يمكن إتاحتها من صندوق البيئة بما في ذلك أية مشاريع قد توافق البلدان على الاضطلاع بها ؛

٤ - ويرجى من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة عن التقدم المحرز في هذا الصدد والاقتراحات المتعلقة بالاجراءات المستقبلية ؛

ثالثاً

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي عن عمل فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي (٧) ؛

٢ - ويحيط علماً مع التقرير بالتقدم الذي أحرزه الفريق في عمله ؛

٣ - ويرجى من الفريق أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة تقريراً نهائياً عن عمله في إطار البرنامج المرسوم في الدورة الثانية للفريق ، مصحوباً باستنتاجات أو مبادئ توجيهية ؛

٤ - ويحيط علماً كذلك بتقرير المدير التنفيذي عن الاتفاقات والبروتوكولات الدولية في مجال البيئة (٨) ؛ ويأذن له بأحاليته ، مصحوباً بالملحق الثالث للسجل الدولي للاتفاقيات والبروتوكولات في مجال البيئة (٩) ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وفقاً للقرار ٣٤٣٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ ؛

رابعاً

١ - يوافق ، فيما يتعلق بأراء مجلس الإدارة في دورته الثامنة ، على ما يلي :

(أ) الأهداف والاستراتيجيات المقترحة الجديدة المنقحة بصدد الاجزاء التالية من البرنامج :

- الموارد الجينية ؛

- الحيوانات البرية والمناطق المحمية ؛

- التدريب البيئي ؛

(٧) UNEP/GC.8/5/Add.1 ، المرفق الرابع .

(٨) UNEP/GC.8/5/Add.2 .

(٩) UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 3 .

- المساعدة التقنية (وكذلك المعايير) ؛
- الإدارة البيئية ؛
- البيئة الحاملة (١٠) ؛
- (ب) التنقيح أو الشطب المقترح لبعض الفايات لعام ١٩٨٢ حسبما وردت في الوثيقة البرنامجية ؛
- (ج) الأنشطة والتغييرات المقترحة في خطط العمل ؛
- ٢ - يحيط علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للامم المتحدة عن برنامج التدريب الاقليمي على الادارة فيما يتعلق بالحيوانات البرية الافريقية وآراء المدير التنفيذي فيه (١١) .

خامساً

- ١ - ويعرب عن تقديره لجميع المنظمات غير الحكومية التي اشتركت في الأنشطة الهيئية وساهمت في الأنشطة البرنامجية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ويدعو هذه المنظمات الى مواصلة الاحتفاظ بتعاون وثيق مع البرنامج ؛
- ٢ - يطلب الى المدير التنفيذي والدول الاعضاء زيادة تشجيعهم انشاء ونمو المنظمات غير الحكومية وأنشطتها في ميدان البيئة .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٧/٨ - مراقبة الأحوال الأرضية : تقييم الحدود الخارجية

ألف

أحكام للتعاون بين الدول في مجال تغيير الطقس (١٢)

ان مجلس الادارة ،

ان يسلم بأن الخلاف الجوي هو أحد الموارد الطبيعية للأرض ،

(١٠) UNEP/GC.8/5 ، المرفق الخامس .

(١١) UNEP/GC.8/L.1 .

(١٢) تعني عبارة "تغيير الطقس" ، كما هي مستخدمة هنا ، أى اجراء يتخذ بنية احداث تغييرات مصطنعة في خصائص الجو لأغراض منها زيادة تكثيف البخار أو الغطاء السحابي أو تخفيضهما أو إعادة توزيعهما ، وتلطيف العواصف الشديدة والاعاصير المدارية ، وتخفيض أو منع البرد أو البرق أو تبيد الضباب .

وان يلاحظ الفوائد الممكنة التي قد ينطوي عليها تغيير الطقس للبشرية والبيئة ،

ورغبة منه في أن يؤدي تغيير الطقس الى تعزيز التفاهم والتعاون الدوليين ،

وان يرغب كذلك في أن تفسر الأحكام الواردة أدناه على نحو يدعم تحسين تكنولوجيا تغيير الطقس واستخدامها النافع ،

وان يشير الى اعلان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية الذي أقر في استكهولم في ١٦ حزيران /

يونيه ١٩٧٢ ، ولا سيما ، المبادئ ١ ، ٢ و ٣ ، و ٢٠ و ٢١ و ٢١٩ ،

وان يشير كذلك الى المقررات ذات الصلة للمؤتمرين العالميين السابع والثامن للأرصاد الجوية

(١٩٧٥ و ١٩٧٩) ، ومقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ،

وان يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣١ / ٧٢ المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦

بشأن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ،

وان يسلم بأن تطبيق وزيادة تطوير الاحكام التالية يجب أن يكون وثيق الصلة بالحالة الحاضرة

للمعرفة العلمية والتقنية في مجال تغيير الطقس ،

١ - يوصي بأن تضع الدول في الاعتبار الأحكام التالية :

(أ) يتعين أن يكرس تغيير الطقس لفائدة البشرية والبيئة ؛

(ب) يتعين أن يجرى تبادل المعلومات ، والاختبارات ، والمشاورات ، والاشكال الأخرى

من التعاون فيما يتعلق بتغيير الطقس على أساس من حسن النية ، وروح حسن الجوار ، وبطريقة تؤدي

الى تجنب أى تأخير غير معقول سواء في إقامة هذه الاشكال من التعاون أو في تنفيذ أنشطة تغيير

الطقس ؛

(ج) يتعين على الدول أن تجمع وتسجل المعلومات التقنية والعلمية المتعلقة بأنشطة تغيير

الطقس . وعليها أن تضمن إتاحة مثل هذه المعلومات للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، التي يتعين

عليها مواصلة اعداد وتوزيع تقارير مناسبة عن أنشطة تغيير الطقس ؛

(د) يتعين على الدول ، الى الحد الممكن ، أن تقدم ، اما مباشرة أو عن طريق المنظمة

العالمية للأرصاد الجوية ، اخطارا كافيا ومبكرا لجميع الدول المعنية عما ينتظر أن يجرى من أنشطة

تغيير الطقس داخل حدود ولايتها أو سيطرتها مما يحتمل أن يؤثر على المناطق الواقعة داخل

الولاية الوطنية لتلك الدول المعنية ؛

(هـ) على الدول أن تضمن اجراء تقييم للآثار البيئية التي تنجم عن أنشطة تغيير الطقس

المتوقع القيام بها في حدود ولايتها أو سيطرتها والتي يرجح أن يكون لها أثر على المناطق الواقعة

خارج ولايتها الوطنية ، وأن تتيح مباشرة أو عن طريق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية نتائج مثل

هذه التقييمات لجميع الدول المعنية ؛

(و) يتعين اجراء أنشطة تغيير الطقس بطريقة تضمن عدم حدوث اضرار لبيئة دول أخرى

أو مناطق خارج حدود ولايتها الوطنية ؛

(ز) على الدولة التي تنوى أن تقوم أو التي تقوم فعلا ، داخل حدود ولايتها أو سيطرتها بأنشطة لتغيير الطقس يحتمل أن تؤثر على مناطق خارج ولايتها الوطنية أن تدخل ، إما بصورة مباشرة أو من خلال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، في مشاورات مبكرة بشأن تلك الأنشطة متى طلبت ذلك دولة معنية ؛

(ح) على الدول أن تشجع وتيسر التعاون الدولي في مجال أنشطة تغيير الطقس بما في ذلك البحث ، وإذا اقتضى الأمر ، إبرام اتفاقات ثنائية أو اقليمية أو متعددة الأطراف ؛

- ٢ - يرجى من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن يحيل الى المديـــــر التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بصورة دورية جميع المعلومات التي ستتاح له وفقا لهذا المقرر؛
- ٣ - يرجى كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة عن المعلومات التي ترد اليه على هذا النحو .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

باء

الكربونات الكلوروفلورية

ان مجلس الادارة ،

ان يشير الى مقره ٨٤ (د - هـ) جيم المؤرخ في ٢٥ أيار / مايو ١٩٧٧ بشأن طبقة الاوزون ، الذي لاحظ فيه مع الموافقة عمل لجنة التنسيق المعنية بطبقات الاوزون ، ولاحظ فيه كذلك القلق العلمي المتزايد ازاء الآثار الضارة بطبقة الاوزون لاطلاق الكربونات الكلوروفلورية في الجو ، ورحب فيه بالخطوات التي اتخذها المجتمع العلمي لزيادة تفهم العمليات الجارية ولتجميع المعرفة دوليا ، وأعرب فيه عن تقديره للخطوات التي سبق أن اتخذتها حكومات عدة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي لتحديد القدرة على انتاج الكربونات الكلوروفلورية واستعمالاتها ، واعترف فيه بلزوم اتخاذ اجراءات وقائية على نطاق عالمي ، وارتأى فيه أنه يتعين في المرحلة الراهنة من المعرفة العلمية اتخاذ تدابير احتياطية للحد من الانتاج والاستخدام العالميين للكربونات الكلوروفلورية ولا سيما ف - ١١ و ف - ١٢ ومتابعة التحقيقات في جميع المقذوفات من الكربونات الكلوروفلورية ؛

- ١ - يستري اهتمام الحكومات الى تقرير الدورة الثالثة للجنة التنسيق المعنية بطبقات الاوزون (١٣) ؛

- ٢ - يووصي الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان التي يبلغ فيها استخدام الكربونات الكلوروفلورية ف - ١١ و ف - ١٢ مستوى عاليا ، بأن تحقيق تخفيضات كبيرة في استخدام هذه الكربونات وأن تشجيع استحداث طرق لتحديد ما يطلق منها في الجو ؛
- ٣ - يحث الحكومات على مواصلة تشجيع المضي قدما في البحث العلمي في هذا الميدان ، ودعم استحداث مواد أو طرق فنية بديلة لا تلحق أضرارا بالبيئة ؛
- ٤ - يووصي بعدم زيادة الطاقة الانتاجية من الكربونات الكلوروفلورية ف - ١١ و ف - ١٢ ؛
- ٥ - يووصي كذلك باعادة دراسة التدابير المتخذة مسبقا في ضوء البيانات العلمية التقنية والاقتصادية المتاحة ؛
- ٦ - يدعو المدير التنفيذي الى النظر في ايجاد طرق لتعجيل التعاون الدولي في هذا الموضوع وتقديم تقرير عن ذلك الى مجلس الادارة .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٨ / ٨ - تصدير النفايات الكيميائية الخطرة والتخلص منها

ان مجلس الادارة ،

ان يؤكد مجددا بقوة أحكام المقررات ٥٣ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، و ٨٥ (د - ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار / مايو ١٩٧٧ ، و ٤ / ٦٩ المؤرخ في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٨ ،
وان يلاحظ قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٧٣ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة المحظورة والمستحضرات الصيدلانية غير المأمونة الذي يطلب من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة المعنية ، باعداد تقرير عن خبرات الدول الاعضاء ووكالات الامم المتحدة المعنية فيما يتعلق بالصادرات الكيميائية الخطرة لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ،

وان يلاحظ كذلك التعبيرات الاخيرة عن القلق بسبب تصدير النفايات الكيماوية الخطرة بغية تفادي الضوابط الصحية والبيئية الصارمة المفروضة على نقلها ، وتجهيزها ، والتخلص منها في بلد المنشأ ،

وان يسلم بأن النفايات الكيماوية الخطرة تمثل أخطارا محتملة على الصحة والبيئة ،

وان يدرك ضرورة اتباع اجراءات مأمونة لمعالجة هذه النفايات والتخلص منها ،

١ - يحث الدول الاعضاء ، بغية حماية الصحة والبيئة ، على أن تضمن وضع تدابير وقائية كافية لمعالجة النفايات الكيماوية الخطرة والتخلص منها ، وأن تتبادل المعلومات بشأن

هذه التدابير والجراءات المستخدمة في تنفيذها ، وأن تضع اجراءات للاخطار وضوابط فيما يتعلق بالنقل الدولي لمثل هذه النفايات بين البلدان المعنية ؛

٢ - يرجى من المدير التنفيذي أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ، بعد التشاور ، بوضع مبادئ توجيهية للتخلص الآمن والمناسب من النفايات الكيميائية الخطرة ووضع تدابير وثيقة الصلة تتعلق بنقلها عبر الحدود ، وأن يقدم تقريراً عن التقدم في هذا الصدد الى مجلس الادارة في دورته التاسعة .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

٩/٨ - الغابات والحراج الاستوائية

ألف

الغابات الاستوائية

ان مجلس الادارة ،

١ - يحيط علماً بتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالغابات الاستوائية (١٤) بوصفها خطوة في تنفيذ مقرر مجلس الادارة ٦/٧ ألف المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ عن طريق العملية المضمنة في الفقرات الواردة أدناه ؛

٢ - ويرجى من المدير التنفيذي أن يحيل التوصيات المذكورة أعلاه الى جميع الحكومات الاعضاء في برنامج الامم المتحدة للبيئة والحكومات الاخرى المتضررة والمعنية ، والى وكالات المساعدة المتعددة الاطراف وغيرها من المؤسسات الدولية والاقليمية ، بما في ذلك المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، وأن يطلب منها تزويده خلال فترة زمنية قدرها ستة أشهر بما يلي :

(أ) تعليقاتها على أهداف البرنامج المتكامل المشار اليه في هذه التوصيات واطارها العام وعناصره ؛

(ب) وصف موجز لأنشطتها الجارية والمخطط لها المتصلة بكل من عناصر البرنامج ، الى جانب الاعتمادات المالية ؛

(ج) بيان للبرامج الاضافية التي هي على استعداد لتنفيذها في ضوء التوصيات ؛

(د) تحديد الشخرات الموجودة في التوصيات وتحديد الموارد اللازمة ؛

(١٤) UNEP/GC.8/5/Add.1 ، المرفق الثاني .

٣ - يحييط علما باعتزام المدير التنفيذي عقد اجتماع ثان لفريق صغير من الخبراء ، بعد ورود الردود من الحكومات والمنظمات ، لتطوير البرنامج ، بالتعاون بصورة خاصة مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، على أساس التعليقات والمعلومات الواردة والدراسات الاخرى ذات الصلة ، مع ايلاء الاهتمام الى الاثار المالية المترتبة والترتيبات المؤسسية اللازمة ؛

٤ - يحييط علما بالأهداف المقدمة من المدير التنفيذي الى مجلس الادارة وبالحاجة الى ايلائها مزيدا من الاعتبار في هذه العملية ؛

٥ - يأذن للمدير التنفيذي ، ريثما يتم ذلك بمواصلة تمويل بعض الانشطة الجارية فسي برنامج البيئة كالمشاريع الارشادية في مجال البحث الايكولوجي المتكامل والرصد ؛

٦ - يرجو من المدير التنفيذي أن ينظر في اعداد توصيات ، بالتشاور مع الوكالات الاخرى ذات الصلة كمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، تتصل بالانواع الاخرى من الغابات ، عندما يكون القيام بذلك ممكنا ضمن الموارد المتاحة ؛

٧ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن ذلك الى مجلس الادارة في دورته التاسعة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

باء

المركز الاقليمي للمعلومات والتوثيق العلمي
بشأن الايكولوجيا الاستوائية

ان مجلس الادارة ،

ان يشير الى مقرره ٥/٦ باء المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٧٨ بشأن انشاء المركز الاقليمي للمعلومات والتوثيق العلمي بشأن الايكولوجيا البيئية الاستوائية في ياوندا ، وفقا لطلب الدول الاعضاء التي حضرت الاجتماع الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في كينشاسا (١٩٧٥) والتوصية ١١-١٩ لاجتماع الخبراء المعني بالغابات الاستوائية في نيروبي (١٩٨٠) ،

وان يلاحظ مع الارتياح الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكاميرون المتحدة والتدابير التي سبق أن اتخذها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،

وان يشدد على أهمية مسائل الوثائق المتعلقة بالغابات الاستوائية والاقتراح المقدم من البلدان الافريقية المعنية بالمركز الاقليمي في ياوندا ،

يرجو من المدير التنفيذي تعجيل المشاورات التي دخل فيها مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وجميع البلدان المعنية ، بقصد دعم هذا النشاط لحفز عمل دولي لمصلحة المركز الاقليمي في ياوندا .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٠

١٠ / ٨ - السياسة العالمية للتربة

ان مجلس الادارة ،

ان يشير الى أن خطة العمل لمكافحة التصحر تبرز بشدة التوصيات الخاصة بسياسات حماية التربة واستخدام الاراضي على الصعيد الوطني ،

وان يشير كذلك الى ان مجلس الادارة قرر في مقرره ٥ / ٦ جيم المؤرخ في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٨ أن يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون الوثيق مع وكالات الامم المتحدة الاخرى ، بتقديم المشورة للبلدان المتضررة بتحات التربة وترديها في تخطيط واعتماد سياسات تتعلق بالتربة تشكل جزءاً من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وان يشير كذلك الى انه طلب ، في مقرره ٦ / ٧ باء المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧٩ ، عقد اجتماع لفريق خبراء عالي المستوى من أجل تحديد وتعريف لعناصر لسياسة متصلة بالتربة ،

وان يضع في الاعتبار نتائج اجتماع فريق الخبراء العالي المستوى المعقود في روما في آذار / مارس ١٩٨٠ ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يعمل بنشاط ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة ، لضمان الاعداد والاعتماد السريعين لسياسة عالمية خاصة بالتربة ، سياسة يتعين أن تعد في ضوء احكام الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وأن تكون متممة لخطة العمل لمكافحة التصحر ، ولوضع خطة عمل عالمية لتنفيذ هذه السياسة قائمة على أساس استعراض وتحليل الأنشطة الدولية والاقليمية والوطنية في هذا المجال ، وهي السياسة التي تضع الصيغة لغايات وشروط التعاون الدولي ؛

٢ - يرجى من المدير التنفيذي ، ويدعو الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات الاخرى ذات الصلة داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها الى تشجيع ودعم البحث والدراسات الهادفة الى تحديد العناصر القانونية ، والعلمية ، والتقنية ، والثقافية ، والمؤسسية لسياسة متعلقة بالتربة على الصعيد الوطني ؛

٣ - يقرر أن يتعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة تعاوناً كاملاً مع منظومة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات المعنية الاخرى في اعداد "ميثاق للتربة" يضمن المبادئ التي اقترحها فريق الخبراء العالي المستوى الذي اجتمع في روما في آذار/مارس ١٩٧٨ وعناصر سياسة التربة وخطة العمل المتعلقة بها ؛

٤ - يأذن للمدير التنفيذي بأن يعقد في عام ١٩٨١ اجتماع متابعة لفريق الخبراء العالي المستوى للنظر في التطورات الحاصلة في اعداد سياسة التربة ، وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ سياسة التربة ؛

٥ - يطلب الى جميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة التعاون بصورة كاملة مع المدير التنفيذي في اعداد السياسة العالمية للتربة وخطة العمل المتعلقة بها ؛

٦ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً الى مجلس الادارة في دورته التاسعة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

١١/٨ - استراتيجية عالمية لحفظ الطبيعة

ان مجلس الادارة ،

ان يلاحظ الحكمة التي تستهدف ، لخير البشرية ، في أنماط التنمية صون العمليات الايكولوجية الاساسية والنظم اللازمة لاستمرار الحياة ، وحفظ التنوع الجيني وضمان الانتفاع القابل للاستمرار بالانواع والنظم الايكولوجية ،

وان يسلم بالمسؤولية الاساسية المترتبة على الحكومات في استحداث سياسات وخطط للتنمية لتحقيق هذه الأهداف ،

١ - يهنيئ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والصندوق العالمي للحيوانات الممرية وجميع المعنيين بصياغة ، ونشر واطلاق الاستراتيجية العالمية للحفظ ؛

- ٢ - يرحب بتعاون مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية ؛
- ٣ - يطلب الى المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة أن تعتمد ، لدى اعدادها خططها ، الى مراعاة ما يتصل بوظائفها من التوصيات الواردة في الاستراتيجية ؛
- ٤ - يرجو من المدير التنفيذي :
 - (أ) أن يلفت نظر جميع الحكومات الى الاستراتيجية وأن يحثها على اقرارها ووضعها في الاعتبار عند وضع سياساتها وبرامجها ؛
 - (ب) أن ينظر في الآثار المترتبة على الاستراتيجية فيما يتعلق ببرنامج الامم المتحدة للبيئة وأن يضع اقتراحات للعمل على أساس اختياري لتشجيع الاستخدام القابل للاستمرار للموارد الطبيعية الحية ، لمراعاتها في البرنامج الذي سيقدم لمجلس الادارة في دورته التاسعة ؛
 - (ج) أن ينظر في اتخاذ ترتيبات ملائمة ليحصل من الحكومات ويوزع عليها تقارير ومعلومات موجزة عن أنشطة الحكومات والمنظمات الاخرى التي تساهم في تنفيذ الاستراتيجية ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

١٢/٨ - البيئة والتنمية

ان مجلس الادارة ،

ان يسلم بأهمية العمل الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة في تطوير الاطر المفاهيمي والمنهجيات المتعلقة بمنهج متكامل للبيئة والتنمية وبالحاجة الى جهد متواصل ومدعوم في هذا الميدان ، الذي يعد حاسماً لبلوغ أهداف التنمية ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل الدفع الى مزيد من التطور المفاهيمي والعمل الحقيقي في مجال النهج المتكامل للبيئة والتنمية ؛

٢ - يحث المدير التنفيذي على استكشاف الامكانات الحقيقية لانشاء روابط فعالة بين المعرفة والخبرة لدى برنامج الامم المتحدة للبيئة في هذا المجال والتخطيط الانمائي ، مع ايلاء اهتمام خاص لطرق ووسائل ايجاد تعاون متبادل أوثق فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - يطلب الى المدير التنفيذي ان يعد برنامجاً لا شترك برنامج الامم المتحدة للبيئة في جهود المجتمع الدولي لابتكار الطرق والوسائل لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،

وأن يضع الغايات الرئيسية وتدابير السياسة المتعلقة بتلك الاستراتيجية في الاعتبار الكامل لدى صياغة وتنفيذ الوثائق المستقبلية وبرامج البيئة المتوسطة الأجل التي توضع على مستوى المنظومة ؛
٤ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته العاشرة عن أنشطة وخطط البرنامج في هذا الصدد .

الجلسة ١٢
٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠

١٣/٨ - المحيطات - البحار الاقليمية

ألف

استعراض برنامج البحار الاقليمية

ان مجلس الادارة ،

ان يضع في اعتباره أن خبرة كبيرة قد تجمعت في السنوات الخمس الاخيرة حول موضوع البحار الاقليمية ، بحيث يمكن أن تسهم في فهم المشاكل العامة للتلوث البحري ،
وان يدرك أهمية العمل في مجال البيئة البحرية والذي تضطلع به عدة منظمات دولية ومنظمات حكومية دولية والحاجة الى القيام بمزيد من التنسيق بين هذه الأنشطة ،
يرجى من المدير التنفيذي :

- (أ) أن ينظر في الدعوة لعقد اجتماع في عام ١٩٨١ لفريق من الخبراء الحكوميين ، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ، لاستعراض أنشطة برنامج البحار الاقليمية وغيره من البرامج الاخرى المماثلة التي ترعاها هيئات أخرى ، وانجازات هذه البرامج والتطوير المقرر لها ؛
- (ب) ان يقدم تقريراً عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

باء

التنسيق بين برنامج البحار الاقليمية والعناصر الاخرى
في برنامج البيئة

ان مجلس الادارة ،

ان يضع في اعتباره الحاجة الى قيام تعاون على نطاق العالم لمراقبة تلوث البحار من أجل حماية الموارد البحرية والساحلية ،
وان يضع في اعتباره أن الادارة السليمة بيئياً للمناطق الساحلية ، بما في ذلك مراقبة التلوث من المصادر الارضية ، هي الشرط الاساسي لحماية وادارة البيئة البحرية والساحلية ،
وان يعترف بالتغطية الجغرافية الواسعة ، والطبيعة الجامعة بين عدة اختصاصات لبرنامج البحار الاقليمية الثمانية التي يرعاها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والتي تسهم بفعالية في حماية البيئة البحرية على نطاق العالم ،

وان يضع في اعتباره الحاجة الى دراسة الترتيبات الادارية وترتيبات الميزانية التي يتـــم بموجبها تنفيذ برامج البحار الاقليمية وتنسيقها مع العناصر الاخرى في برنامج البيئة ،

يرجـو من المدير التنفيذي :

(أ) أن يسرع بتنفيذ برامج البحار الاقليمية بصورة فعالة ؛

(ب) أن يوفر الاموال من جميع بنود الميزانية ذات الصلة ، كلما كان ذلك مناسباً ، لتلك الأنشطة التي تتم في اطار برامج البحار الاقليمية ، والتي تتصل على وجه التحديد بخطة العمل التي ووفق عليها بموجب هذه البنود ؛

(ج) أن يدرس العلاقة بين برامج البحار الاقليمية وبين البرامج البيئية ذات الطبيعة الاقليمية ، وأن يقدم تقريراً الى مجلس الادارة في دورته التاسعة عن الطرق التي يمكن بها تعزيز برامج البحار الاقليمية وتنسيقها بصورة أكثر فعالية مع العناصر الاخرى لبرنامج البيئة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

جـيم

توسيع برنامج البحار الاقليمية ليشمل بحر
شرق افريقيا وجنوب غرب الأطلــســــي

ان مجلس الادارة ،

ان يضع في اعتباره التهديد الذي تتعرض له البيئة البحرية في منطقة شرق افريقيا وفــــي جنوب غرب الاطلسي ،

وان يضع في اعتباره القرار الذي اعتمدته رابطة ادارة موانئ شرق افريقيا في تشرين الثاني / نوفمبر بجزر سيشيل ، والذي يطلب من المنظمات الدولية دعم الحكومات في منطقة شرق افريقيا لوضع برنامج لحماية البيئة البحرية في منطقة شرق افريقيا ،

وان يرحب بوضع برنامج البحار الاقليمية من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،

١ - يرجـو من المدير التنفيذي أن يدرج منطقتي شرق افريقيا وجنوب غرب الاطلسي ضمن برنامج البحار الاقليمية بقصد الشروع في وضع وتنفيذ برنامج من أجل حسن ادارة وصيانة المــــوارد في هذه المناطق بالتعاون مع الحكومات المعنية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ؛

٢ - يرجـو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً الى مجلس الادارة في دورته التاسعة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

١٤/٨ - التعليم والتدريب في ميدان البيئة

ان مجلس الادارة ،

ان يدرك أهمية التعليم والتدريب لادارة شؤون البيئة ،

وان يعترف بوجود مؤسسات ذات قيمة اكا ديمية عالية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ،
مخصصة جزئيا أو كليا لمسائل البيئة ،

وان يضع في اعتباره مقررى مجلس الادارة ٧/١٠ ألف ويا* المؤرخين في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ بشأن التعليم والتدريب في مجال البيئة ، وتوصيات الاجتماع الاستشارى الخامس المشترك بين الأمانات المعني بالبيئة في امريكا اللاتينية (التعليم والتدريب في مجال البيئة) ، وتوصيات اجتماع دول امريكا اللاتينية الأعضاء في مجلس الادارة واسبانيا ، المعقود في مدريد في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، ومشروع الاتفاق بشأن مراجعة اتفاقية انشاء المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ، والذي اتفق عليه في بنما يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ،

١ - يرجى من المدير التنفيذى :

(أ) اتخاذ خطوات لمواصلة الدعم المالي للمركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية حتى نهاية عام ١٩٨٢ ، وعلى أساس اتفاق يوقع بين دول امريكا اللاتينية والكاريبي واسبانيا بشأن التعاون في أعمال المركز ؛

(ب) اتخاذ تدابير عاجلة من أجل :

١ ' انشاء شبكة من المؤسسات ذات المستوى العاليي للتدريب على المسائل البيئية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، بناء على حصر للمؤسسات القائمة ؛

٢ ' انشاء آلية تتميز بالكفاءة لتنسيق شبكة المؤسسات المذكورة اعلاه ؛

(ج) الدعوة لعقد اجتماع مخصص يضم ممثلي دول امريكا اللاتينية والكاريبي واسبانيا ، ويحضره ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقيام بما يلي :

١ ' صياغة الاتفاق المشار اليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ؛

٢ ' دراسة التدابير المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) ، واتخاذ مقرر بشأنها ، على أن تدرج اجراءاتها في ذلك الاتفاق ؛

٢ - يقرر أن الاتفاق سيصبح ساريا بمجرد توقيعه من قبل خمس من دول امريكا اللاتينية والكاريبي ومن قبل اسبانيا ، وسيكون مفتوحا أيضا امام دول اخرى في المنطقة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠

ان مجلس الادارة ،

تصميما منه على تشجيع قيام علاقات متناسقة وتعاون في ميدان القانون البيئي الدولي تطبيقا
لروح اعلان البيئة البشرية الذي اعتمدته مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية ،

وان يأخذ في اعتباره مقرره ١١ / ٧ المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧٩ ، وان يدرك الجهود
والنتائج التي حققها حتى الآن فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي لتعزيز هذه العلاقات
وهذا التعاون ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يدعو ، قبل الدورة العاشرة لمجلس الادارة ، الى
عقد اجتماع مخصص لكبار المسؤولين الحكوميين المتخصصين في القانون البيئي ، واضعا في الاعتبار
أحكام المادة ٦٢ من النظام الداخلي للمجلس ، لكي يضمن أن ينص القسم الخاص بالقانون البيئي
في برنامج البيئة المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، والذي سيعرض على مجلس الادارة للنظر
فيه في دورته العاشرة ، على ما يأتي :

(أ) تحديد الميادين الموضوعية التي يمكن فيها للتنسيق والتعاون المتزايدين على
المستويين العالمي والاقليمي أن يعمل على تشجيع وحراز مزيد من التقدم في ميدان القانون
البيئي ، لاسيما فيما يتعلق بمصالح البلدان النامية ؛

(ب) وضع برنامج للوصول الى هذه الغاية يشمل الجهود المبذولة على المستوى العالمي
والاقليمي والوطني ؛

٢ - يرجو أيضا من المدير التنفيذي ، لكي يضمن المراعاة الكاملة للتطورات داخل منظومة
الأمم المتحدة والاعمال ذات الصلة التي تقوم بها المحافل والمنظمات الدولية الاخرى ، وكذلك
الاتفاقات الاقليمية والثنائية ، عند الاعداد للاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين وفقا
للسجل الزمني المرفق طيه ، أن يقوم بما يلي :

(أ) التشاور مع الحكومات والهيئات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية الملائمة لكي تعكس
التوصيات الخاصة بشأن الاهتمامات والمصالح والأولويات الاقليمية في ميدان القانون البيئي ؛

(ب) اعداد الوثائق اللازمة ، على أن تلاحظ ، في جملة أمور ، المواد التي نشرها
مؤلفون بارزون في ميدان القانون البيئي ؛

(ج) احالة مثل هذه الوثائق ، بما في ذلك الاستعراض المتعمق للقانون البيئي الذي
أشار اليه في تقريره التمهيدي (١٥) ، الى فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي ، لدراستها
قبل أن ينظر فيها الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين ؛

٣ - يدعو الدول التي لها مصلحة خاصة في الاشتراك في الاجتماع المخصص للكيبار المسؤولين الحكوميين ، الى اعلام المدير التنفيذي بذلك في موعد لا يتجاوز نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ؛

٤ - يقرر تحديد حجم الاجتماع في دورته التاسعة ؛

٥ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً الى مجلس الادارة في دورته التاسعة عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر الحالي .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

مرفق

ترتيب الاحداث المقترح فيما يتعلق باجتماع كبار المسؤولين

- ١ - نيسان / ابريل ١٩٨٠ - مقرر بالدعوة لمقعد الاجتماع (مجلس الادارة ، الدورة الثامنة) .
- ٢ - نيسان / ابريل - أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ - مشاورات بين المدير التنفيذي والحكومات المعنية بشأن (أ) المشاركة في الاجتماع (ب) موعد ومكان الاجتماع .
- ٣ - أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ - اعداد المشروع الأول للاستعراض المتعمق من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- ٤ - أيلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ - مشاورات بين أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الدولية الأخرى بشأن الاستعراض المتعمق ، واعداد المشروع الثاني .
- ٥ - تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ - مشاورات مع حكومات مختارة بشأن الاستعراض المتعمق ، واعداد المشروع النهائي ، وبدء المشاورات بين الامانة والمجموعات اقليمية للتحقق من اهتمامات ومصالح وأولويات اقليمية معينة .
- ٦ - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ - تعميم المشروع النهائي للاستعراض المتعمق والملاحظات بشأن عملية التشاور اقليمية على الحكومات والوكالات الدولية .
- ٧ - أيار / مايو ١٩٨١ - يتلقى مجلس الادارة في دورته التاسعة ملاحظات بشأن الاستعراض المتعمق ، ويضع الأهداف العامة والاستراتيجية للعمل المقبل في ميدان القانون البيئي ، ويلاحظ حالة المدخلات اقليمية المؤدية الى عقد الاجتماع .
- ٨ - حزيران / يونيه ١٩٨١ - يحيل المدير التنفيذي الوثائق ، بما في ذلك الاستعراض المتعمق والملاحظات بشأنه والمدخلات اقليمية والمواد ذات الصلة الواردة من الدورة التاسعة لمجلس الادارة والمواد المنشورة والمجموعة أو المراجع النوعية حول الموضوع نفسه ، الى اعضاء فريق الخبراء العامل .

- ٩ - حزيران / يونيه ١٩٨١ - يجتمع فريق الخبراء العامل على هيئة لجنة تحضيرية للاجتماع ، للنظر في الوثائق وتحليل المواد المتصلة ب (أ) مسائل القانون البيئي العالمية (ب) ومسائل القانون البيئي الاقليمية ، واعداد مشروع جدول أعمال الاجتماع ، والمبادئ التوجيهية للتوصيات النهائية التي تصدر عن الاجتماع .
- ١٠ - أيلول / سبتمبر ١٩٨١ - يعقد الاجتماع - ويقدم تقرير الى المدير التنفيذي بشأن برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة .
- ١١ - نيسان / ابريل ١٩٨٢ - ينظر المجلس في دورته العاشرة في برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة فيما يتعلق بالقانون البيئي .

١٦/٨ - الأنشطة الاقليمية

ألف

دعم الأنشطة الاقليمية في ميدان البيئة

ان مجلس الادارة ،

ان يلاحظ اهمية الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأنشطة البيئية التي تقوم بها اللجان الاقليمية ،

وان يلاحظ مع الارتياح نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى الذي تم في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن حماية البيئة ،

واقترعا منه بأن تنفيذ مقررات الاجتماع الرفيع المستوى في اطار تعاون بيئي متسع داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا سوف يوفر خبرة تهم المناطق الاخرى ،

١ - يرجى من المدير التنفيذي أن يتعاون بصورة وثيقة مع المناطق المختلطة في حدود الموارد المتاحة في تنفيذ المشاريع النوعية التي تهم كل منطقة ؛

٢ - يرجى أيضاً من المدير التنفيذي أن يتعاون بصورة وثيقة مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ مقررات الاجتماع العالي المستوى في اطار تلك اللجنة بشأن حماية البيئة ؛

٣ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي أن ينظر بعين الاعتبار في الطلبات المقدمة من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا لدعم المشاريع النوعية خلال المرحلة الاولى لتنفيذ مقررات الاجتماع الرفيع المستوى ، والتي تخضع للاستعراض من قبل مجلس الادارة في دورة لاحقة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠

تنفيذ البرنامج : آسيا

ان مجلس الادارة ،

ان يصرب عن تقديره البالغ لما حققه المدير التنفيذي من زيادة ملحوظة في الدعم المقدم للأنشطة الاقليمية في ميدان البيئة في آسيا ، بالمقارنة بالسنوات السابقة ، عملاً بمقرر مجلس الادارة ١٠/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، و ١٢/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ والمعنونين على التوالي " البرامج الاقليمية والبرمجة : آسيا " و " مبادرات البرمجة الاقليمية (آسيا) " ،

وان يضع في اعتباره الحاجة الى الاسراع بتنفيذ البرامج الاقليمية الاسيوية ،

وان يأخذ في اعتباره القلق المتزايد ، والاهتمام الايجابي ، من جانب الحكومات في منطقتي آسيا - المحيط الهادئ وغرب آسيا فيما يتعلق بالمسائل البيئية ، والتي أدت ، في جملة أمور ، الى انشاء البرنامج البيئي دون الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وبرنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ ، وكذلك صياغة وتطوير برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا ،

وان يدرك أن تنفيذ هذه البرامج من مسؤولية الحكومات المعنية ،

١ - يرحب بأقصى انتفاع بالخبرة الفنية الاقليمية ، كلما كان ذلك ممكناً ، لزيادة تطوير وتنفيذ هذه البرامج ؛

٢ - يرجى من المدير التنفيذي أن يساعد الحكومات المعنية في تنفيذ هذه البرامج عن طريق استخدام ما يلزم من الموارد والمتيسر منها ، بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات المناسبة فسي منظومة الأمم المتحدة ؛

٣ - يدعو مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومجالس ادارات المنظمات المتبرعة المتعددة الاطراف ، الى النظر في تقديم دعم لتنفيذ هذه البرامج .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠

١٧/٨ - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

ان مجلس الادارة ،

ان يشير الى قرارات الجمعية العامة ٣٢/١٧٠ و ٣٢/١٧٢ المؤرخين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/٨٨ و ٣٣/٨٩ المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٣٤/١٨٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/١٩٧٨ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ،

وان يشير كذلك الى مقرريه ١١/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ و ١٣/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ،

وان يؤكد خطورة التصحر وآثاره المعاكسة على سكان البلدان المتضررة ، لاسيما في المنطقة السودانية الساحلية ، والحاجة الى تكثيف تدابير مراقبة التصحر ،

وقد درس تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (١٦) ،

١ - يحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأعضاء في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٢ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في بلدان المنطقة السودانية الساحلية ، والتدابير التي اتخذتها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات الاخرى المختصة في الأمم المتحدة ، لاسيما التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

٣ - يلاحظ كذلك انه يجري اعطاء الاولوية لجهود مكافحة التصحر في البلدان الخمسة عشر بالمنطقة السودانية الساحلية ، وكذلك في اقل البلدان النامية نموا بين البلدان النامية الواقعة خارج تلك المنطقة ؛

٤ - يلاحظ مع الارتياح الجهود التي بذلها المدير التنفيذي ، ويحثه على زيادة تعزيز علاقات التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الوحدة الافريقية ؛

٥ - يطلب الى الحكومات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، نظرا للعقبات الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لخطة عمل مكافحة التصحر ، كما حددها كل من لجنة التنسيق الادارية والمدير التنفيذي ، أن :

(أ) تعطى أولوية عالية بقدر كاف لمنع أو مكافحة التصحر ، وأن تدرج مثل هذه التدابير ضمن خططها الانمائية الوطنية ، وتستفيد بالكامل من المساعدة الدولية المقدمة في هذا الشأن ، كلما لزم الأمر ، مستخدمة في هذا الغرض آليات ثنائية ومتعددة الاطراف حسب الاقتضاء ؛

(ب) تعزز جهود منظومة الامم المتحدة وتعاونها في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بحيث تضمن اتباع النهج الصحيح المتعدد الاختصاصات ازاء المشاريع ، وتتخذ الترتيبات لحشد جهود وموارد وكالاتها وهيئاتها المختلفة بصورة فعالة ، بغية ضمان أكفا انتفاع بهذه الموارد ؛

(ج) تزيد من جهودها الى جانب المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية الاخرى ذات الصلة لسد الثغرات في المعرفة والتكنولوجيا المناسبة المتصلة بمكافحة التصحر ، مع التركيز بشكل خاص على الابعاد الاجتماعية الثقافية ، ونقل المعرفة الحالية والمكتسبة حديثا الى المنتفعين المحتملين ، لاسيما على مستوى وكلاء الارشاد الزراعي والمزارعين /الرعيين ؛

(١٦) UNEP/GC.8/6 و Corr.1 و 2 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3

• Corr.1

٦ - يحيط علماً مع التقدير بعمل الفريق الاستشاري لمراقبة التصحر في دورته الثانية ، وإعلانات التأييد التي عبر عنها العديد من المشتركين اثناء الدورة ، ويحثهم على ترجمة هذه الاعلانات الى التزامات محددة في المستقبل القريب ، ويرجو من المدير التنفيذي أن يتابع نتائج أعمال الدورة الثانية للفريق بقصد ضمان التنفيذ السليم للاتفاقات التي تم التوصل اليها ، ويطلب الى الفريق الاستشاري تكثيف جهوده لمساعدة المدير التنفيذي في حشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٧ - يأنن للمدير التنفيذي بمواصلة المساهمة في مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بعد التشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بنصيب برنامج الامم المتحدة للبيئة في تكاليف ادارة وتشغيل المشاريع المشتركة على اساس خطة العمل التي يوافق عليها المدير التنفيذي ، وذلك في اطار الموارد المتاحة لصندوق البيئة ، على أن يقدم لمجلس الادارة في دورته التاسعة الحساب الكامل لمصروفات التشغيل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ومكانها ضمن مجموع مصروفات تشغيل المكتب المتصلة بولايته الاضافية لمكافحة التصحر ، بغية تزويد مجلس الادارة بأساس للنظر في تمويل تكاليف تشغيل المشروعات المشتركة في المستقبل ؛

٨ - يناشد بشدة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المالية المتعددة الاطراف وحكومات البلدان الصناعية والبلدان النامية التي يسمح لها موقفها بذلك أن تقدم دعماً مالياً للحساب الخاص وأن تسهم فيه بسخاء ، بغية تشجيع تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٩ - يوافق على الهيكل الشامل لدراسة التدابير الاضافية لتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر التي سيعدها فريق من المتخصصين الرفيعي المستوى في التمويل الدولي ، والذي سيدعو المدير التنفيذي الى عقده استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٨ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ؛

١٠ - يقرر ادراج المشروع النموذجي لتحسين واعادة تفسير مرتفعات فوتا - جالون ضمن برنامج العمل الذي وضعه برنامج الامم المتحدة للبيئة لمكافحة التصحر ، ويحيط علماً بما اعتزمه المدير التنفيذي بشأنه ؛

١١ - يقرر كذلك اضافة جيبوتي الى قائمة بلدان المنطقة السودانية الساحلية ، وادراج غينيا وغينيا - بيساو ضمن البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة عن طريق مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

١٢ - يأنن للمدير التنفيذي بتضمين تقرير مجلس الادارة أحدث المعلومات قبل تقديمه الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة على اساس ما يلي :

- (أ) ادراج العناصر الرئيسية من تقرير لجنة التنسيق الادارية ؛
- (ب) ادخال التغييرات الضرورية في التقرير في ضوء مناقشات مجلس الادارة ؛
- (ج) ادراج التدابير الرئيسية عند حصر أنشطة منظومة الامم المتحدة التي لم تدرج في التقرير ؛

(د) ادراج التطورات الرئيسية في تنفيذ خطة العمل منذ اعداد التقرير ؛

١٣ - يأذن كذلك للمدير التنفيذي بتقديم التقرير المستكمل ومقرر مجلس الادارة في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين نيابة عن مجلس الادارة .

الجلسة ١٢

٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٠

١٨/٨ - تنفيذ برنامج الصندوق ، وإدارة صندوق

البيئة ، والتقرير المالي والحسابات

(غير المراجعة) لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩

١٩٧٩ ومساءل الادارة والميزانية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقريرى المدير التنفيذى عن ادارة صندوق البيئة وتنفيذ برنامج الصندوق (١٧)
وعن مسائل الادارة والميزانية (١٨) ، وكذلك في التقرير المالي غير المراجع والحسابات غير المراجعة
لصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون -
الأول /ديسمبر ١٩٧٩ (١٩) ،

وان يحيط علما بالتقدم المحرز في برنامج تقييم المشاريع ، ويتقرير المدير التنفيذى عن
البرنامج (٢٠) ،

١ - يعرب عن ارتياحه للحكومات التي أسهمت في صندوق البيئة لأول مرة ، ولتلك التي
زادت من تبرعاتها بالنسبة للمستويات السابقة ؛

٢ - يناشد الحكومات غير المساهمة بأن تسهم في الصندوق ، وتلك التي تسهم بمبالغ
دون قدراتها بأن تزيد من تبرعاتها ؛

٣ - يناشد كذلك الحكومات التي لم تنقح تبرعاتها المعقودة منذ عام ١٩٧٣ بأن تعيد
النظر في مستوى تبرعاتها المعقودة لكي تحافظ على الاقل على قيمتها بالأرقام الحقيقية ؛

٤ - يعرب عن قلقه ازاء مشاكل تأخير الدفع ، ويطلب الى الحكومات أن تدفع جزءا كبيرا
من تبرعاتها في الربع الأول من العام ؛

(١٧) UNEP/GC.8/7 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 .

(١٨) UNEP/GC.8/8 و Corr.1 .

(١٩) UNEP/GC.8/L.2 .

(٢٠) UNEP/GC.8/7 ، الفرع الثالث .

- ٥ - يناشد كذلك الحكومات التي تقدم تبرعاتها بعملية غير قابلة للتحويل أن تتخذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة استخدام هذه العملات بتحويل أكبر قدر ممكن من تبرعاتها الى عملات قابلة للتحويل وفقا للمادة ٢٠٣ - ٤ من النظام المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
- ٦ - يدعو المدير التنفيذي الى بذل جهود اضافية بقصد الاستخدام الفعال للعملات غير القابلة للتحويل ؛
- ٧ - يرجو من المدير التنفيذي أن يجرى مشاورات مع الحكومات التي تدفع تبرعاتها بعملات غير قابلة للتحويل بغية التطبيق الكامل لأحكام المادة ٢٠٣ - ٤ من النظام المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ولكن دون أن يتأثر حجم موارد الصندوق ؛
- ٨ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي تقييم أثر المستوى الحالي للعملات غير القابلة للتحويل في الصندوق ، بما في ذلك تأثيره على اختيار المشاريع وتنفيذها ، وأن يقدم تقريرا عما توصل اليه من نتائج الى مجلس الادارة في دورته التاسعة ؛
- ٩ - يقرر زيادة مستوى الاعتمادات للأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ من مبلغ ٦١٢٠ مليون دولار الذي أقر في دورته السابعة ، الى ٦٧٨٥ مليون دولار ؛
- ١٠ - يقرر ، واضعا في الاعتبار مقرره ٣/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، توزيع الاعتماد المنقح للأنشطة البرنامجية للصندوق على النحو التالي :

مجموع الفترة

١٩٨٠-١٩٨١ (ألف دولار)	١٩٨١ (ألف دولار)	١٩٨٠ (ألف دولار)	الأنشطة البرنامجية للصندوق
٨ ٢٠٠	٣ ٧٠٠	٤ ٥٠٠	١ - المستوطنات البشرية والصحة البشرية
١ ٢ ٧٠٠	٦ ١٠٠	٦ ٦٠٠	٣ - الدعم
٤ ٤٠٠	٢ ٢٥٠	٢ ١٥٠	٤ - البيئة والتنمية
٧ ٥٠٠	٣ ٨٥٠	٣ ٦٥٠	٥ - المحيطات
١ ٥٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٧ - الطاقة
			١٠ - الادارة البيئية (بما في ذلك القانون البيئي)
١ ٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠	
١ ١ ٨٠٠	٥ ٥٥٠	٦ ٢٥٠	١١ - النظم الايكولوجية الأرضية
٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠	١٢ - الكوارث الطبيعية
			١٣ - مراقبة الأحوال الأرضية (بما في ذلك السجل الدولي للمواد الكيميائية - المحتملة السمية)
١ ٢ ١٠٠	٥ ٨٠٠	٦ ٣٠٠	

(يتبع)

مجموع الفترة

الأنشطة البرنامجية للصندوق

١٩٨٠-١٩٨١ (ألف دولار) ١٩٨١ (ألف دولار) ١٩٨٠ (ألف دولار)

١١٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠

٦٥٥٠ ٣٢٥٠ ٣٣٠٠

٦٧٨٥٠ ٣٢٦٠٠ ٣٥٢٥٠ مجموع اعتمادات الأنشطة البرنامجية للصندوق

١٦ - البيانات البيئية

١٧ - الأراضي القاحلة (بما في ذلك التصحر)

١١ - يؤيد اعتزام المدير التنفيذي الحفاظ على السيولة المناسبة للصندوق في نهاية أي سنة مالية ؛

١٢ - يؤكد من جديد الاحتياطي البرنامجي للصندوق وقيمه مليون دولار لكل عام من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛

١٣ - يوافق على الالتزامات المسبقة ، وقيمتها ١٦ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ؛

١٤ - يؤكد من جديد سلطة المدير التنفيذي لتعديل توزيع الأموال بنسبة ٢٠ في المائة في كل بند من بنود الميزانية في إطار الاعتماد الكلي لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛

١٥ - يوافق على أن يكون مستوى الاحتياطي المالي ٣٧ مليون دولار لعام ١٩٨٠ و ٣٥ مليون دولار لعام ١٩٨١ ؛

١٦ - يعرب عن تأييده لاستمرار برنامج التقييم ؛

١٧ - يرجو من المدير التنفيذي أن يستمر في تقديم تقارير الى المجلس في كل دورة عادية يستجد من تقدم ، على حين يزود الحكومات أيضا بالمعلومات المفصلة عن نتائج التقييم المتعمق والمكتبي للمشاريع عن طريق اعداد سلسلة من الوثائق عن المشاريع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة ؛

١٨ - يحيط علما بالتقرير المالي غير المراجع والحسابات غير المراجعة لصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ؛

١٩ - يحيط علما باقتراحات المدير التنفيذي بشأن السياسة الطويلة الاجل لتوفير الموظفين لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبتعليقاته بشأن النسبة المثلثية لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الى تكاليف الأنشطة البرنامجية للصندوق ، وتقديره عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأماكن المخصصة لمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي .

الجلسة ١٠

٢٨ نيسان / أبريل ١٩٨٠

١٩/٨ - إدخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة
عمل في مجلس إدارة برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

ان مجلس الإدارة ،

ان يشير الى مقرره ١٩ (د - ٣) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٤ والذي اعتمد فيه
نظامه الداخلي ،

وان يشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣١٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الاول /
ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي قررت فيه الجمعية العامة إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية
ولغات العمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ،

وان يدرك أن استخدام اللغة العربية في وثائق مجلس الإدارة ومداولاته سوف يشجع على
مساهمة الدول الناطقة بالعربية في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ويزيد من الوعي العام
بمسائل البيئة بصورة عامة ،

١ - يوصي الجمعية العامة بأن تنظر بعين التأييد ، أثناء دورتها الخامسة والثلاثين ،
بناءً على الطلب المقدم من الدول العربية الى الأمين العام ، فيما يترتب على إدخال اللغة العربية
كلغة رسمية ولغة عمل في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من آثار مالية على الميزانية العادية ؛

٢ - يقرر كذلك أن تستعرض في دورته التاسعة الفقرة ١ من المادة ٦٣ من النظام
الداخلي لمجلس الإدارة في ضوء القرار الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن التوصية أعلاه .

الجلسة ١٠

٢٨ نيسان /ابريل ١٩٨٠

مقررات أخرى

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس
الإدارة وموعدها ومكانها

قرر مجلس الإدارة في الجلسة العامة ١٢ من الدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان /ابريل
١٩٨٠ ، وفقا للمواد ١ و ٢ و ٤ من نظامه الداخلي ، أن تعقد دورته التاسعة في نيروبي في
الفترة من ١٣ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، على أن تسبقها مشاورات غير رسمية في صبيحة يوم ١٣
أيار/مايو ١٩٨١ . وفي الجلسة نفسها ، وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة
التاسعة :

١ - افتتاح الدورة .

- ٢ - تنظيم الدورة :
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
 - (ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها ؛
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين .
- ٤ - تقرير المدير التنفيذي وحالة البيئة .
- ٥ - مسائل التنسيق .
- ٦ - المسائل البرنامجية .
- ٧ - تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .
- ٨ - صندوق البيئة :
 - (أ) تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٨٠ ؛
 - (ب) إدارة صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
 - (ج) التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ؛
 - (د) تقييم المشاريع والبرامج ؛
- ٩ - مسائل الإدارة والميزانية .
- ١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الإدارة وموعدها ومكانها .
- ١١ - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس ذات الطابع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية ، وموعدها ومكانها .
- ١٢ - مسائل أخرى .
- ١٣ - تقرير مجلس الإدارة الى الجمعية العامة .
- ١٤ - اختتام الدورة .

المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات

قرر مجلس الإدارة في الجلسة العامة ١٢ من الدورة ، المعقودة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ مشيراً الى مقرريه ٢٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار / مايو ١٩٧٥ ، و ١٠٤ (د - ٥) المؤرخ في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٧ ، أن تعقد المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس الإدارة في نيروبي في الفترة من ٨ الى ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ لتبادل الآراء بشأن مضمون وعرض المسائل البرنامجية ومسائل السياسة العامة ، والنظر في أي بنود أخرى قد يرغب المدير التنفيذي في أن يقدم تقريراً بشأنها .

المرفق الثاني

مقترحات فريق الخبراء العالي المستوى بشأن العلاقات المتبادلة

(مقاطع من تقرير المدير التنفيذي بشأن الموضوع الوارد في الوثيقة
(UNEP/GC.8/2/Add.3)

١ - يعتبر المدير التنفيذي أن الدراسة المتعلقة بالعلاقات المتبادلة وبايجاد مقترحات للعمل ، بحيث تتمخض عن نتائج مفيدة في الاطار المنهجي الشامل على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية ، تبرز بوصفها قضية رئيسية ليس فقط في عمل برنامج البيئة ، بل أيضا ، بالفعل ، في منظومة الأمم المتحدة ، وتكون قادرة ، في النهاية ، على التأثير في الأولويات الشاملة الخاصة بالمنظومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي أن يكون التقرير القادم الموجه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن العمل بشأن العلاقات المتبادلة أن يكون مشفوعا بأراء مجلس الادارة ، وذلك بموجب ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د - ٢٩) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/١٩٧٩ ؛ ومن ثم ، سيكون وثيقة ينظر فيها مجلس الادارة في دورته التاسعة . وبالنظر الى أهمية هذا الموضوع ، دعا المدير التنفيذي فريقا عالي المستوى من الخبراء الى الاجتماع ، اجتمع في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، لاسدء المشورة اليه بشأن الدور الذي ينبغي لبرنامج البيئة أن يضطلع به في الأنشطة الخاصة بالبرنامج ذاته ، وفي الاسهام في الجهود التي تبذل على مستوى المنظومة .

٢ - وحدد فريق الخبراء أربع مهام رئيسية في أعماله ، هي التالية :

- (أ) الاسهام في وضع اطار مفاهيمي من للدراسة ؛
- (ب) تعيين القضايا التي ينبغي أن تكون مواضيع للتحليل ؛
- (ج) تحديد العناصر في عملية مناسبة لبذل جهود فعالة على نطاق المنظومة بشأن العلاقات المتبادلة ؛
- (د) تقديم مقترحات بشأن العلاقات المتبادلة ليعمل بها برنامج البيئة .

أولا - دراسات عن العلاقات المتبادلة

٣ - شاطر فريق الخبراء الاقتناع الذي تم الاعراب عنه في تقرير الأمين العام المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) ، والذي مؤداه انه يتزايد وضوحا أن الجهود الانمائية تتجه الى توليد آثار جهازية أساسية ناجمة عن تفاعلات قوية فيما بين السكان والموارد والبيئة والتنمية .

(١) E/1979/75 .

٤ - أيد الفريق تأييدا تاما النتيجة الواردة في التقرير والتي مؤداها انه يتوجب وضع اطار مفاهيمي على مراحل . وذكر أن المرونة هي شرط لا بد منه . وقال انه يجب أن يكون الاطار قابلا للتفسير ؛ وانه لا بد من توسيعه أو تهنديته مع تقدم الدراسة . وأوضح الفريق انه يقرر بأهمية الاعتبار الواجب مراعاتها في الدراسة ، والتي أدرجت في التقرير . ومن ثم فانه يعتقد انه ينبغي للاطار المفاهيمي أن يقبل التحليل النوعي والكمي والتجريبي ، وان يكون قابلا للتطبيق على المستويات المتفرقة - الاقليمية والوطنية على وجه التحديد ، وأن يكون حساسا للآثار المترتبة على الخطر والشك ، وأن يأخذ في الاعتبار النتائج والتفسيرات الطويلة الأجل ، كما ينبغي اجراء التحقيقات التجريبية على صعيد الأسرة والمجتمعات المحلية والمناطق الجغرافية ، مثل حوض نهر أو جزيرة . وينبغي أن يستهدف الاطار تحديد العلاقات المتبادلة الحرجة فيما بين السكان والموارد والبيئة فيما يتعلق بقضايا التنمية الرئيسية ، بهدف تقديم توصيات ومبادئ توجيهية لكي تتصرف بموجبها الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة . وأكد الفريق انه ينبغي تجنب بذل محاولات ترمي الى وضع نماذج على الصعيد العالمي . فبدلا من وضع نموذج حسابي مؤلف من مجموع واحد ، ينبغي استخدام نماذج مختلفة لمهام مختلفة ، مثل اختيار الكميات المشيرة وتحليل العلاقات المتبادلة . وينبغي أن يكون الاطار المفاهيمي قائما على " نهج للنظم " يوضح العلاقات المتبادلة فيما بين المتغيرات في النظامين الاقتصادي - الاجتماعي والطبيعي . وشدد الفريق على ضرورة ادراج بارامترات متعلقة بالادارة والتكنولوجيا .

٥ - واستنتج الفريق انه ينبغي تكثيف الجهود التي بوشر بها لوضع اطار مفاهيمي ، وانه ينبغي المباشرة بدراسة مناسبة . وبين انه ينبغي للدراسة أن تبرز التقنيات اللازمة لجعل النظام المتفاعل بأكمله أقرب ما يكون الى الكمال ، وليس قطاعات معينة ، ولتعيين نقاط التأثير التي يمكن عندها للعمل المنسق المشترك فيما بين القطاعات أن يؤدي الى احداث عملية التنمية التراكمية الايجابية . وينبغي تقديم الدراسة لكي ينظر فيها فريق الخبراء ، الذي تم توسيعه على نحو مناسب ، وذلك بادخال خبراء في ميادين ذات صلة ، مثل البيئة والتكنولوجيا . وينبغي ، بعد ذلك ، قيام الفريق باعداد اطار مفاهيمي ، باستخدام طريقة التفاعل الديناميكي . كما أن من شأن اطار كهذا أن يساعد في تحديد قضايا التنمية الرئيسية للدراسة ، وهي القضايا التي ينتظر أن توجد بشأنها علاقات متبادلة حرجة ونقاط تأثير هامة .

٦ - وكان الفريق يرى رأيا راسخا أن دراسات العلاقات المتبادلة الموجهة نحو قضايا التنمية الرئيسية يجب أن تبدأ في وقت واحد ، وألا تنتظر وضع اطار مفاهيمي . كما رأى انه ينبغي جمع المعلومات من شتى المصادر العالمية والاقليمية والوطنية ، لما لوجود قاعدة موسعة للبيانات من أهمية كبيرة . وينبغي لبرنامج مراقبة الأحوال الأرضية أن يساهم في تقديم بيانات مناسبة ، فوظيفته الخاصة بالتقييم تستفيد من قاعدة موسعة للبيانات . ويمكن تحديد العلاقات المتبادلة الحرجة ونقاط التأثير من خلال التفاعل الديناميكي على مستوى عال فيما بين صانعي القرارات وعلماء الطبيعة وعلماء الاجتماع . ونظر الفريق في ثلاثة مواضيع - هي نظم الأغذية ، وادارة التربة ، ونظم الطاقة - باعتبار انها أكثر المواضيع أهمية في ميدان التنمية . وقال انها مترابطة ، وانه ينبغي للدراسة ، في مرحلة أكثر تقدما ، أن تركز على العلاقات المتبادلة فيما بينها . والقضايا الرئيسية الأخرى المتعلقة

بالتنمية ، والتي تكون دراسة العلاقات المتبادلة ثمرة فيها ، هي التالية : الحراجة ، وإدارة المياه ، والصحة ، والتصنيع ، وإدارة الموارد البحرية ، وشبكات الاتصالات .

ثانياً - أعمال الأمم المتحدة على صعيد المنظومة بشأن العلاقات المتبادلة

٧ - أشار فريق الخبراء الى أن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تنص على العمل بشأن العلاقات المتبادلة بوصفه مجهوداً مبدئياً على صعيد المنظومة . وذكر أن قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د - ٢٩) يرجو من الأمين العام اتخاذ تدابير لتوفير التسهيلات اللازمة للاضطلاع ببحوث منسقة بشأن العلاقات المتبادلة . وقال الفريق انه يؤيد تأييداً قوياً النتيجة التي تم التوصل اليها أثناء المشاورات التي جرت فيما بين الوكالات بشأن العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية (جنيف ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) والتي مفادها انه ينبغي للأمين العام أن يتخذ خطوات ، من جملة أمور أخرى ، عن طريق انشاء صندوق تبرعات ينبغي الاستفادة منه عند الضرورة للتكليف بالقيام بأنشطة محددة تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة أو يتم الاضطلاع بها على الصعيدين الاقليمي والوطني ، لاسيما في البلدان النامية .

٨ - وقال الفريق انه يرى أن الأعمال المتصلة بالعلاقات المتبادلة ينبغي ألا يعهد بها مباشرة الى أية وحدة قطاعية تتعامل مع أحد المجالات ذات الصلة بالموضوع . وقد يكون الاستثناء الوحيد المقبول هو برنامج البيئة ، إذ أن البيئة ليست قطاعاً ، وعلاوة على ذلك ، يعهد الى برنامج البيئة بمسؤولية التنسيق على صعيد المنظومة في ميدان البيئة . غير انه ينبغي تأدية هذا العمل تحت إدارة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، بالنظر الى الولاية الشاملة المسندة اليه في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وينبغي أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالبرمجة المشتركة فيما بين الوكالات على صعيد المنظومة وتخطيط التنمية المتكاملة . وبالتالي ، ينبغي توفير القدرة على تأدية هذا العمل في مكتب المدير العام . وريثما يتم ذلك ، ينبغي لبرنامج البيئة أن يساعد عن طريق توفير القدرة ذات الصلة بالموضوع .

٩ - وبين الفريق ، انه قد عقدت مشاورات مخصصة فيما بين الوكالات بشأن العلاقات المتبادلة في عدد من المناسبات . وقال انه يعتقد انه ينبغي وضع ترتيب خاص بالتنسيق تأييداً للتعاون فيما بين الوكالات الذي يقتضيه العمل بشأن العلاقات المتبادلة .

١٠ - وأضاف الفريق ان قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د - ٢٩) يتنبأ أيضاً باجراء بحوث جامعة بين عدة تخصصات على الصعيد الاقليمي ، ويمود السبب في ذلك الى وجود حاجة ظاهرة بشدة لتفريق النماذج العالمية . وما زالت هذه الحجة قائمة . واعتبر الفريق أن الاتجاه المستمر نحو تحقيق قدر معين من الاقليمية في ميدان التنمية يعد سبباً آخر لتكليف اللجان الاقليمية بمسؤولية تنسيق الدراسات الاقليمية ، وهي خطوة تشجع أيضاً على اتباع نهج متكامل نحو التنمية في تلك المناطق .

١١ - وكان أحد المواضيع التي عولجت في ندوة استوكهولم هو " تنمية الموارد البشرية " . وتضمن التأكيد في تلك الدورة انه ، في حين أن المتغير الديموغرافي يمثل بعداً هاماً ، فان مسألة جعل

الناس مشتركين ذوى فعالية متزايدة في عملية التنمية ومستفيدين من هذه العملية ، هي مسألة أساسية بالنسبة للسياسات الفعالة الناجمة عن دراسات العلاقات المتبادلة . ومن ثم ، فإنه ينبغي للدراسات أن تكون أوسع نطاقا ، وأن تؤكد على الناس بوصفهم موارد بشرية من جهة ، والمقصود النهائي للتنمية من جهة أخرى . واعتبر الفريق أن هذا المنظور قد جعل من الضروري تغيير اسم هذه العملية في نطاق أعمال الأمم المتحدة ، بحيث تصبح " دراسة عن العلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية " .

١٢ - وأكد الفريق أن المنظورات والسياسات المنبثقة عن الأعمال المتعلقة بالعلاقات المتبادلة ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وفي إطار استعراضها وتقييمها أيضا .

ثالثا - مقترحات بشأن العلاقات المتبادلة ليعمل بها برنامج البيئة

١٣ - ان المدير التنفيذي ، ان يأخذ في اعتباره النتائج التي خلص اليها فريق الخبراء والمبينة أعلاه ، والتي هو على اتفاق معها ، يوصي بما يلي :

(أ) ينبغي لبرنامج البيئة أن يواصل اشتراكه الفعال في الجهود التي ستبذل لتعزيز المعارف المتعلقة بالعلاقات المتبادلة فيما بين الناس والموارد والبيئة والتنمية والتوليف بين هذه المعارف . وفي هذا الصدد ، ينبغي لبرنامج البيئة أن يكون مستعدا لأداء دور حقا في توجيه هذه الجهود نحو عملية تسير بشكل جيد ، مع الاشتراك الفعال من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن اشتراك المؤسسات الاقليمية والوطنية المتعددة التخصصات وغيرها من المؤسسات

(ب) ينبغي لبرنامج البيئة أن يستمر في المساهمة بشكل ملموس في الدراسات المتعلقة بالعلاقات المتبادلة . وينبغي اعطاء الأولوية ، في المرحلة الراهنة ، الى القيام ، على مراحل ، بوضع اطار مفاهيمي لتلك الدراسات ، وللشروع في دراسات عن قضايا التنمية الرئيسية . ويعتزم المدير التنفيذي ، في هذا الصدد ، عقد اجتماع ثان لفريق الخبراء ، الموسع بحيث يشمل خبراء على مستوى رفيع في التكنولوجيا والأيكولوجيا ؛ في أواخر عام ١٩٨٠ ؛

(ج) ينبغي نشر المعارف المتقدمة عن العلاقات المتبادلة الى حكومات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المستقبل القريب من خلال الوثيقة المنظورية الخاصة بالبرنامج ، وينبغي أن تساعد النتائج ذات الصلة بالموضوع في وضع الأطر للأهداف الخاصة ببرنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة . وينبغي أن تصبح الوثيقة المنظورية وسيلة قوية لعرض الآثار المفاهيمية المترتبة على المعارف المتقدمة في العلاقات المتبادلة ، فضلا عن نتائج أعمال التقييم بواسطة برنامج مراقبة الأحوال الأرضية ، الأمر الذي يوفر أساسا مفاهيميا وحقائقيا على السواء للإجراءات الادارية التي تتخذها الحكومات لحماية البيئة وتحسينها ؛

(د) وينبغي لبرنامج البيئة أن يهدف الى الاستفادة من معارف جديدة عن العلاقات المتبادلة لتكييف الأدوات والنهج الموضوعية لادماج البعد البيئي في التخطيط والتنفيذ الانمائيين ، ولتحقيق دينامية تلك الأدوات والنهج .

المرفق الثالث

الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الثامنة

<u>الرمز</u>	<u>المنوان</u>
UNEP/GC.8/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/GC.8/1/Add.1 and Corr.1	جدول الأعمال المؤقت المشروع للدورة وتنظيم أعمالها
UNEP/GC.8/2	التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.8/2/Add.1	الدورة العاشرة لمجلس الإدارة
UNEP/GC.8/2/Add.2	قرارات ومقررات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٩ التي لها صلة بأنشطة برنامج البيئة
UNEP/GC.8/2/Add.3	الأعمال المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية
UNEP/GC.8/2/Add.4	البيان التمهيدي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.8/3 and Corr.1	حالة البيئة : مواضيع مختارة - ١٩٨٠
UNEP/GC.8/4 and Corr.1	مسائل التنسيق
UNEP/GC.8/5 and Corr.1 and Add.1	برنامج البيئة
UNEP/GC.8/5/Add.2	الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC.8/6 and Corr.1 and 2 and Add.1 and Corr.1 and Add.2 and Corr.1 and Add.3 and Corr.1	تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
UNEP/GC.8/7 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1 and Add.2	صندوق البيئة
UNEP/GC.8/8 and Corr.1	مسائل الإدارة والميزانية

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

المعنون

الرمز

العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	UNEP/GC.8/9 and Corr.1
خلاصة للأهداف والاستراتيجيات ومجالات التركيز والخايات المعتمدة لعام ١٩٨٢ لبرنامج البيئة	UNEP/GC/INFORMATION/1/Rev.2/ Supplement 1
سجل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة	UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 3
مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون بين اليونسكو وبرنامج البيئة	UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.3
مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بدمج الاعتبارات البيئية في تخطيط المستوطنات البشرية بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.4
مذكرة تفاهم بين الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية تتعلق بالتعاون في البرنامج الدولي المتعلق بالسلامة في مجال الكيمياء	UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.5
اجتماع مع وكالات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف بغية اعتماد مشروع اعلان مبادئ بشأن ادمج الاعتبارات البيئية في السياسات والبرامج والمشاريع الانمائية	UNEP/GC.8/INF.1
نموذج وثيقة منظورية للبرنامج : المحيطات	UNEP/GC.8/INF.2
مشروع نموذج لبرنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة	UNEP/GC.8/INF.3 and Corr.1
جاهزية الوثائق الخاصة بالدورة الثامنة لمجلس الإدارة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٠	UNEP/GC.8/INF.4
قائمة بالمشاركين	UNEP/GC.8/INF.5

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
UNEP/GC.8/L.1	تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بشأن برامج التدريب الاقليمي في ادارة الحيوانات البرية الافريقية في مويكا وغارو
UNEP/GC.8/L.2	صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة : التقرير المالي والحسابات (غير المراجعة) لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
